Università
Ca'Foscari
Venezia

Corso di Laurea magistrale in Lingue e Istituzioni economiche e giuridiche dell'Asia e dell'Africa Mediterranea

Tesi di Laurea Magistrale

Ca' Foscari
Dorsoduro 3246
30123 Venezia

Quale ruolo per l'Unione Europea nel Golfo Persico

Relatore
Ch. Prof. Massimiliano Trentin

Correlatore
Ch. ma Prof. ssa Barbara De Poli

Laureanda
Valentina Catese
Matricola 839840

Anno Accademico
2012 / 2013

INDICE

مقدمة……...……5

INTRODUZIONE……..……... 10

I. IL GOLFO PERSICO, L'UNIONE EUROPEA E I PRIMI TENTATIVI DI ALLINEAMENTO INTER-REGIONALE

SEZIONE I: IL GOLFO PERSICO

I.1 Il Golfo Persico: risorse naturali e importanza geostrategica dell'area…… 14

I.1.1 Il Petrolio ……..17

I.1.2 I Flussi di lavoro nel Golfo Persico……...…... 23

I.1.3 Il Paradigma dei *Rentier States*……..... 27

I.2 Dagli Shock Petroliferi alla Guerra del Golfo……...30

I.2.1 Gli Shock Petroliferi (1973-1979)…….30

I.2.2 Dagli Shock Petroliferi alla Guerra del Golfo: *"La Frana"* per i Paesi del Golfo Persico……37

I.2.3 La Guerra del Golfo e la sue conseguenze nel Golfo Persico……40

I.3 L'Accordo Economico Unificato e la creazione del GCC: obiettivi e istituti del Gulf Cooperation Council……...43

I.4 Da garante della tradizione a traino verso la modernità: il Golfo Persico di fronte alla sfida della diversificazione economica……49

I.5 Il *Dubai Model*: l'astro nascente della regione e la *diversificazione post-petrolifera*……...52

SEZIONE II: UE-GCC: AFFINITÀ E DIVERGENZE

I.6 La Comunità Europea……57

I.6.1 Le Istituzioni della CEE……58

I.6.2 Il GCC e la Comunità Europea: diversi modi di intendere il regionalismo…….. 60

II. DALL'ACCORDO DI COOPERAZIONE AL PROGRAMMA DI AZIONE CONGIUNTA: IL PERCORSO DI AVVICINAMENTO DELLE POLITICHE DELLE DUE ORGANIZZAZIONI

II.1 Le radici del coinvolgimento europeo nella regione……63

II.2 1988, Accordo di Cooperazione: traguardi e limiti della sincronizzazione della politiche delle due Organizzazioni…….66

II.3 Programma di Azione Congiunta, 2010: il *revival* delle relazioni UE-GCC…..70

II.4 Le aree più salienti della cooperazione……77

II.4.1 Cooperazione Economica…….77

II.4.2 Agricoltura……...81

II.4.3 Energia…….84

II.4.4 Investimenti e Mercati finanziari…….88

II.4.5 Educazione……...90

II.4.6 Diritti Umani…….93

II.5 Accordo di Cooperazione, 1988-2013: un bilancio…….95

III. COUNTRY FOCUS: L'ARABIA SAUDITA TRA STATI UNITI E UNIONE EUROPEA

III.1 L'Arabia Saudita: geopolitica e complessità socio-culturali……100

III.1.1 Il *"dono della natura"* e la trasformazione dell'economia saudita……...104

III.1.1.1 Il petrolio in Arabia Saudita……..…….104

III.1.1.2 L'economia saudita e la sfida della diversificazione economica…...106

III.1.2 L'Arabia Saudita tra *Rentier State* e settore privato……...…..…111

III.2 Gli Stati Uniti: dagli albori del coinvolgimento nella regione ai giorni nostri…….114

III.2.1 USA-Arabia Saudita: questioni di petrolio e di sicurezza…….122

III.3 Storia della presenza europea in Arabia Saudita……..127

III.3.1 Le relazioni strategiche tra Unione Europea e Arabia Saudita….…….130

III.4 Uno sguardo al futuro: la Russia e la Cina……...……135

CONCLUSIONI…….....138

BIBLIOGRAFIA……..……144

I Paesi Membri del GCC. Fonte: CIA World Factbook, 2013.

Mappa dell'Arabia Saudita. Fonte: CIA World Factbook, 2013

مقدمة

الهدف الرئيسي لهذه الأطروحة, هو أن استكشاف الوضع الحالي و الأفاق المستقبلية للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي و مجلس التعاون الخليجي.

عندما حصل رجل الأعمال الإنجليزي سير ويليام ناكس دارسي في عام 1901 على إمتياز خاص من قبل الحكومة الفارسي ل"بحث, و إنتاج, و استغلال,و تنمية ... و نقل و بيع الغاز الطبيعي و النفط" في أرضها, لا يمكن أحد أن يتصور أن هذه الاكتشاف من شأنه أن يؤدي إلى العديد من التغييرات في أقل من قرن من الزمان.

وقد أدى الاعتماد على النفط إلى سباق على إمداداته- دعيا الى إعادة النظر مفهوم التقليدي للمركز و الهامش- وخلق إستقطابا بين الدول الغنية بالنفط و الدول التي لا يملكون النفط.

تم اكتشاف النفط قي البحرين في عام 1932؛ وقد أدى هذا الاكتشاف إلى معرفة, في غضون سنوات قليلة, أن كان في باطن أرض لدول مجلس التعاون الخليجي ال48.4% من إجمالي الإحتياطيات النفط العالمي. كانت بداية تغيير جذري للمنطقة.

خلال القرون السابقة, كانت دول الخليج الفارسي مميزة بتهميشها بالمقارنة النظام العالمي و فقرها بالمقارنة بقية منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. كان اقتصادها اقتصادا كفاف: و كانت ندرة هطول الأمطار و مياه الشرب و نقص الأراضي الصالحة للزراعة, بالإضافة الى صعوبات داخل مجتمعها و عاداتها و دينها, التي جعلت هذه الأراضي ضعيفة على المستوى الدولي و من وجهة نظر القوى العظمى.

وكانت عائدات النفط التي تدفقت على المنطقة بعد اكتشافه لدفع الغرب لتأمين لنفسه إمدادات آمنة و موثوقة منه: في هذا السياق, كان نفط الشرق الأوسط الأفضل لأنه وفير و الأرخص للإنتاج.

في ضوء المميزات التاريخية والجيوسياسية لهذه المنطقة و التغيرات التي أثرت على منطقة الشرق الأوسط و الخليج الفارسي خلال القرن الماضي, تهدف هذه الأطروحة الى تقديم نظرة ثاقبة في الوضع الحالي, مع التركيز في بصفة خاصة على الحالة الحالية

للحوار التي دول مجلس التعاون الخليجي قد قررت أن تبدأ, منذ خمسة وعشرين عاما, مع ما كان في ذلك الحين الجماعة الأوروبية.
في الإطار الأوسع الاستراتيجيات الجديدة للاتحاد الأوروبي, الموجهة نحو متزايد الى بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط, والاهتمام غير مسبوق نحو الإقليمية, علاقته مع دول الخليج الفارسي, و التي انضمت منذ 1980 إلى اتفاقية الأمنية, و قد يمكن أن فتح سيناريوهات مثيرة للاهتمام لتوسيع الوجود الأوروبي في المنطقة.

في سياق هذه العلاقات,يمثل عقد 1970 خطوة هامة في عملية التقارب بين العالم العربي و الغرب: على الرغم من استغرق اكتشاف النفط في منطقة شرق الأوسط المكان قبل بضع سنوات, كان في هذه السنوات التي انتهت الرحلة الطويلة, التي بدأت قبل عقد من الزمان, إلى إعادة الإعتماد من قبل الدول الخليج من شركات النفط الوطنية الكبرى.
إعادة اكتساب لصناعة النفط الوطنية تستيقظ في دول الخليج الرغبة لفرض نفسها على الساحة الدولية. في نفس الوقت,عقد في نفس المنطقة الجغرافية حرب "يوم الغفران" الذي خلق الشروط المسبقة لكي ينظر الغرب إلى هذه البلدان كبلدان المنتجة للنفط.
أدت هذين الحدثين أوروبا لدفع المزيد من الإهتمام لهذه المنطقة.
تعقد المحاولة الأولى إلى نهج مؤسسي بين المنظمتين في عام 1978; بدأ الحوار العربي-الأوروبي - مطلوب من جورج بومبيدو بعد الحرب "يوم الغفران" وبعد أن انفجرت الأزمة النفط الأولى - من رغبة الدول الأوروبية لإطلاق, بالتعاون مع جامعة الدول العربية, مؤتمر دائم استنادا إلى المناقشة و المواجهة في إطار من الاحترام المتبادل, في نزاع مفتوح مع مواقف واشنطن تجاه المنطقة.
على الرغم من أن كان الدوافع الثقافية في أساس النوايا المعلنة للحوار العربي-الأوروبي, كان هنا أن يظهر الميل إلى التركيز على الطاقة, والاقتصاد والأمن. وكانت الأسباب التي أدت إلى إقامة الحوار العربي-الأوروبي نفس التى أدت - بعد أزمة النفط الثانية وتفاقم الاعتماد العالمي على إمدادات النفط من دول الخليج - الاتحاد الأوروبي لإنشاء فضاء لمناقشة عن الطاقة. في هذا السياق, كانت الدول الأعضاء من الاتفاقية الأمنية الجديدة التي وحدت دول الخليج, مجلس التعاون الخليجي, دون شك الأفضل المحاورين.

وقع الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي اتفاقا في عام 1988, وكان هذا جزء من مجموعة من المبادرات التي بروكسل موجهة في نهاية عقد 1980 وبداية عقد 1990 إلى الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وإلى الشرق الأوسط بشكل عام. يشكل الشراكة الأورومتوسطية و سياسة الجوار الأوروبية جزءا من الإطار نفسه، مشددا على أهمية أن بلدان منطقة الشرق الأوسط قد حصلت لأوروبا.

وبالرغم أن يتضمن الاتفاق شروط التي تتعلق بالثقافة والحوار مع المجتمع المدني, بالنظر إلى وفرة من النفط في دول مجلس التعاون الخليجي - وعلى ضوء القلق المتزايد من اعتماد الأوروبا على هذه المسائل كمصادر الطاقة والتنمية - يركز الحوار بسرعة حول قضايا مثل الطاقة والبيئة والصناعة.

في عام 2007، في الحديث عن نفس الموضوع، قال عبد الله باعبود أن لم تكون العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي ، في ذلك الوقت، مثمرة جدا. بعد ست سنوات, وعلى الرغم من استئناف التعاون من خلال برنامج العمل المشترك في عام 2010, أن أقول ان هناك شيئا قد تغير في ضوء الملاحظات التي حققناها حتى الآن، فإنه سيكون من المستحيل.

القضايا المتصلة بالطاقة والبيئة والصناعة حققت نتائج التعاون مرضية للغاية, على الرغم من أن حتى في هذه المناطق هناك خلافات مرتبطة بالاستمرار لترك القرارات الكبرى في سياق السيادة الوطنية.

الانفتاح الأكبر من الاتفاق بشأن قضايا مثل الثقافة و التعليم و حقوق الإنسان, بفضل مراجعة اتفاق التعاون لعام 2010، فشل فشلا ذريعا على الرغم من أن هناك اهتماما كبيرا من كلا الفصيلين على فتح حوارا مثمرا ومفيدا، الاختلافات الثقافية لا يمكن تجاهلها من قبل أي من الطرفين المعنيتين, و هذا أدى إلى تعثر المفاوضات وفشل أي مبادرة في هذا المجال.

وكانت المسؤولية مرتبطة بالمفاهيم الخاطئة الغربية حول شبه الجزيرة العربية والتعارض المزعوم مع ظاهرة العولمة؛ هذا هو وترتبط على وجه الخصوص إلى فهم خاطئ للخصوصيات الثقافية لهذه المنطقة, وأيضا إلى الاعتقاد الغربي أن الخليج يمثل

اليوم كما منذ قرن من الزمان, مكانا يسود فيه التطرف الديني والطائفية, تجاهلا كل المحاولات التي بذلتها هذه الدول في السنوات الخمسين الماضية، لمواكبة الحداثة.
و ومع ذلك ، العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي إنهن يمكن أن يمثل فرصة مثيرة للاهتمام لكلا الطرفين، ولكن لم تكن أبدا قادرة للاقلاع. متحدثا عن الاتحاد الأوروبي يجدر بنا أن نتذكر ما هي الثغرات الأكبر في عمله، التي حالت دون لالعلاقات أن يصبح ذات الصلة من الجانبين. عدم سياسة موحدة من بروكسل تجاه المنطقة, بسبب من خلافات لا يمكن حلها التي تميز مواقف الدول الأعضاء, اشتبك عدة مرات مع واقع جدول الأعمال الطموح ومع مفاوضات المتوقفة التي قد يمكن أن تسهيل مصالح الفاعلين البارزين في المنطقة كالولايات المتحدة والصين وروسيا.
الاختلافات الكامنة في الهياكل و القصد للمنظمتين (الاتحاد الأوروبي، هو منظمة سياسية واقتصادية، و مجلس التعاون الخليجي، هو اتفاقية أمنية), والاضطرابات الداخلية التي لديهما لمواجهة هي المصادر الرئيسية للمشاكل. مهما سيكون الشكل المستقبلي لهذه الجبهات المختلفة، فمن المؤكد أنه لن يكون قادرا على تأجيل الحاجة الملحة لأوروبا لتوضيح بطريقة نهائية مواقفه فيما يتعلق بهذا المجال الجغرافي؛ أظهرت منطقة الخليج في السنوات الأخيرة حيوية و ديناميكية من خلال العديد من الجهود نحو التنويع الاقتصادي من أجل مكافحة العيوب الذي الاقتصاد الريعي موجود في هذه البلدان يولد؛ ومع ذلك، كانت هذه الجهود لا تكفي في نهاية لملء العديد من الثغرات و المشاكل الأخرى التي تمنعهم من أن يفرض وجودهم على الساحة الدولية.

ما المستقبل سوف يجلب لهذه البلدان والتحديات التي ستواجهها هذا الركن من العالم في تحول مستمر لا يمكن التنبؤ بها. ما هو المؤكد أن المنافسة لفرض وجودها في المنطقة ستكون على نحو متزايد قسوة والبلدان الأعضاء أكثر وأكثر قوية.
سيتطلب البقاء الأوروبي في منطقة الخليج الفارسي التصالح مع هذا الواقع غير متوقع. في حالة عدم وجود مراجعة عاجلة للسياسات بروكسل تجاه المنطقة التي قررنا أن دراسة ستستمر كل محاولة للاتصال بين هذان حقيقتين لتكون يتميز بعدم الثقة وعدم الاهتمام.

في هذا السيناريو، فإن الخيار الوحيد الذي لا يزال مفتوحا لأوروبا هو أن يكون المتفرج السلبي من سلسلة متواصلة من الشركاء الجدد من معهم غياب أشباح الماضي وقد يمكن أن تجعل عملية إنشاء علاقات اقتصادية وتجارية أكثر ديناميكية و، في نهاية المطاف، مربحة.

INTRODUZIONE

Quando nel 1901 il businessman inglese Sir. William Knox D'Arcy riuscì, con il supporto di Londra, a strappare al governo persiano una concessione esclusiva per «cercare, produrre, sfruttare, sviluppare […] trasportare e vendere gas naturale e petrolio»[1] nel suo territorio, nessuno avrebbe potuto mai minimamente presagire a quali cambiamenti epocali questa scoperta avrebbe condotto in meno di un secolo; nessuno, infatti, avrebbe potuto immaginare che quella mistura di idrocarburi sarebbe stata solo qualche anno dopo in grado di soppiantare il carbone in quanto fonte di energia fondamentale per il mondo industrializzato; ma ancor più, nessuno avrebbe mai potuto immaginare che il petrolio sarebbe diventato uno strumento così rilevante non solo nella trasformazione del paesaggio e nella modificazione degli stili di vita, ma anche nello spostamento degli equilibri mondiali e di potere[2]: la dipendenza dal petrolio ha provocato in men che non si dica una corsa sfrenata al suo approvvigionamento, chiamando ad un'urgente riconsiderazione del concetto tradizionale di periferia-centro e generando una inevitabile polarizzazione tra i Paesi in possesso di questo bene, i cosiddetti Paesi *oil-rich*, e quelli non in possesso, o *oil-poor*.

Questa polarizzazione ha fatto giungere il suo eco anche in una regione, quella del MENA, tradizionalmente sede di innumerevoli contraddizioni e di una condizione di instabilità generalizzata; la scoperta del petrolio in Bahrain del 1932 innescò un effetto a catena che portò ad apprendere, nel giro di pochi anni, che i Paesi del Golfo custodivano nel loro sottosuolo il 48.4% delle riserve totali di petrolio mondiale[3]; le implicazioni che questa nuova scoperta portava con sé erano molte ed abbracciavano svariati aspetti della vita di questi Paesi.

Nel corso dei secoli precedenti, infatti, i territori arabi affacciati sul Golfo Persico si erano distinti per la loro marginalità rispetto al sistema mondiale e per la loro povertà in confronto al resto di quello che poi venne chiamato Medio Oriente e

---

[1] Leonardo Maugeri, *L'Era del Petrolio: Mitologia, Futuro e Storia della più Controversa Risorsa del Mondo* (Milano: Feltrinelli Editore, 2006), 46.
[2] Daniel Yergin, *The Prize: the Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Simon & Schuster, 2001), xvi.
[3] *Petroleum Statistical Review of World Energy – June 2013*, http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/statisticalreview/statistical_review_of_world_energy_2013.pdf

Nord Africa. Essi si basavano su un'economia prettamente di sussistenza: la scarsità di precipitazioni e di acque potabili e la carenza di terreni coltivabili, in aggiunta alle complessità che permeavano le loro società, i loro costumi e la loro religione, ne facevano dei territori poco influenti sul piano internazionale e tutt'altro che appetibili agli occhi delle superpotenze[4].

Le ondate di benessere che invasero la regione in seguito al rinvenimento del greggio furono a tal punto sensazionali - e la dipendenza del mondo industrializzato da quest'ultimo a tal punto crescente - da far comprendere immediatamente all'Occidente l'urgenza di garantirsi delle forniture sicure ed affidabili; il petrolio mediorientale era, in questo contesto, preferibile: oltre ad essere il più abbondante, esso era anche il più economico da produrre[5].

Alla luce delle peculiarità storiche e geopolitiche di quest'area geografica appena evidenziate e delle importanti modificazioni che hanno coinvolto nel corso del secolo appena concluso la regione del MENA in generale ed il Golfo Persico più in particolare, il presente lavoro si propone di fornire uno spaccato della situazione attuale di quest'ultimo, concentrandosi specialmente sullo status attuale del *dialogo* che esso ha deciso, ormai venticinque anni fa, di intavolare con l'allora Comunità Europea. Nel quadro più ampio delle nuove strategie di quest'ultima, sempre più marcatamente improntate verso il *"look-south"*, e di un'inedita attenzione nei confronti del regionalismo, la *liaison* con i Paesi del Golfo Persico, che fanno parte dal 1980 di un patto si sicurezza, il GCC, potrebbe aprire scenari interessanti per un'espansione a macchia d'olio della presenza europea nell'area.

Il primo capitolo si articolerà in due sezioni distinte; la prima servirà a fornire un inquadramento storico e geografico dell'area di interesse, ponendo l'accento sugli elementi che più di tutti hanno contribuito a plasmarne le crucialità economiche e sociali: l'elemento più importante in questo contesto è certamente il petrolio, legato a doppio filo a due ulteriori fenomeni che hanno interessato l'area geografica di studio: le migrazioni verso il Golfo Persico e il paradigma del *rentier state*. La prima

[4] F. Gregory Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York: Council on Foreign Relations, 1994), 42.
[5] Alan Richards e John Waterbury, *A Political Economy of the Middle* East (Boulder, CO: Westview Press, 2009), 82.

sezione fornirà altresì un approfondimento circa le tappe più salienti del lungo processo di formazione dell'identità delle moderne monarchie del Golfo e più in generale della Penisola Arabica, ripercorrendone gli episodi più significativi, che abbiamo rintracciato essere gli Shock Petroliferi e la Guerra del Golfo. Si analizzeranno in seguito le esigenze che hanno mosso nei Paesi del Golfo il desiderio di unirsi in un patto di sicurezza, il GCC, aprendo la strada ad un'analisi più accurata dei fenomeni che hanno interessato la regione nel corso dell'ultimo quarto di secolo. La seconda sezione si occuperà invece di fornire un quadro storico all'interno del quale inscrivere la formazione della Comunità Europea, analizzando i suoi assunti di partenza e le sue istituzioni più significative; questa esposizione ci offrirà inoltre uno spunto interessante per esplorare in prospettiva il diverso modo di approcciarsi al regionalismo delle due istituzioni.

Il secondo capitolo si occuperà invece di analizzare lo status delle relazioni EU-GCC *tout-court*. Prendendo spunto dal venticinquesimo anniversario dalla firma dell'Accordo di Cooperazione, il lavoro si propone, soltanto dopo aver ricordato le tappe più salienti della presenza europea nell'area del Golfo Persico, di ripercorrere il graduale processo di avvicinamento delle due istituzioni fino a giungere alla firma dell'Accordo di Cooperazione nel 1988; dopo aver analizzato i limiti e le conquiste di quest'ultimo si procederà a fornire una presentazione del nuovo strumento di cooperazione, il Programma di Azione Congiunta per il 2010-2013, lanciato con lo scopo di riaprire i negoziati intorno a particolari questioni di interesse. Ci si focalizzerà successivamente su quelle che sono le aree tematiche all'interno delle quali la cooperazione ha fornito le soluzioni più valide ed i risultati più o meno soddisfacenti; in ultimo, si concluderà questo excursus con un bilancio provvisorio dei traguardi raggiunti e degli ostacoli che, dopo venticinque anni, devono ancora essere superati.

L'ultimo capitolo, infine, muoverà dalla constatazione che, alla luce del ruolo di leadership – tanto politica quanto religiosa - che essa ha assunto nei confronti dei suoi vicini regionali, del suo ruolo innegabilmente rilevante in seno all'OPEC e della lunga e consolidata storia della presenza straniera nel suo territorio, l'Arabia Saudita potrebbe rappresentare un interlocutore interessante in grado fungere da ponte per velocizzare ed agevolare i legami dell'Unione Europea con il resto della regione.

Cercando di analizzare dapprima ciò che ha significato la scoperta del petrolio in questo Paese, tanto in termini sociali, quanto, soprattutto, in quelli economici e politici, abbiamo evidenziato quali sono state le implicazioni del possesso del greggio per l'Arabia Saudita, senza tralasciare le sfide tese verso la diversificazione economica in cui essa si è avventurata nel tentativo di minimizzare la dipendenza della propria economia dalle rendite derivate dalla commercializzazione di quest'ultimo. Abbiamo in seguito provveduto tracciare le diverse traiettorie che hanno seguito la presenza statunitense ed europea nel Paese, le aree di interesse alle quali si sono rivolte con maggiore enfasi e quelle che al contrario possiedono ancora un largo margine di miglioramento. Infine, non potevamo esimerci dal prestare attenzione ai Paesi in ascesa con i quali intessere legami commerciali e di scambio potrebbe rivelarsi in ultima analisi una scelta vincente per l'Arabia Saudita.

I. IL GOLFO PERSICO, L'UNIONE EUROPEA E I PRIMI TENTATIVI DI ALLINEAMENTO INTER-REGIONALE

SEZIONE I: IL GOLFO PERSICO

I.1 Il Golfo Persico: risorse naturali e importanza geostrategica dell'area

I sei stati fondatori del GCC[1] coprono un'area di 2.5 milioni di km², vale a dire l'82% dell'intera superficie della Penisola Arabica; questa massa terrestre assume una forma rettangolare, con un'espansione di circa 2000 km in larghezza e 2300 km in lunghezza, che si affaccia su tre specchi acquatici differenti: il Golfo Persico ad est, il Mar Rosso ad ovest e il Mar Arabico a sud[2].

Le caratteristiche geografiche di una regione hanno da sempre un ruolo cruciale nella definizione degli assetti politici e sociali della stessa. Nel caso della Penisola Arabica sono stati tre gli elementi che hanno contribuito, nel corso della sua storia, a plasmare in maniera decisiva il recente sviluppo delle economie dei Paesi del GCC: l'abbondanza di idrocarburi, la scarsità di acqua e la presenza di manodopera (qualificata). La Banca Mondiale è solita dividere la regione del MENA in due parti inserendo all'interno del primo gruppo, i Paesi ricchi di risorse/importatori di manodopera, i Paesi del GCC, mentre nel secondo, quello dei Paesi poveri di risorse/esportatori di manodopera, i Paesi che si affacciano sulle rive del Mediterraneo[3].

La regione del MENA nella sua totalità non è particolarmente ricca di risorse minerarie che non siano idrocarburi; nella regione vengono sfruttati una quantità considerevole di minerali, ma, eccezion fatta per l'Algeria e il Marocco, nessuno di essi si avvicina neppure al 5% della produzione mondiale. In contrasto con questi dati, la regione possiede circa i due terzi delle riserve mondiali di petrolio[4]; di esso, i Paesi del GCC ne custodiscono il 48.1% (l'Arabia Saudita da sola possiede il 16.1%[5] di tutto il petrolio della Terra), oltre al 38.4% del totale delle riserve di gas mondiali[6].

---

[1] Vale a dire Arabia Saudita, Qatar, Kuwait, Bahrain, Oman e Emirati Arabi Uniti (un approfondimento sul GCC sarà fornito nel paragrafo I.3).
[2] Mohamed Riad, "Geopolitics and Politics in the Arab Gulf States (GCC)", *GeoJournal* 13.3 (1986): 201-203.
[3] Eckart Woertz, *Gulf Geo-Economics* (Dubai: Gulf Research Centre, 2007), 15.
[4] Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder: Westview Press, 2008), 46-47.
[5] *BP Statistical Review of World Energy*, June 2012, 6.
[6] Ibid. pp. 7-29.

Da ciò deriva l'importanza crescente di questi Paesi nel mercato mondiale dell'energia, tenendo anche conto dei suoi livelli di sfruttamento attuale e del declino della produzione di greggio statunitense e del Mare del Nord.

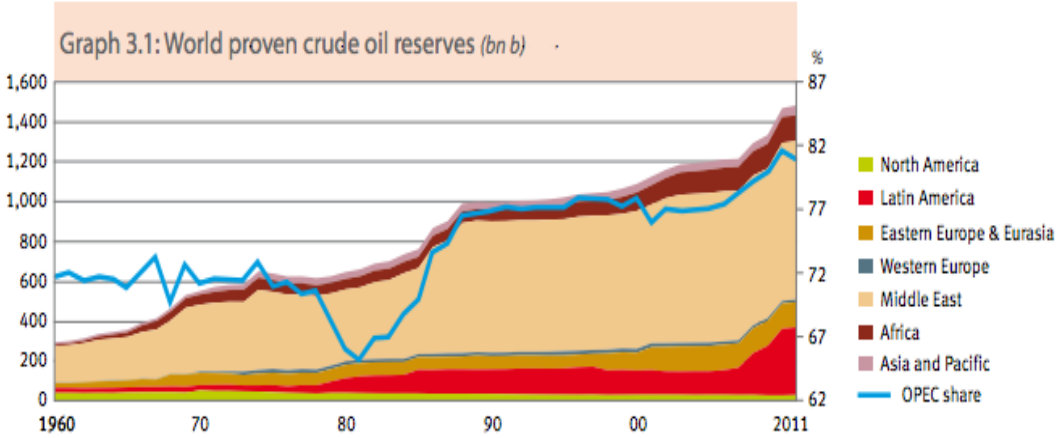

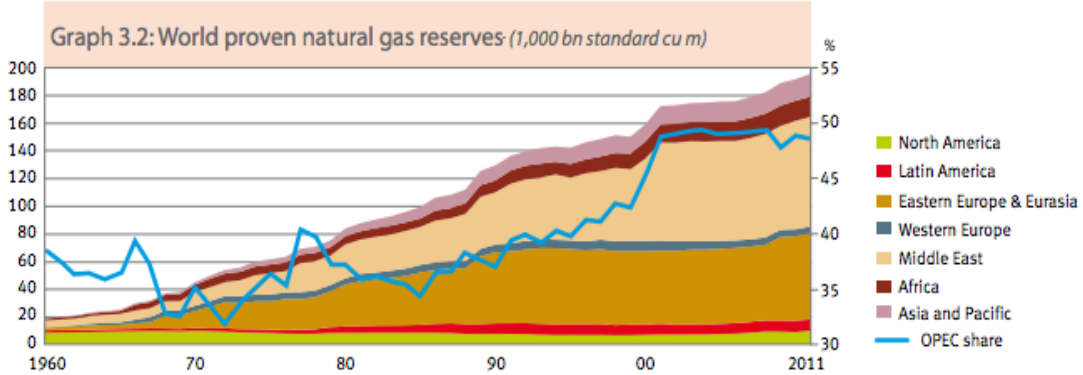

FONTE: Opec Annual Statistic Bulletin 2012, da http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2012.pdf

La seconda caratteristica che contraddistingue la regione del MENA è la scarsità di acqua. Le precipitazioni medie annue nei Paesi del GCC sono inferiori ai 400 mm e le terre coltivabili costituiscono meno del 2% delle terre totali. Questi dati rendono la sicurezza alimentare un problema di considerevole importanza per la Penisola Arabica: la dipendenza del Golfo Persico dalle importazioni di cibo e la sua conseguente vulnerabilità geo-economica può essere in qualche modo assimilata alla dipendenza dei Paesi industrializzati dall'importazione del suo petrolio[7]. Per citare

[7] Durante l'embargo del petrolio arabo del 1973 gli Stati Uniti minacciarono un possibile blocco delle forniture di cibo alla regione. Proprio da qui nacque il tentativo dei paesi del Golfo di rendere il Sudan

un esempio, le importazioni alimentari dell'Arabia Saudita si attestano al 15% delle importazioni totali del paese, i cui maggiori partner commerciali sono gli Emirati Arabi Uniti, l'Australia, l'Ucraina, la Siria, il Brasile, l'India e gli Stati Uniti[8]. La forte necessità di importazioni alimentari è resa necessaria dalla scarsità di acqua in generale, e, più in particolare, dalla dipendenza dall'acqua potabile, che oscilla tra il 40-43% in Oman e Arabia Saudita e l'85-99% nei restanti Paesi del GCC[9].

Il terzo ed ultimo fattore, vale a dire la manodopera, è ambivalente: i Paesi del Golfo Persico sono fortemente dipendenti dalla forza-lavoro proveniente dall'estero, che costituisce il 65% della forza-lavoro totale perfino nei Paesi in possesso di manodopera specializzata come l'Arabia Saudita.

L'importazione della forza-lavoro straniera ha portato nel tempo ad alti tassi di disoccupazione domestica, specialmente in Arabia Saudita, Bahrain e Oman; essa è motivata dal fatto che i posti di lavoro creati dalle industrie ad alta concentrazione di capitale sono limitati, e che la popolazione autoctona manca delle competenze per ricoprire ruoli che richiedono maggiori qualifiche, o semplicemente trova i salari e le condizioni di lavoro dei salariati provenienti dall'estero inaccettabili.

Queste premesse ci permettono di guardare al Golfo Persico come al "Centro di gravità del petrolio mondiale"[10], un'area economica e strategica dotata di una rilevanza mondiale imprescindibile; è pertanto interesse degli Stati Uniti, dell'Occidente e più in generale del mondo intero che tale regione non sia destabilizzata[11].

---

il fornitore ufficiale di prodotti alimentari per l'intera regione del Golfo, idea che venne successivamente abbandonata. (Eckart Woertz, "Oil For Food: Big Business in the Middle East", *The World Financial Review*, http://www.worldfinancialreview.com/?p=2773)

[8] *Government of Canada, Agri-Food. Past, Present & Future Report, Saudi Arabia, December 2006, 3, available at: http://atn-riae.agr.ca/africa/4290_e.pdf*, da Woertz, *Gulf Geo-Economics., 17.*

[9] Richards et al., *A Political Economy*, 46.

[10] Daniel Yergin, *The Quest*: *Energy, Security and the Remaking of the Modern World* (New York: Penguin Press, 2011), 548.

[11] Vincenzo Strika, *La Guerra Iran-Iraq e la Guerra del Golfo, Quadro regionale e prospettive di pace* (Napoli: Liguori Editore, 1993), 71.

I.1.1 Il petrolio

> «Il petrolio ha svolto un ruolo unico nell'economia e nella storia dell'epoca moderna. Nessun'altra materia prima si è rivelata tanto decisiva nel plasmare il destino delle nazioni, lo sviluppo delle strategie militari, il commercio internazionale e le relazioni tra Paesi. Nessuna ha alimentato promesse così grandi di miglioramento del benessere di intere nazioni- promesse sovente rimaste irrealizzate, che spesso si sono perfino trasformate in una maledizione. Nessuna ha avuto un impatto tanto forte sullo stesso paesaggio fisico del nostro mondo e sul modo in cui le nostre società sono organizzate e interagiscono.
>
> Più di qualsiasi altra materia prima, dunque, il petrolio […], inevitabilmente, ha finito per diventare uno degli elementi più controversi della vita contemporanea.[12].

Il petrolio è una mistura densa e viscosa di idrocarburi, che varia considerevolmente nella sua composizione chimica. Un giacimento petrolifero non dovrebbe essere rappresentato, come invece di solito accade, come una caverna sotterranea contenente gas sotto pressione; al contrario, si tratta di strati di roccia impregnati, nelle loro cavità porose, di diversi idrocarburi. Nonostante esso si generi attraverso fasi simili, queste non si manifestano sempre nella stessa sequenza e possono pertanto essere radicalmente diverse tra di loro; è questo il motivo principale per cui parlare di petrolio significa parlare di un business molto rischioso. La sua formazione è in realtà un processo che richiede milioni di anni: la rapidità del suo tasso di esaurimento in relazione alla velocità della sua riproduzione lo ha reso una risorsa limitata ed esauribile; la sua limitatezza, in relazione anche ad un aumento del 60-70% nel tasso di consumo annuo a partire dall'anno in cui il petrolio ha cominciato ad essere usato su larga scala, vale a dire il 1859, ha cominciato a riempire di paure riguardo al suo imminente esaurimento e ad affrettare la ricerca per la produzione di energie alternative[13].

La scoperta dell'"oro nero" ha marcato un punto di svolta cruciale per le monarchie, fino ad allora povere, di Kuwait, Bahrain, Qatar, Emirati Arabi Uniti, Oman e Arabia Saudita; essa ha altresì largamente contribuito ai cambiamenti profondi che si sono verificati nell'industria petrolifera internazionale, che hanno

---

[12]Leonardo Maugeri, *L'era del petrolio, Mitologia, storia e futuro della più controversa risorsa del mondo* (Milano: Giangiacomo Feltrinelli Editore, 2006), 9.
[13] Alberto Clo, *Oil Economics and Policy* (Berlino: Springer, 2000), 2-4.

portato, ad esempio, il Kuwait a divenire il paese più ricco del mondo per reddito pro-capite, seguito da Emirati Arabi Uniti e Qatar. I primi giacimenti petroliferi della regione sono stati rinvenuti in Bahrain nel 1932; questi si sono rivelati di un'importanza fondamentale, dal momento che hanno dimostrato la presenza di greggio a Sud e a Ovest del Golfo Persico, richiamando nell'area l'interesse di numerose compagnie straniere (una su tutte, la Standard Oil Company of California-SOCAL, che riuscì ad accaparrarsi le concessioni dell'Arabia Saudita, potenzialmente il maggior produttore di petrolio al mondo), e destando lo stupore degli abitanti della regione, che hanno solo in seguito provveduto alla costituzione di compagnie petrolifere "locali" (in Kuwait, Qatar, Arabia Saudita)[14]. La scoperta del petrolio in Kuwait è avvenuta nel 1938 ad opera di una compagnia congiunta Anglo-Americana; esso possiede ad oggi l'11% delle riserve mondiali di petrolio grezzo, posizionandosi al sesto posto della classifica mondiale di produttori, con più di 101.000 barili al giorno[15]. Le riserve e la produzione di petrolio erano molto più modeste in Qatar, Oman e negli Emirati Arabi Uniti (dove soltanto Abu Dhabi e Sharjah sono produttori dal 1974); le loro concessioni furono accordate negli anni '30 alla Iraq Petroleum Company, di proprietà di alcune delle maggiori compagnie petrolifere internazionali[16].

Per circa trent'anni- dagli anni '30 agli anni '60- il controllo di tali riserve di greggio ha permesso ad un piccolo gruppo di compagnie petrolifere internazionali di coltivare straordinari profitti. Negli anni '50 l'intera industria era concentrata, ad esclusione del blocco sovietico, nelle mani di poche multinazionali, le cosiddette "Sette Sorelle": le americane Standard Oil, Gulf, Texas Oil, SOCAL, Socony-Vacuum, l'olandese Shell e l'inglese Anglo-Iranian (poi BP); esse da sole controllavano il 90% della produzione mondiale, percentuale destinata a diminuire negli anni a venire[17]. A partire dal 1973 sono stati infatti i governi dei Paesi

---

[14] Richard F.Nyrop, *Area Handbook for the Persian Gulf States* (Rockville: Wildside Press, 2008), 75.
[15] *BP Statistical Review of World Energy –June 2012*, da http://www.bp.com/liveassets/bp_internet/globalbp/globalbp_uk_english/reports_and_publications/statistical_energy_review_2011/STAGING/local_assets/pdf/statistical_review_of_world_energy_full_report_2012.pdf
[16] Nyrop, *Area Handbook*, 77.
[17] Marcello Flores, *Il secolo-mondo, Storia del Novecento* (Bologna: Il Mulino, 2002), 333.

dell'OPEC[18]- e dei produttori non OPEC che beneficiavano della scelta dell'OPEC di tenere alti i prezzi- a trarre rendite eccezionali dal petrolio[19].

Il petrolio continua tutt'oggi ad essere una riserva energetica strategica, e la regione del MENA occupa una posizione privilegiata nella sua fornitura. Se essa controlla ancora il 68% di tutte le riserve mondiali, il Golfo Persico gioca un ruolo perfino più speciale nell'industria petrolifera della regione: cinque Paesi del Golfo possiedono circa il 65% delle riserve mondiali, senza considerare il fatto che il petrolio mediorientale è senza dubbio il più economico da produrre[20].

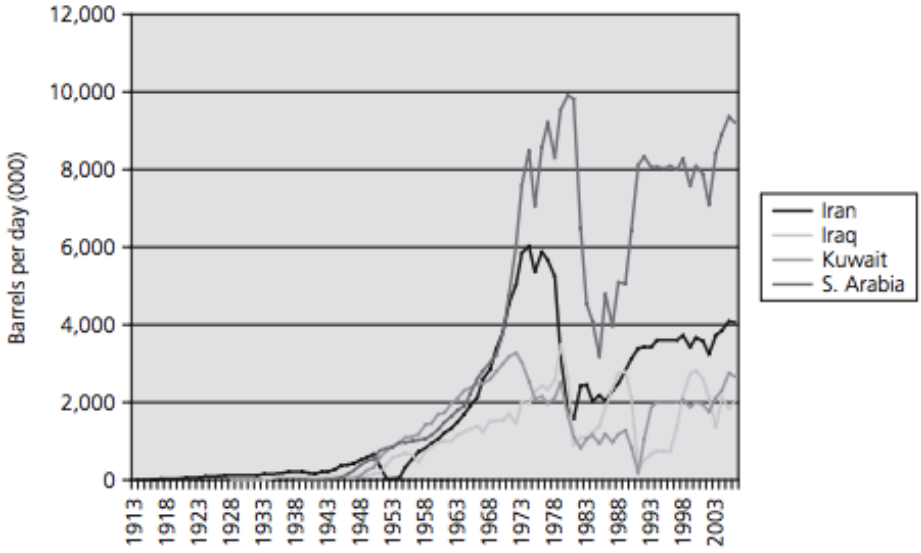

La tabella mostra l'evoluzione storica della produzione dei principali Paesi del Golfo dal 1913 al 2003. Fonte: OPEC.

[18] L'OPEC (letteralmente Organization of the Petroleum Exporting Countries) è un'organizzazione permanente creata attraverso la Conferenza di Baghdad il 10-14 settembre 1960 da Iran, Kuwait, Arabia Saudita e Venezuela. A questi membri fondatori si sono poi aggiunti negli anni Qatar (1961), Indonesia (1962), Libia (1962), Emirati Arabi Uniti (1967), Algeria (1969), Nigeria (1971), Ecuador (1973), Angola (2007), Gabon (1975-1994). L'obiettivo principale dell'OPEC è quello di coordinare e unificare le politiche degli Stati Membri nei confronti del petrolio, al fine di assicurare prezzi stabili ed equi per i produttori petroliferi, una fornitura efficiente e regolare per i paesi consumatori e un ritorno equo che possa sul capitale per coloro che investono nell'industria petrolifera (fonte: http://www.opec.org).

[19] Giacomo Luciani, "Oil and Political Economy in the International Relations of the Middle East", in *International Relations of the Middle East*, ed. Louise Fawcett (New York: Oxford University Press, 2009), 82.

[20] Il costo attuale della produzione di un barile di petrolio saudita, kuwaitiano, iracheno o iraniano è di circa 1,50$. Al contrario, il costo di un barile di greggio prodotto da un paese non membro dell'OPEC oscilla intorno ai 6$. I prezzi di produzione molto bassi sono la chiave per un trasferimento massiccio delle rendite economiche provenienti dall'estero verso i paesi del GCC, le stesse rendite che hanno dato un forte impulso all'espansione economica e al cambiamento all'interno della regione. (Fonte: Richards, Waterbury, *A Political Economy*, p. 49)

Proprio a causa dei motivi sopra elencati, risulterebbe impossibile discutere di Medio Oriente senza menzionare il peso che il petrolio ha in questo scenario. Esso ha influenzato le relazioni della regione con il resto del mondo, in particolare con le superpotenze; ha certamente influenzato i rapporti di forza tra i Paesi all'interno della regione stessa, a causa della sua distribuzione disomogenea. Allo stesso tempo, essendo geograficamente altamente concentrato, ha dato luogo ad una polarizzazione molto netta tra i Paesi possessori di petrolio e quelli non possessori. Ha infine influenzato le politiche domestiche dei Paesi arabi, consentendo il consolidamento di regimi che, in assenza delle rendite petrolifere, non sarebbero probabilmente sopravvissuti al XXI secolo[21].

Per gli abitanti della regione, pertanto, il petrolio ha rappresentato e rappresenta tuttora un *mixed blessing*[22]:esso ha intensificato la dipendenza dell'Occidente dai mercati della regione, che è dovuta scendere a compromessi con le sorti alterne che un'economia basata sull'esportazione di un unico bene può provocare. In media, gli introiti del petrolio rappresentano per le economie del Golfo il 75% del loro bilancio[23]. Questo dato trascina con se' innumerevoli implicazioni, basti pensare al caso dell'Arabia Saudita, in cui gli introiti petroliferi passarono dai 3.000 miliardi di dollari nel 1972 ai 113.000 miliardi nel 1981, prima di crollare a picco a meno di 23.000 miliardi nel 1987. I budget di molti Paesi petroliferi soffrono pertanto di deficit cronici e di crisi di debito interne o esterne, e l'aumento demografico può avere l'effetto di controbilanciare qualsiasi incremento delle rendite petrolifere. Per citare nuovamente il caso dell'Arabia Saudita, il periodo che va dal 1980 al 2000 vide una crescita demografica di oltre il 120%, da 9.9 milioni a 22 milioni nel 2000. A ciò corrispose un crollo del GDP, che dai 21.425 dollari pro capite crollò a 3.000, un settimo rispetto al reddito di soli due decenni prima; ma la popolazione, abituata alle entrate "facili" proprie degli stati *rentier*[24], che ottengono guadagni ingenti da investimenti al di fuori dei confini statuali, non è disposta ad accettare "tempi duri"[25].

---

[21] Giacomo Luciani, "Oil and Political Economy in the International Relations of the Middle East", in Louise Fawcett, *International Relations*, 83-84.
[22] Louise Fawcett, *International Relations*, 65.
[23] FONTE: http://data.worldbank.org/indicator/EG.GDP.PUSE.KO.PP.KD
[24] Cfr. I.2.3
[25] Giacomo Luciani, "Oil and Political Economy", in Fawcett, *International Relations*, 85.

La presenza di petrolio ha inoltre assicurato le vie di trasporto ed i mercati di esportazione, migliorando la catena del valore della produzione di petrolio in prodotti petrolchimici. I Paesi del GCC hanno da sempre giocato un ruolo costruttivo nei confronti dei Paesi industrializzati all'interno dei mercati petroliferi; l'Arabia Saudita, in particolare, ha usato la sua capacità in disuso per bilanciare la volatilità[26] dei mercati energetici internazionali, mantenendo un margine di 1,5/2 milioni di barili al giorno di capacità in disuso da poter mettere in produzione rapidamente, qualora necessario. Questa capacità extra in standby viene assimilata dal ministro Saudita dell'energia Ali Al-Naimi ad una "polizza assicurativa" utile per controbilanciare interruzioni impreviste nell'approvvigionamento del mercato energetico internazionale quali guerre, scioperi o calamità naturali[27]; i Paesi del GCC sono inoltre stati impazienti di preservare buoni rapporti fornitore-cliente e di difendere le quote di mercato dagli altri esportatori di petrolio così come dai fornitori di energia alternativa[28].

I Paesi del GCC consumano da soli il 17% della loro produzione di petrolio, ed hanno uno dei maggiori tassi di crescita nel suo consumo in tutto il mondo. L'aumento della richiesta per l'elettricità e i gas naturali è perfino più alta, arrivando al 5-15%, tanto da forzare i governi a spingere le capacità delle centrali elettriche al loro livello massimo; ciononostante essi, eccezion fatta per il Qatar, hanno dovuto arrendersi ad una carenza di gas naturali[29].

La dipendenza forzata dei Paesi del Golfo Persico nei confronti del cibo e dell'acqua potabile, pertanto, fa in modo che il settore petrolchimico e le industrie ad alta intensità energetica siano le maggiori aree di diversificazione nel futuro; i Paesi del GCC possiedono un chiaro vantaggio competitivo per quanto concerne questi ultimi due fattori, e si stanno adoperando per fare in modo di potenziarli rapidamente.

---

[26] La *volatilità* dei prezzi misura la quota di variazione del prezzo di una merce da un periodo a un altro. Se il prezzo di una merce sale e scende rapidamente in un breve periodo, la volatilità è elevata; viceversa, se il prezzo non varia quasi mai, la volatilità è bassa. L'elevata volatilità dei prezzi è in grado di generare ingenti rendimenti in positivo o in negativo per gli investitori.

[27] Daniel Yergin, *The Quest*, 551.

[28] Ugo Fasano, Zubair Iqbal, *GCC Countries, from Oil Dependence to Diversification* (Washington D.C.: International Monetary Fund Publications, 2003), 7.

[29] Eckart Woertz,"The GCC Economies in 2006: An Overview", in Gulf Yearbook 2006-2007 (Dubai: Gulf Research Centre, 2007), 101-127, 105-107, ed. Eckart Woertz, *Gulf Geo-Economics* (Dubai: Gulf Research Centre, 2007), 17.

E' interessante infine notare come l'integrazione delle Monarchie del Golfo all'interno dell'economia mondiale si stia recentemente diversificando[30]. Fino agli anni '80 la loro posizione all'interno dei mercati internazionali del lavoro era chiara: mentre il petrolio veniva esportato i prodotti finiti venivano importati, principalmente da Europa e Stati Uniti. La situazione sta lentamente cambiando: sebbene l'importanza del petrolio e dei gas rimanga di imprescindibile importanza, i Paesi del GCC dispongono di un'economia via via più diversificata, grazie anche all'emergere di nuovi settori come quello petrolchimico, quello dell'industria pesante, dei servizi e del turismo[31].

Proprio nel settore petrolchimico, ad esempio, i Paesi del GCC possiedono già il 10% del mercato mondiale, ed in altre aree quali l'alluminio e i fertilizzanti si prevede che raggiungeranno con facilità queste quote nei prossimi anni. Nonostante l'emergere dell'attore asiatico all'interno dei mercati manifatturieri abbia provocato uno spostamento ad est degli equilibri commerciali, e nonostante il picco minimo dei prezzi del petrolio negli anni '80 e '90, le esportazioni verso l'Asia sono aumentate negli ultimi anni. Un altro dato interessante, e che verrà approfondito in seguito, è la crescita del commercio interregionale all'interno dei Paesi del Medio Oriente[32].

Ad oggi il Golfo Persico, a differenza delle altre regioni in possesso di greggio, in particolar modo la Russia, il Mare del Nord e gli Stati Uniti, non è ancora sfruttato al massimo delle sue possibilità. È dunque prevedibile che la produzione del petrolio in questa area geografica aumenterà, e che il mondo diverrà via via più dipendente dalle forniture da essa erogate; ci si aspetta pertanto che i Paesi del GCC giochino un ruolo sempre più significativo nei mercati dei gas mondiali in un futuro prossimo[33].

Il petrolio può essere, infatti, considerato come una *commodity* politica: a causa della sua fondamentale importanza come fonte di energia primaria, i governi lottano per assicurarsi la sua continua disponibilità[34].

---

[30] Un approfondimento sarà fornito nel Cap. I.4.
[31] Eckart Woertz, *Gulf Geo-Economics*, 19.
[32] Ibid. pp. 20-21.
[33] G. Bahgat, "Energy Security: Asia and the Middle East", ed. Franco Zallio, *L'Europa e il Golfo, I vicini lontani* (Milano: Egea Spa, 2006), 140.
[34] Franco Zallio, (ed.), *L'Europa e il Golfo*, 141.

I.1.2. I Flussi di lavoro nel Golfo Persico

I flussi di lavoro nella regione MENA rappresentano il maggiore strumento di integrazione economica regionale[35]. Essi hanno rappresentato, negli ultimi anni, una forza fondamentale in grado di trasformare le economie politiche nazionali, riuscendo nell'integrazione delle aree più remote dei Paesi più sottosviluppati nelle più ampie economie regionali.

I flussi di lavoro nel MENA possono essere divisi approssimativamente in due grandi "canali" e tre "fasce"[36]: i due grandi "canali" sono i flussi migratori che si indirizzano verso i Paesi dell'Unione Europea da una parte, e quelli che si dirigono verso i Paesi del GCC dall'altra. Le "fasce" invece si applicano ai vari Paesi che ricevono o che inviano lavoratori migranti: la prima fascia è costituita dai Paesi unicamente riceventi dell'Unione Europea e del GCC; la seconda fascia consiste nei Paesi che inviano forza lavoro e che ne ricevono a loro volta dai Paesi più poveri; la terza ed ultima fascia è rappresentata dai Paesi più poveri, principalmente dell'Africa sub-Sahariana o del Sud-Est asiatico, che inviano forza lavoro ai Paesi della fascia intermedia senza mai riceverne in cambio. Da qui emerge una tendenza all'"asianizzazione" della forza-lavoro nei Paesi del Golfo Persico, in netta rotta con le politiche che incoraggiano la migrazione dei cittadini arabi verso alcuni dei Paesi riceventi[37]. Il "canale" che ci interessa maggiormente analizzare ai fini del nostro lavoro è senza dubbio il secondo, vale a dire le migrazioni verso i Paesi del Golfo Persico.

La migrazione nel Golfo è anzitutto caratterizzata da un grande dislivello nei salari tra i Paesi che inviano manodopera e quelli che la ricevono. I bassi stipendi dei Paesi che inviano manodopera sono causati dalla bassa produttività in agricoltura e dal fallimento del tentativo di far assorbire il surplus di lavoro dall'industria[38].

Nel periodo appena successivo al primo Boom Petrolifero, la manodopera di cui i Paesi del Golfo abbisognavano veniva reclutata dai Paesi Arabi adiacenti; questo periodo corrispose all'inizio di una massiccia ondata di immigrazioni verso i Paesi

---

[35] Richards et al., *A Political Economy*, 387.
[36] Ibid. p. 389.
[37] Nasra M. Shah, "Gender and Labour Migration to the Gulf Countries", *Feminist Review* 77(2004): 183.
[38] Richards et al., *A Political Economy*, 390.

del GCC: all'inizio degli anni '70, infatti, il numero di lavoratori stranieri ammontava ad 800.000-1.25 milioni, per poi iniziare una rapida crescita, attestandosi a 2.76 milioni dopo soli cinque anni. Il soddisfacimento di una sempre crescente domanda nei settori delle costruzioni e dei servizi portò all'aumento della dipendenza dall'importazione di manodopera straniera a breve termine, che permise di aggirare l'urgenza di formare la manodopera locale[39].

Gli anni '80 hanno assistito, assieme ad un declino dei prezzi del greggio, alla diminuzione della domanda nei confronti della manodopera straniera. Le migrazioni verso i Paesi del Golfo sono oggi spinte dal grande dislivello nelle paghe tra i Paesi esportatori e quelli importatori di forza lavoro. Alla fine degli anni '70 un egiziano rurale non qualificato poteva guadagnare trenta volte di più lavorando presso un sito di costruzioni saudita rispetto ad una fattoria egiziana. L'esplosione dei prezzi del petrolio negli anni '70 ha inondato le tesorerie dei Paesi esportatori, che hanno in seguito lanciato piani ambiziosi e progetti di investimenti. Questo portò ad un aumento enorme nelle richieste di lavoro di tutti i tipi; di conseguenza, la popolazione economicamente attiva e i lavoratori disponibili erano limitati. Spesso gli uomini in età da lavoro erano illetterati e non qualificati, e i pochi qualificati erano attratti dall'impiego nel settore pubblico, più stabile e remunerativo.

I Paesi del GCC stanno oggi provvedendo all'implementazione di politiche in grado di ridurre l'ingresso di stranieri nel mercato del lavoro, che hanno nel corso degli anni portato ai seguenti effetti:

1. Diminuzione del tasso di LFPR (Labour-Force Participation Rate- Tasso di Partecipazione della Forza-Lavoro) e del tasso di impiego, a cui è corrisposto un aumento della disoccupazione interna.
2. Forte polarizzazione del settore di riferimento: i locali nel pubblico, i migranti in quello privato.
3. Economia dominata dal settore delle costruzioni e dei servizi[40].

[39] Rakkee Thimothy e S.K. Sasikumar, *Migration of Women Workers from South Asia to the Gulf*, (New Delhi: VV Giri National Labour Institute, NOIDA, and UN Women South Asia Sub-Regional Office, 2012), 9-10.
[40] Ibid. p. 10.

Durante gli ultimi dieci anni la migrazione verso il Golfo, così come quella verso l'Unione Europea, è "maturata": l'immigrazione ha subìto una battuta d'arresto e la composizione degli immigrati è conseguentemente cambiata. Si tende a preferire l'ingresso nel paese degli asiatici, non solo a causa della loro maggiore docilità politica, ma anche a causa della loro maggiore propensione ad accettare salari inferiori e condizioni di lavoro più povere rispetto quelle dei lavoratori arabi. Questo non vuol dire però che un gran numero di arabi non siano impiegati nei Paesi del Golfo Persico: circa 1.5 milioni di egiziani, 250.000 sudanesi, 480.000 giordani, 265.000 siriani e un milione di yemeniti trovano oggi lavoro nei Paesi del Golfo. La tendenza generale vuole che la manodopera che non richiede particolari qualifiche o il servizio domestico sia oggi esercitato dagli asiatici, mentre gli arabi tendono a trovare con maggiore facilità impiego per mansioni qualificate o semi-qualificate[41]; la percentuale di lavoratori asiatici in alcuni settori poco remunerativi quali ad esempio la collaborazione domestica o l'assistenza personale arriva a toccare il 99.6% in Arabia Saudita e il 94.8% negli Emirati Arabi Uniti[42].

[41] Martin Baldwin-Edwards, *Labour Immigration and Labour Markets in the GCC Countries: National Patterns and Trends*, Research Paper, Kuwait Programme on Developement, Governance and Globalisation in the Gulf States, 2011, da http://www2.lse.ac.uk/government/research/resgroups/kuwait/documents/Baldwin-Edwards,%20Martin.pdf

[42] Rakkee Thimothy, *Migration of Women Workers*, 12.

		Labour force[a]	Population		Foreign population not in the labour force	Year
			M+F	F		
Saudi Arabia	Nationals	4,173	18,116	9,024		2008
	Foreigners	4,282	6,692	2,090	2,410	
	Total	*8,455*	*24,807*	*11,114*		
	% foreigners	50.6%	27.0%	18.8%		
Kuwait	Nationals	351	1,119	571		2009
	Foreigners	1,742	2,366	774	624	
	Total	*2,093*	*3,485*	*1,345*		
	% foreigners	83.2%	67.9%	57.5%		
Bahrain	Nationals	139	538	266		2008
	Foreigners	458	569	162	111	
	Total	*597*	*1,107*	*429*		
	% foreigners	76.7%	51.4%	37.8%		
Oman	Nationals	276	1,967	973		2008
	Foreigners	809	900	207	91	
	Total	*1,085*	*2,867*	*1,180*		
	% foreigners	74.6%	31.4%	17.5%		
Qatar	Nationals	72	*220*	??		2010[b]
	Foreigners	1,193	1,477	??	284	
	Total	*1,265*	*1,697*	*412*		
	% foreigners	94.3%	87.0%			
UAE	Nationals	455	892	439		2008
	Foreigners	2,588	3,873	1,040	1,285	
	Total	*3,043*	*4,765*	*1,479*		
	% foreigners	85.0%	81.3%	80.0%		
TOTALS	Nationals	5,466	22,852			
	Foreigners	11,072	15,877		4,805	
	Total	*16,538*	*38,728*	*15,780*		
	% foreigners	66.9%	*41.0%*			

Sources: GCC (2010: Table 1); national data (see appendix).

[a] 2008 data, except for Kuwait (2009) and Bahrain (2010).
[b] The 2010 foreign population estimate for Qatar is that made by the Economist Intelligence Unit (EIU).

FONTE: Martin Baldwin-Edwards, *Labour immigration and labour markets in the GCC countries: national patterns and trends*, in Research Paper, Kuwait Programme on Developement, Governance and Globalisation in the Gulf States, 2011.

Le popolazioni migranti, sebbene ricoprano un ruolo strategico importante per i Paesi riceventi del GCC, in possesso di enormi ma non infinte risorse naturali e un numero relativamente basso di abitanti, pongono le autorità di fronte a continue sfide; l'accoglienza della manodopera straniera è senza dubbio fondamentale per il mantenimento delle percentuali di crescita delle economie di questi Paesi, ma, allo stesso tempo, presenta problematiche importanti quali l'inadeguatezza delle infrastrutture, il monitoraggio dei migranti, la tassazione, i matrimoni misti e l'integrazione dei figli di migranti in società complesse quali quelle delle monarchie

del Golfo. La presenza di gruppi così numerosi di immigranti solleva altresì questioni delicate dal punto di vista culturale, dell'identità nazionale, della sicurezza e della composizione etnica a lungo termine[43].

I.1.3 Il Paradigma dei *Rentier States*

Il concetto di *Rentier State* ha guadagnato un rinnovato interesse con l'avvento dell'epoca del petrolio e l'emergere dei nuovi stati arabi produttori. Una rendita[44] è generalmente considerata come "il guadagno che deriva da un regalo della natura"[45]; in questa accezione, pertanto, questo concetto è presente in tutte le economie del mondo, seppure con modalità differenti[46].

L'essenza della nozione di *rentier state* applicabile ai Paesi oggetto di studio risiede, secondo la teorizzazione di Giacomo Luciani, essenzialmente in quanto segue: generalmente lo Stato viene finanziato dalla società e pertanto necessita, al fine di mantenersi efficiente, di stabilire un sistema di estrazione del surplus generato da quest'ultima; negli stati cosiddetti *Redditieri*, al contrario, lo stato viene finanziato dai proventi del petrolio che esso riscuote direttamente dal resto del mondo, la cui distribuzione o allocazione attraverso vari meccanismi di circolazione delle rendite ha l'effetto di sostenere la società[47]. Da qui deriva la distinzione fra stati *produttivi*, in cui la è la società stessa a rappresentare la fonte prima del valore aggiunto e in cui lo stato ha il compito di coprire le proprie spese attraverso l'imposizione di tasse, e stati *allocativi* o distributivi (o, appunto, *rentier states*), in cui lo stato è indipendente dalla società e supporta quest'ultima (direttamente o indirettamente) spendendo all'interno dei propri confini le rendite maturate nel resto del mondo[48].

---

[43] AA. VV., "Migrant Labour in the Gulf", Working Group Summary Report (Washington: CIRS, Center for International and Regional Studies -Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, 2011), 12.
[44] In inglese rent, da cui la definizione di *Rentier State*.
[45]Alfred Marshall, "Principles of Economics"(Londra: MacMillan, 1920), p. 350, cit. in Hazem El-Beblawi and Giacomo Luciani, *The Rentier State* (Roma: Istituto Affari Internazionali, 1987), 49.
[46]Cit. Alfred Marshall da Hazem El-Beblawi, "The Rentier State in the Arab World", in Hazem El-Beblawi and Giacomo Luciani, *The Rentier State* (New York: Croom Helm, 1987), 49.
[47] Giacomo Luciani, "Oil and Political Economy in the International Relations of the Middle East", in Louise Fawcett, ed., *International Relations of the Middle East* (Oxford: Oxford University Press, 2009), 190.
[48]Giacomo Luciani, "Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework", in Giacomo Luciani, *The Arab State* (London: Routledge, 1990), 71.

L'enfasi in questo approccio va posta sulla funzione fiscale dello stato. Lo stato produttivo viene essenzialmente visto come uno strumento per sottrarre risorse agli attori che originariamente le possedevano e riallocarle in maniera differente da quella precedentemente prescelta dai possessori originari. La politica in questo tipo di stati consiste nel giustificare la funzione esattoriale in nome di un interesse comune anteriormente individuato: al fine di giustificare questo processo, infatti, gli stati hanno bisogno del benestare delle proprie popolazioni e di guadagnare legittimità, anche attraverso istituzioni democratiche.

I *rentier states*, al contrario, non hanno bisogno del sistema di tassazione o ne hanno bisogno in maniera molto meno urgente degli altri stati, dal momento che la loro funzione primaria consiste nella distribuzione delle risorse che provengono dall'estero. Queste risorse entrano in circolazione all'interno dello stato e hanno un impatto sull'economia domestica soltanto perché sono spese dallo stato all'interno dei confini dello stesso[49]; in un simile contesto socio-economico, la rendita non dipende dal lavoro o dall'efficienza produttiva ma piuttosto dall'andamento dei mercati esteri[50].

La natura redditizia dello stato si connette primariamente al caso dei Paesi esportatori di petrolio, ma è possibile rinvenire fonti di rendita in grado di generare essenzialmente lo stesso impatto anche altrove; esse possono essere legate al controllo di possedimenti strategici, di importanti assetti logistici, come il Canale di Suez, o minerali, come i diamanti in Africa, la produzione o il commercio di droghe, come in Afghanistan; queste ultime attività, tuttavia, dal momento che finanziano associazioni clandestine o fuorilegge, non sono in alcun modo controllate dallo Stato, generando un impatto politico del tutto differente[51].

Storicamente, le rendite petrolifere hanno subìto un'impennata per circa un decennio, quello che va dal 1973 al 1983, trascinando l'intera regione nel processo di circolazione delle stesse. Si tratta tuttavia di un'esperienza limitata: i Paesi esportatori di petrolio sono stati *rentier* nel senso che sono stati essenzialmente esenti dalla tassazione domestica prima del 1973, ed hanno continuato ad esserlo per tutto il

[49]Giacomo Luciani, *The Arab State*, 92.
[50]Giacomo Luciani, "The Rentier State", in Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (London: Routledge, 1990), 87.
[51]Giacomo Luciani, *The Arab State*, 70.

XXI secolo. Per il resto della regione, l'incontro con rendite petrolifere su larga scala è stato nella maggior parte dei casi un fenomeno limitato nel tempo[52].

Il carattere *rentier* delle monarchie arabe del Golfo comporta una serie di conseguenze politiche estremamente puntuali; la prima e più evidente risiede nel fatto che i governi sono i principali attori politici delle loro economie. Anche quelle attività che vengono convenzionalmente attribuite al "settore privato", come ad esempio i segmenti delle costruzioni o delle vendite, dipendono dalle spese del governo, dall'accesso al capitale (a sua volta controllato dal governo), e dai permessi e dalle licenze che esso concede. Attraverso l'esercizio di un ruolo così cruciale nell'economia i governi sono incentivati ad investire una larga fetta dei propri guadagni in stabilità, privilegiando gli alleati e respingendo le parti in conflitto. Secondo, i governi possono offrire una vasta gamma di servizi diretti ai cittadini, sotto forma di educazione, salute, alloggi, beni di consumo e servizi; anche in questo caso il fine è quello di fornire servizi con lo scopo di assicurarsi credibilità politica (o, in altri casi, di negarla alle parti non conniventi con lo stato); in terzo luogo, le vaste risorse di cui possono servirsi molte delle monarchie del Golfo hanno permesso loro di costruire vasti apparati statali, tanto nel campo civile quanto in quello militare. Un apparato statale per così dire *allargato* fornisce a quest'ultimo molti strumenti per controllare la società, sia attraverso le funzioni canoniche della burocrazia civile, sia attraverso le forze di polizia e dell'esercito. Inoltre la natura dell'economia *rentier* ha, direttamente o indirettamente, indebolito se non distrutto le basi di quei gruppi che nel passato rappresentavano le forme convenzionali di opposizione al governo- nella fattispecie gruppi tribali e organizzazioni del lavoro; infine, la concentrazione di così ingenti risorse nelle mani dello stato ha permesso alle famiglie regnanti di concentrare un potere senza precedenti nelle proprie mani[53].

Dopo un breve periodo in cui le rendite sono cresciute esponenzialmente, trasformando quasi tutti governi in *rentier*- quindi occupati principalmente a trasformare il petrolio o le rendite strategiche in garanzie dirette- si è tornati in tempi recenti ad una situazione analoga a quella del pre-1973, cioè quella di una regione

---

[52] Dipak Dasgupta, Mustapha K. Nabli, "Trade, Investment, and Developement in the Middle East and North Africa: Engaging with the world", Volume 763 (Washington D. C., The World Bank Publications, 2003), 28.

[53] Gregory F. Gause, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York: Council on Foreign Relations, 1994), 42.

dominata dalle consuete dinamiche dell'interazione tra gli stati *rentier* e quelli *non-rentier*, o oil-rich e oil-poor, portandosi dietro tutte le implicazioni di un binomio così difficile.

Allo stesso tempo si è assistito ad un rafforzamento del settore privato all'interno degli stati *rentier*, conseguente al declino delle rendite: essi hanno così potuto avanzare un modello molto più convenzionale di cooperazione regionale, basato sul libero commercio e sugli investimenti privati, diretti o finanziari[54]. Lentamente l'equilibrio pre-1973 si è ripristinato nella regione, lontano da quello stabilito da parte dei Paesi ricchi di petrolio ai danni di quelli poveri di petrolio. Questi ultimi, inoltre, hanno spesso sprecato le loro chances, gettandosi in un avventurismo regionale di politiche guidate dallo stato. I Paesi del GCC, certamente più deboli all'inizio del processo, sono riusciti a costruire un settore privato sofisticato ed efficiente, ben integrato nelle logiche della globalizzazione; è per questo motivo che sono in possesso di ben maggiori possibilità di successo rispetto al resto della regione.

L'equilibrio regionale nel MENA sta sempre più evidentemente evolvendo a vantaggio dei *parvenus* petroliferi (oil rich): man mano che il potere militare perde di rilevanza, e l'industria l'agricoltura cedono il passo ai settori dei servizi e della e-economy, i centri tradizionali della politica araba sono in crisi, a totale vantaggio dei Paesi esportatori di petrolio[55].

I.2. Dagli Shock Petroliferi alla Guerra del Golfo

I.2.1 Gli Shock Petroliferi(1973-1979)

Le contingenze che hanno condotto al primo shock petrolifero non sono state messe in moto, come parrebbe ovvio, soltanto dalla scarsità di greggio, bensì da una congiuntura di avvenimenti e circostanze che hanno preparato il terreno ad una sorta di "*tempesta perfetta*" sfociata inevitabilmente in una crisi. All'alba degli anni '70

[54]Elena Maestri, *La Regione del Gulf Cooperation Council (GCC), Sviluppo e Sicurezza Umana in Arabia* (Milano: FrancoAngeli, 2009), 229.
[55] Giacomo Luciani, "Oil and Political Economy in the International Relations of the Middle East", in Louise Fawcett, *International Relations of the Middle East* (New York: Oxford University Press, Inc., 2009),121.

risultò sempre più evidente che il mantenimento del benessere conseguente al Boom Petrolifero del dopoguerra -che si basava sui prezzi bassi del petrolio e su un'offerta in continua crescita- era nelle mani del Medio Oriente, unica regione al mondo capace di coprire i suoi crescenti fabbisogni.

Ciò era imputabile in prima istanza al trasferimento di ingenti investimenti in esplorazione e produzione, che, a partire dalla metà degli anni cinquanta, si spostavano dai Paesi politicamente più stabili - nella fattispecie, Stati Uniti e Venezuela - a quelli con costi di produzione più bassi (MENA). Tra il 1955 e il 1971 gli Stati Uniti assistettero ad un crollo dell'attività di perforazione, per raggiungere, al termine di questo periodo, un numero di impianti di trivellazione di poco superiore a quello degli anni '50. In meno di un decennio gli investimenti in esplorazione e produzione si attestarono ad appena il 25% degli investimenti totali dell'industria petrolifera, per via sia della sovrapproduzione sia della folta concorrenza, rendendo molto più conveniente spostare la destinazione delle risorse in surplus nel settore della raffinazione e nel petrolchimico[56].

Nel tentativo di soddisfare una domanda in continua ascesa la Texas Railroad Commission (RRC)[57], arbitro della produzione petrolchimica statunitense, approvò nel 1971 l'immissione nel mercato dell'intera capacità produttiva disponibile nel Paese. Senza risolvere i problemi reali del mercato, la decisione della commissione produsse l'effetto di esaurire la capacità produttiva inutilizzata del mondo occidentale, privando così i Paesi industrializzati di quel margine di sicurezza su cui avevano potuto contare fin dagli anni '50. Si trattò certamente di un cambiamento importante nella storia del petrolio, in seguito al quale l'Occidente, almeno in apparenza, si mostrò estremamente più vulnerabile al ricatto petrolifero da parte dei Paesi arabi.

Tuttavia, molti altri fattori contribuirono a plasmare la genesi degli Shock Petroliferi. Alla degenerazione della crisi contribuirono in larga misura anche le politiche economiche e di regolamentazione dell'amministrazione Nixon, il quale, nell'agosto del 1971, istituì un rigido controllo dei prezzi per tentare di tamponare l'inflazione crescente, la maggiore piaga dell'economia USA. Vennero così imposti

[56] Leonardo Maugeri, *L'era del Petrolio*, 126.
[57] Si tratta dell'agenzia statale che regola l'industria petrolifera, gli oleodotti (oltre al GPL, il carbone e le miniere di uranio), garantendo la sicurezza di ciascuno di questi settori.

dei tetti per i prezzi del petrolio " a testa di pozzo", mantenuti artificialmente bassi proprio in concomitanza con la crescita della domanda estera e con la produzione al massimo della sua capacità; la scelta di Nixon ebbe due conseguenze negative: da un lato incentivò i consumi petroliferi del Paese, dall'altro scoraggiò l'esplorazione e lo sviluppo in territorio nazionale, a completo vantaggio delle importazioni[58].

Fu questa serie di circostanze a portare, sulla fine degli anni '60, allo scoppio del primo Shock Petrolifero. È bene precisare innanzitutto che dal lato della fornitura petrolifera, due sono le dinamiche responsabili dell'intero meccanismo: *Cash e Control*[59]. "Cash" si riferisce al tentativo dei Paesi produttori di ottenere una percentuale maggiore dalle rendite petrolifere; "Control" descrive l'interazione tra gli stati-nazione e le compagnie petrolifere.

Durante gli anni '50 e '60, i costi di produzione erano stati mantenuti artificialmente ad un livello estremamente basso, facendo in modo che la domanda crescesse così tanto da incentivare l'ingresso nel mercato di piccole compagnie petrolifere indipendenti, che tentavano di strappare brandelli di mercato alle grandi multinazionali dell'energia[60]. Alcuni Paesi mediorientali si arresero e cedettero quote a numerose compagnie estere, innescando un effetto a catena che avrà conseguenze significative per gli sviluppi dei primi anni '70[61].

Su tutta la crisi del Mondo Arabo degli anni '70, la questione petrolifera ebbe una rilevanza a dir poco cruciale; sebbene si trattasse, per così dire, di un evento contingente, essa ebbe l'effetto di portare a galla, infine, dinamiche sotterranee decisive[62]. Nei decenni precedenti il petrolio, che nel 1972 rappresentava i due terzi della materia prima impiegata in tutto il mondo per la produzione di energia, veniva estratto da impianti sempre più numerosi e in quantità in costante aumento. In un simile contesto, i processi di estrazione, commercializzazione e lavorazione del

---

[58] Leonardo Maugeri, *L'era del Petrolio*, 127.

[59] Dankwart A. Rustow and John Mugno, *OPEC*: *Success and Prospects* (New York: New York University Press, 1976), in Richards et. al., *A Political Economy*, 52.

[60] Questo tipo di strategia veniva fortemente incoraggiata dai governi di alcuni paesi, uno dei quali, l'Italia, riuscì, grazie alla figura emblematica di Enrico Mattei, ad ottenere importanti concessioni petrolifere in Medio Oriente, infrangendo l'oligopolio delle cosiddette *Sette Sorelle*(la Statunitense Standard Oil, l' Anglo-Olandese Royal Dutch Shell, l'Anglo-Persian Oil Company e le Statunitensi Standard Oil of New York, Standard Oil Texaco, Standard Oil of California e Gulf Oil), allora responsabili dell'industria petrolifera mondiale.

[61] Richards et al., *A Political Economy*, 52.

[62] Guido Formigoni, *Storia della politica internazionale nell'età contemporanea* (Bologna: il Mulino, 2000), 385.

greggio divenivano un problema con il quale il mondo occidentale industrializzato, al contrario di quello orientale che poteva contare sulle risorse sovietiche, non poteva esimersi dal fare i conti. La scoperta dei nuovi giacimenti petroliferi in Algeria e Kuwait aveva portato, nei primi anni '60, alla costituzione dell'OPEC; il regime di produzione del greggio continuava ad essere abbondante, soprattutto tenendo in considerazione la domanda carente ed i prezzi bassi della sua produzione.

La cosiddetta «Guerra del Petrolio» si è svolta su due fronti paralleli: le restrizioni alla produzione e la rapida impennata dei prezzi. Sul primo fronte la battaglia è stata combattuta dai Paesi arabi (eccezion fatta per l'Iraq), mentre sul secondo dai Paesi esportatori del Golfo (quindi dall'Iran e da alcuni Paesi arabi: Arabia Saudita, Iraq, Kuwait, Abu Dhabi, Qatar)[63].

All'alba del 1973 il prezzo del petrolio continuava ad aggirarsi attorno ai 3 dollari al barile. Tuttavia fu proprio la scoperta di nuovi giacimenti nel Mare del Nord a lasciar intravvedere un potenziale aumento nei prezzi di produzione, oltre che la minaccia di un nuovo produttore in grado di intaccare la leadership dell'OPEC. Le crisi del 1956[64] e del 1967[65] avevano fatto intuire la potenziale pericolosità dell'arma petrolifera; nel 1973 il suo potenziale era ormai certo, e si cominciò a farne un uso unanime e consapevole.

Fu con queste premesse che il 16 ottobre del 1973 il prezzo di un barile di petrolio fu portato a 5 dollari, fino a farlo giungere, nel dicembre dello stesso anno, agli 11,65 dollari[66].

---

[63] Gianaldo Grossi, *La Guerra del Petrolio, chi manovra la nuova «grande crisi»*? (Roma: Giulio Savelli Editore, 1974), 5.

[64] Data ricordata come "Crisi di Suez", quando l'Egitto, guidato dal leader panarabo Nasser, lottò contro Francia, Stati Uniti e Israele rivendicando il possesso del Canale di Suez.

[65] Passata alla storia con il nome di "Guerra dei Sei Giorni", fu un rapido conflitto tra Israele da una parte, Egitto, Siria e Giordania dall'altra al termine del quale Israele sottrasse la Penisola del Sinai e la Striscia di Gaza all'Egitto, la Cisgiordania e Gerusalemme Est alla Giordania e le Alture del Golan alla Siria.

[66] Ennio Di Nolfo, *Storia delle Relazioni Internazionali, dal 1918 ai giorni nostri* (Roma-Bari: Editori Laterza, 1994), 1229.

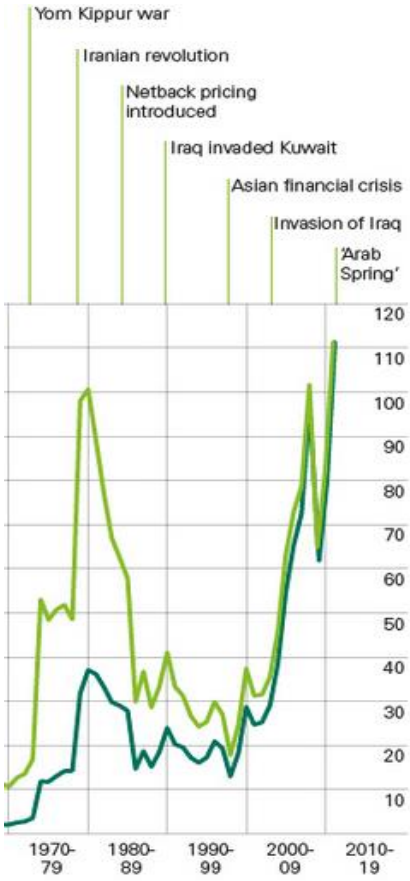

Figure 1 FONTE: British Petroleum Crude oil prices, da http://www.bp.com/extendedsectiongenericarticle.do?categoryId=9041229&contentId=7075080.

La sconfitta israeliana degli eserciti arabi nel 1967 aveva già preparato il terreno per un'esplosione dei prezzi del petrolio, innescando un enorme flusso di rendite all'interno della regione. La guerra portò inoltre alla chiusura del Canale di Suez, deviando le rotte del trasporto del greggio verso il Capo di Buona Speranza, innalzando esponenzialmente i costi di trasporto e di commercializzazione, e spostando l'attenzione dell'acquirente occidentale verso il petrolio meno costoso, quello proveniente da Suez e dalla Libia. Fu in questo scenario che il nuovo governo del colonnello Gheddafi domandò subito un innalzamento del *posted price* (vale a dire un prezzo fittizio di riferimento cui le compagnie accetterebbero ipoteticamente di pagare le royalties alle compagnie produttrici, in opposizione al prezzo di mercato, che oscilla secondo i meccanismi dello stesso[67]); mentre le maggiori compagnie si affrettarono a respingere immediatamente questo compromesso, le compagnie

[67] Marius S. Vassiliou, *Historical Dictionary of the Petroleum Industry* (Lanham: Sarecrow Press Inc., 2009), 408-409.

indipendenti furono costrette a piegarsi alle richieste del Colonnello: la Libia prevalse attraverso la politica del *divide et impera*, spingendo i Paesi del Golfo ad inseguire la medesima strategia, dando inizio ad un rapido aumento dei prezzi nominali[68].

Quando Nixon il 13 ottobre decise, nel contesto della guerra dello Yom Kippur del 1973, di fornire armi ed assistenza militare agli israeliani, l'Arabia Saudita dichiarò immediatamente un embargo petrolifero ai danni degli Stati Uniti e dei Paesi Bassi, il 20 di ottobre. La reazione più immediata da parte delle compagnie petrolifere fu di riallocare le forniture mondiali di energia; il prezzo finale pattuito in seguito alle contrattazioni fra Arabia Saudita e Iran fu di 11.65 dollari al barile; dal momento che quasi tutta la capacità in eccesso era posseduta dai Paesi dell'OPEC, non c'era altra scelta per i Paesi consumatori che quella di arrendersi a qualsiasi prezzo, o quasi[69].

La pesante crisi economica determinata dall'instabilità monetaria internazionale (dovuta alla sospensione della convertibilità del dollaro in oro, decisa nel 1971 all'indomani della guerra del Vietnam, a causa del grave indebitamento statunitense), sommata allo shock petrolifero, diede vita ad un fenomeno nuovo che univa all'inflazione un rallentamento nella produzione, e che fu denominato "stagflazione" (recessione combinata con l'inflazione)[70]; la recessione che colpì l'economia mondiale nel 1974-76 subì le conseguenze della crisi, spingendo i Paesi industrializzati ad indebolire la domanda, riducendo la produzione per diminuire i costi. Nel biennio 1973-74 ebbe luogo un grandissimo spostamento di ricchezze all'interno dei confini dei Paesi dell'OPEC, i cui introiti petroliferi passarono dai 33 ai 108 miliardi di dollari. Ancora più duramente colpiti furono i Paesi del Terzo Mondo, la cui crescita fu inibita dai prezzi oramai insostenibili dei prodotti energetici[71]. In tutto il mondo si ricercavano fonti di energia alternative; tuttavia gli Stati Uniti, il maggior consumatore mondiale, a dispetto delle aspettative di Nixon[72],

---

[68] Richards et al., *A Political Economy*, 53.
[69] Ibid. p. 54.
[70] Vittorio Vidotto, ed., *Atlante del Ventesimo Secolo, I documenti essenziali 1969-2000* (Bari: Editori Laterza, 2010), 61.
[71] Di Nolfo, *Storia delle Relazioni Internazionali*., 1230.
[72] Dal discorso alla nazione che il presidente repubblicano Richard Nixon tenne di fronte al Congresso il 7 novembre 1973: "A causa della guerra, quasi tutti i fornitori mediorientali di petrolio hanno ridotto la produzione e hanno tagliato le forniture destinate agli Stati Uniti[…] dobbiamo, pertanto, affrontare un fatto estremamente serio: stiamo andando verso la più grave crisi energetica dalla seconda guerra mondiale in poi. Questo inverno avremo forniture di petrolio almeno del 10%- con

continuavano a rifornirsi dall'OPEC passando da un consumo del 38% nel 1974 ad un consumo totale del 47% nel 1979.

Daniel Yergin, uno dei maggiori storici del petrolio di tutti i tempi, afferma che «Nessun altro boom, in un'industria dominata da boom, può rivaleggiare in alcun modo con la febbre portata, alla fine degli anni '70, dal Secondo Shock Petrolifero[73]»; in effetti la sua incredibile risonanza fu amplificata dal fatto che esso, a differenza del Primo, fu frutto di contingenze prettamente storiche. La rivoluzione iraniana[74] provocò infatti un rallentamento nella produzione, con una diminuzione di 2 milioni di barili al giorno. I sauditi, che producevano già vicini alla capacità massima, conseguentemente agli Accordi di Camp David e alla negligenza della questione palestinese[75], decisero di ridurre immediatamente la produzione, facendo schizzare i prezzi alle stelle, dai 17.26 dollari al barile del 1979 ai 28.67 del 1980. Le ripercussioni sui mercati internazionali furono sensazionali, sebbene senza dubbio meno rilevanti di quelle provocate dal primo Shock Petrolifero.

L'arma petrolifera cominciava dunque in questo preciso momento storico a mostrarsi al resto del mondo con la stessa irruenza che mostrerà poi negli anni a venire. Sebbene l'importanza economica di questo bene non sia in alcun modo da

---

punte fino al 17%- inferiori rispetto al fabbisogno previsto. […] Come nazione, dobbiamo darci un assetto nuovo. A breve termine, questo assetto vuol dire che dobbiamo usare meno energia. A lungo termine, significa che dobbiamo sviluppare nuove fonti di energia per far fronte alle nostre esigenze senza dover dipendere da nessun paese straniero. […] Può rincuorarci sapere che negli Stati Uniti abbiamo metà delle riserve mondiali di carbone conosciute. Abbiamo fonti di gas naturale enormi e non ancora sfruttate. Abbiamo la tecnologia nucleare più avanzata che l'uomo conosca. Abbiamo petrolio nelle nostre piattaforme continentali. Abbiamo argille petrolifere nella parte occidentale degli Stati Uniti, e alcune delle menti tecniche e scientifiche più brillanti del mondo. In breve, abbiamo tutte le risorse necessarie per affrontare la grande sfida che ci attende. Ora dobbiamo solo dimostrare la volontà di farlo". (da Vittorio Vidotto, *Atlante del Ventesimo Secolo*, 61-70).

[73] Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York, Simon and Schuster, 1991), 715.

[74] Vale a dire la Rivoluzione che, nel 1979, rovesciò il regime dell'ultimo monarca dell'Iran, lo Scià Reza Pahlavi, al fine di trasformare il Paese in una Repubblica Islamica [Fonte: Louise Fawcett, *International Relations of the Middle East* (New York, Oxford University Press, 2008), 315-16].

[75] Gli Accordi di Camp David furono firmati presso la residenza omonima del Presidente degli Stati Uniti d'America il 17 settembre 1978; essi si mossero in due direzioni parallele: la prima riguardava la normalizzazione delle relazioni tra Egitto ed il vicino Israele, attraverso la firma di un Trattato di Pace siglato sei mesi dopo, il 26 marzo 1973. La seconda dimensione riguardava il quadro della Pace in Medio Oriente; questo passaggio è considerato come un vero e proprio spartiacque per il Medio Oriente moderno: esso, sebbene sia valso il premio Nobel per la pace all'allora Presidente egiziano Anwar Sadat e al Primo Ministro israeliano Menachem Begin, fu considerato dal resto dei Paesi Arabi come un vero e proprio tradimento; a seguito degli Accordi di Camp David, molti paesi Arabi decisero di interrompere le loro relazioni diplomatiche e commerciali con l'Egitto in segno di protesta. [Fonte: James Wynbrandt e Fawaz A. Gerges, *A Brief History of Saudi Arabia* (New York, Checkmark Books, 2010), 239]

tralasciare, è sul piano politico che esso riesce a esprimere tutta la sua rilevanza, rendendo tutti i Paesi dipendenti dalle forniture erogate dai Paesi dell' OPEC estremamente vulnerabili alle sue politiche e facendo sì che essi prestino una particolare attenzione a non deteriorare le loro relazioni diplomatiche con i Paesi membri[76].

I.2.2. Dagli Shock Petroliferi alla Guerra del Golfo: *"La Frana[77]"* per i Paesi del Golfo Persico

La storia dei vent'anni dopo il 1973- scrive Eric Hobsbawm-, è quella di un mondo che ha perso i suoi punti di riferimento e che è scivolato nell'instabilità e nella crisi[78].

La situazione non era certo differente per i Paesi del Golfo, che, sul finire degli anni '70, dovettero affrontare un periodo di continue sfide; un numero ingente di fattori, infatti, contribuirono alla loro crescente instabilità; è possibile rintracciarli nei seguenti:

- La caduta dello Shah dell'Iran, nel quadro della Rivoluzione Iraniana del gennaio 1979;
- L'intervento sovietico in Afghanistan nel dicembre dello stesso anno;
- Lo scoppio della cosiddetta Guerra del Golfo tra Iran e Iraq, nel settembre del 1980.

Questi episodi, insieme alle loro conseguenze, resero la regione del Golfo un luogo in continuo fermento politico, minacciato dall'incessante rischio di un confronto diretto da parte delle superpotenze, oltre che un inarrestabile focolaio di tensioni interne.

La caduta dello Shah di Persia che portò alla Rivoluzione Iraniana fu senza ombra di dubbio una delle cause principali della crescente precarietà del Golfo. La sua defenestrazione non solo aggiunse un'altra crisi alla lunga schiera di tensioni e

---

[76] Di Nolfo, *Storia delle Relazioni Internazionali.*, 1231.
[77] Lo storico britannico Eric J. Hobsbawm in una delle sue opere più note, *Il Secolo Breve*, definisce gli anni che vanno dal 1979 (gli anni della fine della prosperità portata dal Boom Economico), al 1989 (con la caduta del Muro di Berlino), gli anni della *Frana.*
[78] Eric J. Hobsbawm, *Il Secolo Breve, 1914-1991* (Milano: RCS Libri, 1994), 471.

conflitti che già affliggevano la regione, ma ebbe l'effetto di sottrarre alle potenze occidentali, ed in particolar modo agli Stati Uniti, il loro alleato speciale in Medio Oriente[79]; l'Iran si lasciava dietro, in questo modo, un enorme vuoto di potere che i Paesi più conservatori dell'area lottavano per colmare.

La Rivoluzione Iraniana affondava le sue radici nel clima di diseguaglianza interna e repressione politica presente in Iran sul finire degli anni '70; il petrolio, come accennato precedentemente, giocò anche in questo caso un ruolo imprescindibile. I germi della Rivoluzione possono essere ricondotti indietro nel tempo nel 1952, quando l'allora primo ministro Muhammed Mossadeq decise di nazionalizzare il petrolio iraniano. Sebbene l'azione di Mossadeq muovesse dalla persuasione che il controllo estero del greggio rendeva il suo Paese eccessivamente sensibile ai voleri della corona britannica e alla Anglo-Iranian Oil Company, il conseguente boicottaggio del petrolio iraniano da parte delle compagnie petrolifere occidentali diede avvio ad una crisi economica che spianò la strada al golpe che defenestrò Mossadeq portando alla restaurazione del potere dello Shah della dinastia Pahlavi[80].

L'Iran fu così costretto ad accettare la denazionalizzazione dell'industria petrolifera, concedendo all'America il 40% dei suoi possedimenti, e iniziando a considerare quest'ultima come unica e tangibile minaccia, ma allo stesso tempo come unico sostegno contemplabile al fine di consolidare il proprio potere. Il suo disegno voleva che l'Iran divenisse il maggior potere all'interno della regione, oltre che uno degli attori principali sul piano della politica economica internazionale. Ciò portò Mossadeq, ironicamente, a perseguire politiche che avrebbero minacciato il suo stesso regime; le strategie implementate facevano per la maggior parte leva sul petrolio, sul potenziamento dell'educazione e sul conseguente rafforzamento della classe media, sulla negligenza dell'agricoltura in favore di una rapida urbanizzazione e su un conseguente risveglio della coscienza politica della popolazione[81].

---

[79] Haifa A. Jawad, *Euro-Arab Relations, A study in collective diplomacy* (Reading: Ithaca Press, 1992), 166-167.
[80] Fred Halliday, "The Gulf War and its aftermath: First Reflections", *International Affairs, Vol. 67,* No. 2 (1991), 182.
[81]Raymond Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East* (Manchester: Manchester University Press, 2003), 188.

Parallelamente, nei primi anni ’80, emerse in Medio Oriente un nuovo assetto multipolare causato dall’abbandono dell’Egitto del suo status di Paese campione del Panarabismo[82], ed dalla conseguente ascesa di nuove potenze regionali, nel disperato bisogno di trovare equilibri inediti in grado di tamponare l’imprescindibile urgenza di una leadership regionale. Al declino politico dell’Egitto andò ben presto ad affiancarsi anche quello economico: per avere un’idea della gravità della situazione basti pensare che, laddove il PIL egiziano nel 1965 era tre volte quello saudita, la situazione si ribaltò nel 1978 a favore di quest’ultima.

Fu proprio questo il solco all’interno del quale andò ad inserirsi la crescita ed il consolidamento dell’influenza e della rilevanza regionale delle monarchie del Golfo; ciononostante appariva ancora lontana l’elezione di un Paese egemone a regolare il conflitto inter-arabo o posto alla difesa degli arabi dalle minacce esterne. In questo scenario l’Arabia Saudita assunse timidamente il timone della leadership panaraba, forte dell’influenza che sarebbe stata in grado di esercitare in Occidente in qualità di produttore trainante dell’OPEC per la difesa degli interessi degli arabi, e usando il suo benessere economico per moderare gli stessi conflitti inter-arabi; fu tuttavia la sua debolezza dal punto di vista militare a renderla estremamente vulnerabile all’andatura incerta dei mercati energetici ed incredibilmente sensibile alla diminuzione delle rendite del petrolio nei primi anni ’80, oltre che irrimediabilmente dipendente dagli Stati Uniti in materia di sicurezza e di difesa militare. La situazione che si presentava era, in un certo senso, analoga a quella del mondo arabo della metà degli anni ’50, quando, con l’ingresso sulla scena di Nasser, tutti gli stati arabi rivendicavano la leadership di un territorio geografico, di fatto, ingovernabile; tutti i Paesi erano in questo momento storico abbastanza forti da potersi proteggere dall’egemonia degli altri, ma assolutamente non disposti a sacrificare i loro interessi e le loro aspirazioni in nome di un bene comune[83].

---

[82]Così come auspicato dal *raìs* egiziano Gamal Abd-el Nasser, che anelava alla creazione di un unico Stato Arabo, di cui l’Egitto sarebbe stato promotore e guida.

[83] Fred Halliday, *Rethinking International Relations* (Londra: MacMillan, 1994), p. 124-46, in Hinnebusch, *The International Politics,* (Manchester: Manchester University Press, 2003), 183.

I.2.3 La Guerra del Golfo e le sue conseguenze nel Golfo Persico

> «Le rivoluzioni, portando al potere leader revisionisti e scombinando gli equilibri di potere canonici, spesso portano a conflitti che, a turno, ricostituiscono lo *status quo* andato distrutto[84]».

La portata delle Guerre del Golfo ha dato misura dell'importanza del Golfo Persico in quanto cuore pulsante della produzione petrolifera mondiale[85]; la crisi innescata dall'invasione irachena del Kuwait, infatti, non fu soltanto una delle maggiori crisi globali del dopoguerra, ma anche un evento unico e singolare, i cui tratti salienti, secondo Fred Halliday, erano principalmente tre: anzitutto si trattava del primo conflitto dai tempi della Prima Guerra Mondiale a coinvolgere la totalità degli eserciti dei Paesi arabi; secondo, le divisioni interne erano aggravate dal fatto che l'intero Mondo Arabo, vi compreso il Nord Africa, era coinvolto tanto nella guerra quanto nel futuro processo di pace contro i tre attori non-arabi della regione: Israele, Iran, Turchia; infine, si trattava del primo intervento di massa delle forze statunitensi all'interno dell'area, fatta eccezione per i due interventi minori in Libano (quello del 1958 e quello del 1982-84)[86].

La Guerra del Kuwait del 1990-1991, il primo reale conflitto a scatenarsi dopo la fine della Guerra Fredda, rappresentò un ennesimo elemento di divisione regionale; sebbene ironicamente il vero motivo dello scontro, l'invasione del Kuwait da parte dell'Iraq, venne risolto con l'espulsione delle forze irachene alla fine del febbraio 1991, il conflitto lasciò dietro di sé innumerevoli questioni irrisolte, di politica interna come di politica estera[87].

Il 2 agosto 1990 le truppe irachene occuparono il territorio dello stato del Kuwait finché, qualche settimana dopo, il governo di Baghdad ne dichiarò l'annessione come diciannovesima provincia dell'Iraq[88]. Il dittatore iracheno Saddam Hussein tentava in questo modo di impadronirsi di una zona di cruciale

---

[84] Halliday 1994: 124-46, da Raymond Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East* (Manchester. Manchester University Press, 2003), 188.
[85] Di Nolfo, *Storia delle Relazioni Internazionali*, 1224.
[86] Fred Halliday, "The Gulf War and its aftermath: first reflections", *International Affairs, Vol. 67*, No. 2 (1991), 223.
[87] Raymond Hinnebusch, *The International Politics*, 206.
[88] Spencer C. Tucker, *The Encyclopedia of Middle East Wars: The United States in the Persian Gulf, Afghanistan and Iraq Conflicts* (Santa Barbara: ABC-CLIO, 2010), 352.

importanza, tanto economica quanto strategica; il Kuwait aveva infatti fatto parte, fino alla prima guerra mondiale, dell'Impero Ottomano. Nel 1923 i suoi confini vennero fissati con la creazione, a sud, di una «zona neutrale» tra il Kuwait e l'attuale Arabia Saudita, della quale i due Paesi avrebbero spartito i giacimenti di petrolio. I due stati erano tuttavia governati secondo modalità molto diverse: in Iraq era al governo un gruppo repubblicano di ispirazione panaraba, mentre il Kuwait era retto da uno sceiccato conservatore che basava la sua economia sulle rendite petrolifere. Dal momento dell'indipendenza del Kuwait il governo iracheno aveva presentato innumerevoli rivendicazioni territoriali sullo sceiccato; fu però durante la guerra con l'Iran, dal 1980 al 1988, che si risvegliarono le ambizioni panarabe di Saddam Hussein, grazie anche all'appoggio fornito dagli statunitensi e dai sovietici. Il sostegno delle due superpotenze, e l'auspicio di poter estendere le risorse petrolifere irachene aggiungendo ad esse quelle kuwaitiane (accanto alla convinzione che il Kuwait non fosse tanto una nazione nel vero senso del termine quanto piuttosto il frutto della colonizzazione britannica), fecero il resto. L'annessione del Kuwait avrebbe inoltre fornito all'Iraq un ruolo di rilievo nell'intricata scacchiera del Medio Oriente in un momento di crisi degli equilibri imposti dalla Guerra Fredda, fornendo ad esso gli strumenti necessari per divenire una potenza egemone, in virtù anche della concentrazione di gran parte del greggio della Penisola Arabica nelle sue stesse mani.

C'era bisogno di una mobilitazione internazionale affinché Saddam Hussein potesse rinunciare al suo piano; fu in questa cornice che giunse la risoluzione 660 dell'ONU che chiedeva il ripristino dello status quo e il ritiro delle forze irachene. Sul piano interazionale, il progetto di Saddam Hussein raccolse tiepidi consensi (in particolar modo dalla Giordania). La voce degli Stati Uniti, con il sostegno di Francia e Gran Bretagna e con l'approvazione cinese, chiedeva ripetutamente che venissero rispettati i dettami imposti dalla risoluzione 660 dell'ONU[89]; la ricerca di una soluzione pacifica si protrasse fino al 28 novembre 1990, quando il Consiglio di

[89] Il Consiglio delle Nazioni Unite, attraverso la Risoluzione 662 del 1990, stabiliva che «[…] the annexation of Kuwait by Iraq under any form and whatever pretext has no legal validity, and is considered null and void». [Fonte: Items Relating to the Situation Between Iraq and Kuwait, UN Security Council 2934th Meeting, da http://www.un.org/en/sc/repertoire/89-92/Chapter%208/MIDDLE%20EAST/item%2022_Iraq-Kuwait_.pdf]

Sicurezza condannò attraverso una risoluzione il tentativo di «pulizia etnica» messo in atto dall'Iraq ai danni del Kuwait, fissando al 15 gennaio dell'anno successivo un ultimatum per la risoluzione pacifica della controversia. La controffensiva armata, guidata dagli Stati Uniti con il sostegno di 29 Paesi, ebbe inizio il giorno successivo allo scadere dell'ultimatum; i tentativi di Saddam di passare al contrattacco furono fallimentari, e lo portarono a firmare, il 3 marzo, il cessate il fuoco definitivo. Il territorio iracheno veniva così diviso in tre fasce, una delle quali sottoposta ai controlli dell'ONU e le restanti due *no fly zones* aperte unicamente alla sorveglianza; per garantire l'adempimento di quanto imposto dall'ONU fu creata una commissione ad hoc denominata UNSCOM; parallelamente, venne istituito un embargo sulle merci irachene, dal quale esso riuscirà a divincolarsi, seppure in parte, solo nel 1996[90].

All'indomani della risoluzione del conflitto, la situazione in Medio Oriente si presentava come tutt'altro che distesa. La guerra non aveva, come previsto, trasformato radicalmente il sistema mediorientale, il quale, contro ogni attesa, restava intrappolato nelle solite, consuete logiche di potere. Quello che essa riuscì a fare, però, fu aprire la regione ad una maggiore penetrazione estera, sbilanciando gli equilibri in favore delle periferie non arabe. L'egemonia americana, ben lontana dall'aver garantito la sicurezza nella regione, si è rivelata infine controproducente ai fini dell'ordine regionale; infatti, sebbene le élites internazionali ritengano che non esista uno status quo accettabile per il Medio Oriente che non includa al suo interno gli interventi dell'Occidente e di Israele, ampie fette della società autoctona continuano a rigettare questa concezione[91].

[90] Di Nolfo, *Storia delle Relazioni Internazionali*, 1349-1358.
[91] Hinnebusch, *The International Politics*, 237-239.

I.3 L'Accordo Economico Unificato e la creazione del GCC: obiettivi e istituti del Gulf Cooperation Council

Le monarchie del Golfo Persico[92] sono state gli unici stati della regione ad essere riusciti a definire, seppure con dei limiti, una cornice di cooperazione regionale[93]. Il radunarsi all'interno di un'organizzazione regionale sposava, ai loro occhi, un intento fondamentale: essa costituiva una "barriera" rispetto al resto del mondo arabo; in altre parole, doveva servire a rafforzare lo *status quo* dei Paesi del Golfo Persico nei confronti degli altri attori regionali, sebbene il GCC sia stato ritratto dai suoi stessi fautori come un passo avanti in direzione dell'unità araba.

È stato a partire dalla guerra del Kuwait che i leader del Golfo hanno cercato di costruire una "identità" per quest'ultimo, isolata ed in netta opposizione con l'ideologia araba dominante, cercando di risolvere i loro problemi sub-regionali attraverso l'aiuto e il supporto di attori non arabi[94]. Lo sviluppo del GCC quale luogo d'incontro per gli interessi dei Paesi che si affacciano sul Golfo Persico affonda le sue radici negli eventi politici ed economici che hanno avuto luogo nella regione, a partire dalla crisi petrolifera del 1970 e la Rivoluzione Iraniana del 1979; altri eventi, quali la guerra Iran-Iraq del 1980-1988 e l'invasione del Kuwait da parte di Saddam Hussein nel 1990-1991 li hanno persuasi definitivamente della necessità di associarsi in un organismo comune[95].

Il GCC è stato un esercizio utile per i Paesi del Golfo, perché li ha aiutati a divenire una realtà estremamente fluida e rilevante sul piano internazionale, oltre ad averli aiutati a tracciare delle linee-guida generali applicabili a tutte le popolazioni all'interno dei confini statuali, contribuendo a distinguere le monarchie del Golfo Persico dalle altre realtà regionali. Molti professionisti ed intellettuali guardano al

---

[92] Si è soliti adottare la definizione "Monarchie del Golfo" per riferirsi ai regni di Arabia Saudita, Bahrain, il sultanato di Oman, gli emirati di Kuwait e Qatar e la federazione degli Emirati Arabi Uniti, che siano esse le monarchie in senso proprio o tutti gli altri ordinamenti dinastici propri dei diversi paesi dell'area.

[93] Franco Zallio, *Non solo petrolio: Mutamenti economici e politici nelle monarchie del Golfo*, in Zallio, F. (ed.), *L'Europa e il Golfo, I vicini lontani* (Milano: Egea- monografie ISPI, 2006), 1.

[94] Matteo Legrenzi, "Did the GCC Make a Difference? Institutional Realities and (Un)Intended Consequences", in *Beyond Regionalism? Regional Cooperation, Regionalism and Regionalisation in the Middle East*, Clijia Harders, Matteo Legrenzi (Alderhot: Ashgate Publishing Limited, 2008), 107.

[95] Linda Low e Lorraine Carlos Salazar, *The Gulf Cooperation Council, a Rising Power and Lessons for ASEAN* (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2011), 5.

GCC come ad un possibile mezzo attraverso il quale invitare tutti gli stati membri a più ampie forme di partecipazione: il GCC infatti si propone negli ultimi anni come uno spazio politico a sé, e molti suoi cittadini lo considerano come luogo d'incontro e di esperienza di nozioni importanti quali quelle di cittadinanza e partecipazione[96].

La fondazione del Gulf Cooperation Council ebbe luogo tra il 4 febbraio e il 26 maggio 1981. Il 4 febbraio i Ministri degli Affari Esteri di Arabia Saudita, Kuwait, Bahrain, Oman e Emirati Arabi Uniti si sono incontrati a Riyadh, in Arabia Saudita, ed hanno deciso di formare un Consiglio di Cooperazione che comprendesse i loro stati, di fondare a questo proposito un Segretariato, e di tenere incontri periodici sia a livello di summit che a livello ministeriale. In una dichiarazione rilasciata in quella data e letta ai giornalisti quella stessa notte dal Ministro degli Affari Esteri saudita, il Principe Saud al-Faysal, la fondazione dell'organizzazione era da attribuire alla considerazione che le "relazioni speciali", "caratteristiche comuni", "similarità dei regimi", "eredità comuni" degli Stati membri, e il loro "desiderio di approfondire e sviluppare la cooperazione e la coordinazione tra di loro in tutti i campi", avrebbero portato "Beneficio, sviluppo e stabilità ai loro popoli". La formazione dell'Organizzazione avveniva "All'interno della cornice della Carta della Lega Araba, che invita alla cooperazione regionale"[97].

Una commissione speciale di esperti ha inaugurato un meeting di due giorni a Riyadh il 24 febbraio al fine di "formulare un sistema basilare" per il GCC prima di mostrare i risultati di quest'ultimo ai Ministri degli Affari Esteri degli Stati membri l'8 marzo. La commissione era presieduta dal capo della delegazione saudita,

---

[96] Legrenzi, "Did the GCC make a Difference?", 108.

[97] La Lega Araba (o Lega degli Stati Arabi) è un'organizzazione politica internazionale che raggruppa al suo interno stati del Nord-Africa, Corno d'Africa e Medio Oriente, fondata ad Alessandria d'Egitto il 22 marzo 1945. I primi membri furono l'Egitto, l'Iraq, la Transgiordania, il Libano, l'Arabia Saudita, la Siria. Qualche mese dopo vi aderirono anche lo Yemen, la Libia, il Sudan, il Marocco, la Tunisia, il Kuwait, l'Algeria, gli Emirati Arabi Uniti, il Bahrain, il Qatar, l'Oman, la Mauritania, la Somalia, la Palestina, il Gibuti e le Isole Comore, oltre ad altri paesi(come l'Eritrea, l'India, il Venezuela e il Brasile) con il titolo di osservatori.
Lo scopo della Lega, così come dichiarato nell'Art. 2 del trattato costitutivo, è si stringere le relazioni tra gli Stati Membri con l'ausilio di principi di collaborazione al fine di salvaguardare la sovranità e l'indipendenza dei suoi Stati membri e affinché questi ultimi possano collaborare in nome dell'interesse dei paesi arabi. Gli ambiti abbracciati dalle attività della Lega Araba sono l'economia, i trasporti e le telecomunicazioni, le relazioni internazionali, le attività sociali e culturali.
La Lega Araba opera attraverso un Consiglio composto dai rappresentanti degli Stati Membri che esprimono le loro preferenze attraverso il voto consiliare. Nelle decisioni prese a maggioranza, le decisioni del Consiglio sono vincolanti solo per i Paesi che le accettino; le decisioni prese all'unanimità, al contrario, vincolano tutti i Paesi membri alla loro osservanza.

l'Ambasciatore Shaykh Ismail ash-Shura, e includeva esperti provenienti dagli altri cinque stati del GCC. Gli esperti tennero un altro incontro a Muscat, in Oman, dove la sessione fu inaugurata il 7 marzo dal Salim Isma'il Suwayd del Ministero degli Esteri omanita. Come risultato degli incontri degli esperti, vennero presentati ai Ministri degli Esteri quattro bozze di documenti sulle strutture e le funzioni del GCC. Questi documenti includevano la Carta del GCC, le Regole e Procedure del Consiglio Supremo, le Regole delle Procedure del Consiglio Ministeriale e lo Statuto Interno per il Segretariato Generale. Alla fine del loro incontro il 10 marzo, i Ministri degli Esteri decisero che il primo summit del GCC doveva tenersi il 26-27 marzo nella città di Abu Dhabi, negli Emirati Arabi Uniti.

Il primo summit del GCC ebbe inizio il 25 maggio; il giorno successivo Abdallah Yaqub Bisharah, Segretario Generale del GCC, tenne la sua prima conferenza stampa ad Abu Dhabi. Tra i punti avanzati egli affermò deliberatamente che l'organizzazione aveva suscitato interesse in tutto il mondo, che i suoi membri si rifiutavano di essere visti come meri stati petroliferi, e che dovevano giocare un ruolo più importante in tutto il mondo; aggiunse inoltre che i membri rimanevano, come prima, stati sovrani indipendenti, eguali nonostante la sede del GCC fosse in Arabia Saudita e che il Consiglio "non [era] esattamente politico…[poiché]la priorità viene data alle questioni economiche"[98].

Gli obiettivi essenziali del GCC, come sottolineato nell'Articolo 4 della sua carta costitutiva, cercavano di andare oltre il problema della sicurezza al fine di abbracciare altre potenziali aree di cooperazione; ci si riferiva in particolare a:

- Ottenere, come preludio per l'unità, una cooperazione tra gli stati membri in tutti gli aspetti;
- Rafforzare i legami di cooperazione tra le popolazioni degli stati membri in tutti i campi, e
- Stimolare il progresso scientifico e tecnologico nell'ambito dell'industria, mineralogia, agricoltura, marina e allevamento, e allo stesso tempo

[98] Haifa A. Jawad, *Euro-Arab Relations, A study in collective diplomacy* (Reading: Ithaca Press, 1992),

incoraggiare la cooperazione del settore privato per il bene delle popolazioni dei Paesi membri[99].

Gli stati membri del GCC, all'interno della cornice di cooperazione regionale appena esposta, condividono ideologie simili per quanto concerne le politiche estere da attuare, la maggior parte delle quali sono un risultato diretto della loro costituzione interna. Innumerevoli fattori hanno portato gli stati del GCC a perseguire politiche piuttosto prudenti e pragmatiche, che muovono dal principio di non-interferenza; queste politiche sono disegnate per rispecchiare la loro situazione demografica, la loro dipendenza economica dalle rendite delle esportazioni petrolifere e di gas, la loro dipendenza dagli Stati Uniti per tutto ciò che concerne il tema della sicurezza.

In questo scenario l'Arabia Saudita funge indiscutibilmente da guida rispetto al bilanciamento dei numerosi vincoli interni ed esterni che i Paesi del GCC devono affrontare. Ciò è motivato dal suo ruolo di importantissimo attore regionale, dalla sua partecipazione al G20, dal suo ruolo di ospite del segretariato della OIC (Organizzazione della cooperazione islamica) a Jeddah, e dalla sua autoproclamata- pur senza particolari obiezioni da parte degli altri stati membri- leadership religiosa. Nonostante questo, le classi dirigenti degli stati del GCC hanno in comune un forte istinto di sopravvivenza, che le aiuta a conservare una rilevante autonomia a livello domestico, regionale e internazionale, facilitando i tentativi di conservazione del fragile *status quo* della regione[100].

Così come espresso nella carta costitutiva siglata a Riyadh l'11 novembre 1981, gli stati aderenti al Consiglio di Cooperazione del Golfo si impegnavano a sincronizzare le loro politiche in materia di:

- Agricoltura;
- Spostamenti di capitale e persone ed esercizio di attività economiche;
- Cooperazione allo Sviluppo;
- Cooperazione tecnica;
- Comunicazione e trasporti;

---

[99] *Al-Nizām al-Asasi baina daul Majlis al-Ta'āwun al-Khalyji*, da http://www.gcc-sg.org/indexfc7a.html?action=Sec-Show&ID=1

[100] Tobias Schumacher, *Transatlantic Cooperation in the Middle East and North Africa and the Growing Role of the Gulf States* (Washington, The German Marshall Fund of the United States, 2010), 15.

- Cooperazione finanziaria e monetaria[101].

L'Accordo Economico Unificato del 1981 è stato poi ampliato e modificato durante la ventiduesima sessione del Consiglio Supremo tenutasi il 31 dicembre 2001; così come il precedente accordo rifletteva le circostanze economiche esistenti al tempo della sua firma, poco dopo la fondazione del GCC stesso, quello nuovo raccoglieva i frutti di venti anni di cooperazione regionale, facendosi portavoce dello stato attuale delle cose per i Paesi membri del GCC. Il nuovo accordo ribadiva gli obiettivi fissati nel precedente, rafforzando ed enfatizzando i legami tra gli stati membri, armonizzando le loro politiche economiche, finanziarie e monetarie. Nell'accordo rivisto, datato 2001, vennero aggiunti ulteriori ambiti di cooperazione, tra cui:

- Potenziamento delle relazioni economiche internazionali;
- Unione doganale;
- Mercato comune;
- Unione Economica e monetaria;
- Sviluppo comprensivo (economico, in materia di petrolio, gas e risorse naturali, agricolo, protezione ambientale);
- Sviluppo delle Risorse Umane (educazione e diminuzione dell'analfabetismo, nazionalizzazione della forza lavoro, partecipazione al lavoro);
- Risorse tecniche e scientifiche;
- Trasporti, infrastrutture e comunicazioni[102].

Per quanto concerne la struttura istituzionale del Consiglio, essa è composta da tre organi principali:

- Consiglio Supremo

Si tratta del principale organo decisionale, presieduto dai Capi di Stato dei sei Paesi membri, la cui presidenza del Consiglio Supremo è rotatoria e regolata in base all'ordine alfabetico degli stati; il Consiglio si riunisce una volta l'anno in sessione

[101] "The Unified Economic Agreement Between the Countries of the Gulf Cooperation Council", from http://www.worldtradelaw.net/fta/agreements/gccfta.pdf.
[102] "Al-Ittifaqiya al-Iqtisadiya baina daul Majlis al-Taʿāwun al-Khalyji", da www.gcc-sg.org

ordinaria, oltre ad eventuali sessioni straordinarie che vengono convocate se richieste da un membro qualunque con il sostegno di un altro stato. La sessione è da considerarsi valida quando è presenziata da almeno i due terzi degli stati membri. Il Consiglio Supremo si occupa delle questioni di comune interesse, della definizione delle linee-guida e del perseguimento delle politiche adottate dal GCC, oltre che della redazione del bilancio.

- Consiglio Ministeriale

Esso è composto dai Ministri degli Esteri o da altri ministri delegati, si riunisce ogni tre mesi in sessione ordinaria e per la validità della seduta, esso sottostà alle stesse regole che valgono per il Consiglio Supremo (vale a dire la presenza dei due terzi degli stati membri). Le mansioni del Consiglio Ministeriale comprendono la definizione delle linee politiche principali, l'elaborazione di progetti di cooperazione, l'adozione di risoluzioni, il rafforzamento della cooperazione tra gli stati membri. È possibile inoltre delegare determinate questioni a dei comitati tecnici speciali che hanno il compito di presentare progetti su precisi ambiti di cooperazione.

- Segretariato Generale

È il principale organo tecnico-amministrativo del GCC. Ai fini di un miglior espletamento dei propri compiti è diviso in una serie di dipartimenti o settori, direzioni e sezioni, oltre ad una serie di comitati di esperti ed uffici. Fra gli organi principali vi sono:

1. Dipartimento per gli affari politici (che decide in materia di sicurezza, relazioni internazionali, relazioni con gli altri Paesi arabi);
2. Dipartimento per le risorse umane e l'ambiente (a sua volta suddiviso in sezioni, ciascuna con suoi compiti precisi: istruzione, sanità, risorse umane, affari sociali e culturali);
3. Dipartimento per gli affari economici (con al suo interno sezioni addette a comunicazione, industria, agricoltura);
4. Dipartimento per gli affari legali.

Le funzioni fondamentali del segretariato sono la promozione di ricerche e studi sulla cooperazione e il coordinamento di piani e programmi integrati da perseguire a livello regionale, il controllo del rispetto da parte dei membri delle risoluzioni del Consiglio Supremo e del Consiglio Ministeriale[103].

1.4 Da garante della tradizione a traino verso la modernità: il Golfo Persico di fronte alla sfida della diversificazione economica

L'*exploit* del Golfo Persico in quanto attore di rilevanza strategica sul piano regionale e internazionale è da far risalire, come si ha avuto modo di approfondire più esaurientemente, agli anni '70 del secolo scorso. Gli anni '80 hanno rappresentato un periodo di impasse, con una diminuzione esponenziale della produzione petrolifera e una retrocessione al ruolo di attore ai margini del sistema economico globale. E' stato dunque il quarto di secolo appena trascorso quello della riconquista da parte del Golfo Persico di un ruolo senza dubbio da protagonista nella fornitura di energia su scala mondiale, oltre che di attore in rapida ascesa in altri settori ad esso non connessi.

Si è già avuto modo di analizzare con cura lo status dei Paesi del Golfo di *rentier state*; questo tipo di economia, affidando la propria sopravvivenza alla vendita di idrocarburi all'estero, rappresenta un modello in tutto e per tutto guidato dallo stato; esso pone l'enfasi sulla ri-distribuzione della ricchezza in patria, facendo affidamento sull'impiego di manodopera proveniente dall'estero, e si caratterizza per una marcata arretratezza dei propri mezzi di produzione. Da ciò deriva il suo fallimento nel supporto allo sviluppo dei Paesi del GCC sotto due aspetti: primo, non riesce a generare una rendita stabile e continuativa per la popolazione; secondo, fallisce nella creazione di posti di lavoro per un gruppo sempre più folto e in continua crescita, quello dei giovani istruiti. Questa condizione ha portato, come si è avuto modo di sottolineare, all'urgenza di salvaguardare gli introiti provenienti dalla vendita degli idrocarburi attraverso il loro investimento in territorio nazionale, implementando strategie di diversificazione economica. Tre fattori, ovvero la

[103] Elena Maestri, *La Regione del Gulf Cooperation Council (GCC), Sviluppo e Sicurezza Umana in Arabia* (Milano: FrancoAngeli, 2009), 144-147.

limitatezza delle riserve di idrocarburi, il loro prezzo altalenante e il fatto che queste rappresentino in ultima analisi l'unica fonte di reddito per questi Paesi, hanno posto la questione della diversificazione economica in cima alle agende dei Paesi del Golfo[104]. Il peso politico che tali scelte hanno assunto, tuttavia, è variato in maniera considerevole a seconda delle rendite derivanti dalla vendita del petrolio: i maggiori impulsi alla diversificazione, infatti, si sono registrati nei periodi in cui i prezzi del petrolio toccavano i loro minimi storici; l'unica eccezione è rappresentata dagli anni del boom (2000-2008): è questo l'unico momento durante il quale si è registrata una forte spinta alla diversificazione associata ad un momento di considerevoli rendite[105].

Attualmente i Paesi del Golfo sembrano attribuire alla diversificazione economica una priorità politica, cercando di perseguire questa strategia attraverso scelte economiche mirate; è sufficiente osservare le priorità economiche fissate dal GCC per comprendere tale affermazione[106]. È verosimile che la recente enfasi politica posta sulla diversificazione sia motivata da innumerevoli problemi che risultano dal tipo di economia che contraddistingue i Paesi del GCC, il modello del *rentier state*.

La diversificazione economica, tuttavia, non è una strategia nuova per i Paesi del GCC, basti pensare alle città industriali di Yanbu e Jubail in Arabia Saudita e i moderni porti di Dubai, costruiti sulla fine degli anni '70 nell'intento di diversificare le economie investendo i proventi del petrolio in assetti produttivi.

I motivi che hanno spinto alla diversificazione sono certamente cambiati nel corso degli anni, insieme alle priorità alla base della stessa scelta di diversificazione; ad esempio, nel post-1973, quest'ultima era da attribuirsi alla consapevolezza della finitezza delle risorse petrolifere e alla necessità di costruire un'economia in grado di mantenere viva una società entusiasta come quella del post Boom Petrolifero. Il drastico declino dei prezzi del greggio nella prima parte degli anni '80, tuttavia, ha cambiato le ragioni che si celavano dietro alla spinta verso la diversificazione: si

---

[104] Martin Hvidt, *Economic diversification in GCC Countries: Past Records and Future Trends* (London: LSE – The London School of Economics and Political Science, 2013), 2.

[105] Ibrahim Saif, *The Oil Boom in the GCC Countries, 2000-2008, Old Challenges, Changing Dynamics* (Washington D.C., Carnegie Endowment-Carnegie Middle East Center, 2009), 13.

[106] Una rapida occhiata ai dati relativi all'anno in corso ci permette di affermare che la crescita economica a medio-termine è affidata nei Paesi del GCC al settore delle costruzioni e delle infrastrutture, seguiti da quello bancario e petrolchimico. [fonte: GCC Research Division, 2013 Outlook, *Light at the end of the Tunnel?* (Safat: Gulf Investment Corporation, January 2013), 10].

trattava ora infatti di una misura in grado di controbilanciare le fluttuazioni degli introiti dello stato[107]. L'impulso alla diversificazione si fa senza dubbio più urgente nei Paesi (come il Bahrain e l'Oman) che vedono l'esaurirsi delle proprie riserve come imminente; tuttavia, le cause alla base della spinta verso la diversificazione economica sono innumerevoli e molto diverse tra loro ed includono la crescita della popolazione e l'aumento della disoccupazione, specialmente tra i giovani autoctoni[108].

Uno studio dell'ESCWA ha riassunto in alcuni punti lo spettro di misure adottate dai Paesi del GCC al fine di perseguire la diversificazione economica; si trattava essenzialmente di:

1. Sviluppare le infrastrutture, attraverso investimenti nella costruzione di infrastrutture, scuole, servizi sanitari.
2. Sviluppare industrie ad alta intensità di capitale, che sfruttassero il vantaggio competitivo della regione nella fornitura di idrocarburi: produzione di acciaio, alluminio, fertilizzanti e petrolchimici.
3. Sviluppare l'industria manifatturiera: cemento, materiali da costruzione, prodotti elettrici, tessili, mobili.
4. Sviluppare altri settori produttivi e servizi: agricoltura(allevamento, casearia), commercio, banche, servizi finanziari, e, a partire dal 2000, aviazione, compravendita immobiliare, turismo e società estere.
5. Ridurre il ruolo predominante del settore pubblico come agente di crescita economica: forte ondata di privatizzazioni[109].

Si tratta, tuttavia, di tendenze generali: è impossibile, quando si parla di Golfo Persico, analizzare un modello comportamentale che sia valido per tutti i Paesi che vi si affacciano. Ciascun Paese possiede infatti una sua personale storia di diversificazione, e pertanto rappresenta un miscuglio tra le tendenze generali appena elencate e scelte disegnate su misura sulla base delle proprie peculiarità.

---

[107] Hvidt, *Economic diversification* , 11.

[108] Michael Sturm, Jan Strasky, Petra Adolf and Dominik Peschel, *The Gulf Cooperation Council: Economic Structures, Recent Developements and Role in the Global Economy* (Frankfurt: European Central Bank. Occasional Paper Series, 2008), 14.

[109] ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), 2001 "Economic Diversification in the Oil-Producing Countries: The Case of the Gulf Cooperation Council Economies" (New York: United Nations, ESCWA, 2001), da Hvidt, *Economic Diversification*, 12.

Petrolio in percentuale negli indicatori economici della regione del Golfo Persico

Country	% of export earnings	% of state budget	% of GDP
Bahrain	69	86	24
Kuwait	90	93	45
Oman	65	77	41
Qatar	91	80[b]	46
Saudi Arabia	85	85	50
United Arab Emirates	69	77	32

Dalla tabella qui sopra è possibile evincere i risultati portati dalla diversificazione economica. Risulta più che evidente che, all'indomani di oltre quarant'anni di tentativi tesi alla diversificazione economica, le esportazioni di idrocarburi giochino ancora il ruolo di perno per le economie del Golfo.

Looney attribuisce la colpa del fallimento delle strategie di diversificazione a:

> «La mancanza di una strategia di industrializzazione condivisa, problema legato al *Dutch Disease*[110], alla burocrazia macchinosa e alla routine amministrativa, all'instabilità della forza lavoro locale (la maggior parte della quale espatriata) […] all'incapacità di tenere testa alla competizione estera»[111].

Il fatto che la diversificazione si sia rivelata fallimentare fino alla fine degli anni '90 è da attribuirsi, inoltre, al fatto che essa non fu accompagnata da un cambiamento strutturale, vale a dire cambiamenti mirati alla riduzione del settore pubblico quale traino della crescita economica, alla mancanza di investimenti esteri e privati, alla carenza di manodopera qualificata e alle dimensioni esigue del mercato. Nel decennio 2002-2012, tuttavia, le riforme economiche si sono rivolte proprio a queste aree, rendendo la diversificazione più efficace e fruttuosa.

Oggi, nei Paesi membri del GCC, la strategia della diversificazione sembra ancora essere la via prescelta per perseguire lo sviluppo economico e l'ampliamento

[110] Vale a dire una situazione in cui la scoperta di potenziali fonti di guadagno (nel caso specifico petrolio o gas), provoca un aumento di valore della valuta locale, che di conseguenza scoraggia le esportazioni; conseguenza di queste contingenze è un declino della manifattura. (da Wilhem H. Buiter e Douglas D. Purvis, *Oil, Disinflation and Export Competitiveness: A Model of the Dutch Disease*, in Jagdeep S. Bhandari, Bluford H. Putnam, *Economic Interdependence and Flexible Exchange Rates* (Cambridge: MIT Press), 221.

[111] Robert E. Looney, *Industrial Development and Diversification of the Arabian Gulf Economies*. (Greenwich, CT: JAI Press, 1994), da Hvidt, *Economic Diversification*, 14.

dei mercati; questo tipo di comportamento è stato integrato da scelte di politica estera mirate, che hanno favorito un accesso sempre più capillare del vicino Europeo e della superpotenza statunitense nei mercati dei singoli Paesi.

I.5 Il *Dubai Model*: l'astro nascente della regione e la *diversificazione post-petrolifera*

Riteniamo infine doveroso concludere questa panoramica sul Golfo Persico dedicando un paragrafo all'analisi di un fenomeno che, nell'ultimo quarto di secolo, ha finito per influenzare irreversibilmente le sorti dell'area geografica di nostro interesse: il cosiddetto *Dubai Model*.

All'interno della regione, infatti, l'emirato di Dubai viene considerato come pioniere della riforma economica e della liberalizzazione *tout-court*. Il modello di sviluppo economico da esso, secondo emirato della regione per ricchezza, proposto, ha rappresentato e rappresenta ancora oggi il paradigma di quella che si può definire *diversificazione post-petrolifera*[112].

Laddove Abu Dhabi, infatti, si attesta come il maggior produttore petrolifero della Federazione con il 94% del totale delle riserve[113], le scorte di Dubai sono, in confronto a queste ultime, modeste, e si prevede che la loro durata non riuscirà a coprire più di venti anni di fabbisogno; tuttavia esse, benché limitate, furono sufficienti a fornire alla sua economia l'impulso di cui necessitava, senza però mai trasformarla in un'economia *rentier*.

Nonostante le sue relativamente limitate riserve petrolifere, infatti, esso possiede senza dubbio l'economia che, all'interno della regione, ha assistito alla crescita più rapida e stupefacente[114]; in un lasso di tempo assai limitato, le relazioni commerciali con l'estero di Dubai, che ad oggi rappresenta il maggiore esportatore

---

[112] Christopher Davidson, "The Dubai Model: Diversification and Slowdown", in Mehran Kamrava, *The Political Economy of the Perisan Gulf* (New York: Oxford University Press, 2012), 17.
[113] "Abu Dhabi's Economic Performance in the Last 10 Years, Chart Book July 2012", da *Majlis Abu al-Dhabi li al-Taṭuir al-Iqtiṣādi*, http://www.adced.ae/uploads/Chartbook.pdf
[114] Hazem el Beblawi, "Gulf Industrialization in Perspective", in Jean François Seznec e Mimi Kirk, *Industrialization in the Gulf, A Socioeconomic Revolution* (Londra: Routledge, 2011), 191.

non energetico della regione[115], gli hanno permesso di partecipare al commercio internazionale, diversificando la propria economia e facendo crescere in modo esponenziale il suo volume d'affari[116]. Le sue peculiarità, vale a dire la carenza di riserve di idrocarburi a fronte di una popolazione sempre più istruita e in cerca di un impiego appagante, sono state sfruttate con successo dalla sua governance, ed hanno portato ad una costante spinta alla diversificazione economica, facendo leva su settori - non legati al petrolio - in grado di sostenersi autonomamente; infatti, il volume d'affari totale generato da settori diversi da quello degli idrocarburi rappresenta oggi il 95% del PIL totale dell'emirato[117].

L'avventura di Dubai nei confronti della diversificazione economica e dell'attrazione di valuta estera ha avuto inizio negli anni '80 e '90, decenni questi che hanno assistito più che mai ad una espansione del settore commerciale e turistico. Furono inizialmente due regali della natura ad aiutare Dubai nella sua trasformazione: il clima favorevole e le sue spiagge incontaminate; questi due divennero i settori più redditizi insieme a quello ben più marginale delle esportazioni petrolifere, allentando l'urgenza di riforme economiche. In seguito alla loro costruzione, Mina Rashid e Mina Jabel Ali, i due porti principali di Dubai, sono divenuti tra i più trafficati del mondo, supportando un volume commerciale di 15 milioni di tonnellate metriche ogni anno solamente di prodotti non petroliferi, con un giro d'affari superiore ai 30 mila milioni di dollari statunitensi annui; oltre a ciò, la città ospita due dei festival commerciali più importanti del mondo, il 'Dubai Shopping Festival' per i buyers internazionali e il 'Dubai Summer Surprises Festival' per i buyers dei Paesi del GCC[118].

È tuttavia nel pieno degli anni '90 che la storia di Dubai come modello di Business ha inizio. Con la crescita delle esportazioni petrolifere a 400,000 barili al giorno, i quattro figli dello Sceicco Rashid bin Said al-Makhtum furono incaricati di costruire un'economia diversa, multisettoriale, al fine di ridurre la loro dipendenza

---

[115] International Monetary Fund, *World Economic and Financial Survey – Regional Economic Outlook*, Middle East And Central Asia (Washington: International Monetary Fund Publication Service, April 2011).

[116] Dubai's Foreign Trade: Diversification, Challenges and Policies, Dubai Economic Council Report, 29th December 2012, da http://www.dec.org.ae/reports-publications/details.aspx?id=73

[117] Serhan, Cevik, *Policy Coordination in Fiscal Federalism: Drawing Lessons from the Dubai Debt Crisis* (Washington: IMF Working Papers, 2011).

[118] Anoushiravan Ehteshami and Steven M. Wright, *Reform in The Middle East Oil Monarchies* (Sussex, Sussex Academic Press, 2011), 153.

dagli idrocarburi e la loro vulnerabilità nei confronti dell'andamento dei mercati petroliferi internazionali. Se non si fosse intervenuti con tale diversificazione, sembrava chiaro che il Paese avrebbe perso la sua rilevanza economica, e, come conseguenza, la sua rilevanza politica in quanto membro degli Emirati Arabi Uniti. La storia del successo per così dire *post-petrolifero* di Dubai fa leva sulla sua lunga tradizione di commerci, importazione di manodopera e, soprattutto, attività di esportazione di prodotti finiti, oltre che la sua relativa apertura all'Occidente in confronto ai suoi vicini arabi. Con le sue basse tasse e forti contatti regionali, Dubai sperava di riprendere il suo ruolo di esportatore di manifatture della regione e di proiettarsi sul panorama globale grazie ad una nuova ondata di liberalizzazioni economiche[119].

Il Principe Muhammad bin Rashid al-Makhtum prese in mano la situazione: fu infatti quest'ultimo, con il supporto di Makhtum, suo fratello maggiore e regnante di Dubai, a portare avanti le politiche di Dubai come "free-zone" (ovvero un'area all'interno della quale investitori del luogo o internazionali possono fondare imprese e business di proprietà 100% straniera, operazione vietata sul resto del territorio emiratino[120]). Sul finire degli anni '90 queste politiche consistevano prevalentemente nell'espansione della zona industriale di Jabel Ali, all'interno della quale le compagnie straniere potevano insediare le loro proprietà, istituendo sempre nuove aree di libero commercio. Le porte del Paese furono aperte ad un numero crescente di compagnie, tanto che, sul finire degli anni 2000, le maggiori multinazionali avevano già provveduto ad accaparrarsi un posto al sole a Dubai: Microsoft, Dell, Reuters, BBC, per citarne solo alcune[121].

Il settore del turismo rappresentava, come accennato in precedenza, il secondo settore chiave per Dubai; l'industria del turismo di lusso ha come emblema il Jumeriah International Group, fondato nel 1997 con il compito di costruire innumerevoli resort iconici, tra cui il Jumeriah Beach Hotel e il più famoso Burj al-Arab, l'unico hotel 7 stelle al mondo. Anche il settore immobiliare registrò

---

[119] Cristopher M. Davidson, *Dubai*: *The Vulnerability of Success* (New York: Columbia University Press, 2008).

[120] Sebastian Maisel and John A. Shoup, *Saudi Arabia and the Gulf Arab States Today, an encyclopaedia of life in the arab states*, Volume 1 (Westport, Greenwood Press, 2009), 128.

[121] Christopher M. Davidson, "Dubai: Foreclosure of a Dream", Middle East Report 251, *Pakistan Under Pressure*, Summer 2009, 251.

un'impennata in concomitanza con l'inizio della costruzione, da parte di un'impresa di proprietà di Nakheel, delle due "Palm Islands" lungo la costa di Jumeirah e Jabel Ali, che ospitavano ville e negozi oltre che, in cooperazione con l'Organizzazione Trump e il Gruppo Taj, innumerevoli alberghi 5 stelle. Queste costruzioni diedero avvio ad un boom edilizio senza precedenti.

Entro l'estate del 2008 Dubai è riuscita, per lo meno sulla carta, a diversificare la sua economia. Con il settore non petrolifero che si attesta a più del 95% del GDP, l'industria degli idrocarburi è stata spinta in secondo piano. 3 milioni di dollari in investimenti esteri diretti ogni anno hanno fatto guadagnare a Dubai la fama di economia più pulsante della regione, e i report dell'UE hanno l'hanno piazzato al 17° posto nella classifica delle economie più attraenti del mondo[122].

Il punto di forza di Dubai, in conclusione, è risieduto senza dubbio nell'abilità della sua governance ad aver intuito per prima che il vantaggio comparativo dei Paesi del Golfo Persico era costituito dalla disponibilità di liquidità in grado di poter sostenere meglio gli investimenti che richiedevano maggiori quantità di capitale; da qui derivano ingenti investimenti nelle linee aeree (la Fly Emirates è ad oggi una delle maggiori compagnie aeree del mondo), nello sviluppo del settore immobiliare, nel mercato azionario. In molti si sono interrogati circa l'esportabilità del Modello di Dubai e la sua possibile estensione ai vicini del Golfo: è bene tenere a mente, tuttavia, che la fortuna dell'emirato è stata la sua rapidità rispetto ai vicini nel comprendere le sue potenzialità; si tratta pertanto di una fortunata eccezione, più che di un paradigma replicabile nel resto della regione[123].

[122] Davidson, "Dubai: Foreclosure of a Dream", 251.
[123]El-Beblawi, "Gulf Industrialization",192.

SEZIONE II: UE-GCC: AFFINITÀ e DIVERGENZE

I.6 La Comunità Europea

La Comunità Economica Europea (EEC) è stata fondata nel 1957 attraverso i Trattati di Roma, che avevano la responsabilità di porre le basi per una comunità economica permanente; essa includeva inizialmente Francia, Germania Ovest, Italia, Belgio, Paesi Bassi e Lussemburgo; successivamente i suoi membri sono aumentati e la Comunità si è espansa. Questa espansione si è rivolta in un primo momento verso il Nord, arrivando a contare nove membri in seguito all'annessione del Regno Unito, Irlanda e Danimarca nel 1973; in un secondo momento verso sud, giungendo a contare dodici membri in seguito all'ampliamento prima alla Grecia, nel gennaio 1981, e poi alla Spagna e al Portogallo nel gennaio 1986[124]. Oggi la Comunità Europea è un organismo fluido e che ha raggiunto una rilevanza importante sul piano internazionale; conta 27 stati membri 17 dei quali hanno adottato una moneta comune.

All'indomani della sua fondazione, gli obiettivi principali della Comunità Europea erano:

1. Abolizione di tutte le tariffe, di tutti i dazi e di tutti gli altri impedimenti al commercio tra gli Stati membri della Comunità, con periodo di transizione di 12 mesi.
2. La libera circolazione di capitali e di lavoro all'interno dei territori della Comunità.
3. L'istituzione di un piano uniforme di tariffe per le importazioni provenienti da Paesi esterni alla Comunità
4. La creazione di una politica comune rispetto all'agricoltura
5. La creazione di due fondi di investimento, uno che operi in Europa e uno che operi in territori esteri, al fine di indirizzare i capitali dai Paesi sviluppati alle regioni meno sviluppate della Comunità

[124] *European Unification: The Origins and the Growth of the European Community*, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 1986, pp. 11-16.

6. L'istituzione di un fondo sociale per "Aiutare ad alleviare le interferenze interne ai lavoratori che risultino dal movimento verso l'integrazione"[125].

I.6.1 Le Istituzioni della CEE

La Comunità Economica Europea si compone di quattro istituzioni principali:

- Consiglio dei Ministri

Si tratta dell'organo decisionale principale, composto da ministri provenienti da tutti gli Stati Membri. La funzione dei Ministri è quella di operare indipendentemente nell'interesse della Comunità come insieme. La presidenza del Consiglio è detenuta a rotazione dai Paesi membri per un periodo di sei mesi. In generale, il Consiglio agisce in accordo con le proposte della Commissione Europea[126]. Nel perseguire questo lavoro, è supportato da una Commissione di Rappresentanti Permanenti, che ha il compito di coordinare i lavori preparatori delle decisioni della Comunità. La Commissione è assistita da un team di ufficiali dei Paesi membri, e supportato da un Segretariato Generale e dal suo staff.

- Commissione Europea

La Commissione è composta da 17 dei membri indipendenti dai governi delle loro nazioni e che agiscono nell'interesse della Comunità come *unicum*. I membri agiscono sotto la supervisione diretta del Parlamento Europeo, che ha il diritto e il potere di forzarli a dimettersi collettivamente. Le decisioni della Commissione sono prese su una base collegiale; i suoi compiti sono assicurare che le regole della Comunità e i principi del mercato comune siano rispettati, e accertarsi che le decisioni delle istituzioni della Comunità vengano completamente implementate. La Commissione ha suoi poteri autonomi in ambiti quali la competizione sul carbone e

[125]Jawad, *Euro-Arab Dialogue*, 1-4.
[126] *Europe at a Glance: A Brief Glance to the European Community and Britain's Share in its Activities*, Publications of London Office, Commission of the European Communities, London, 1982, p.1.

l'acciaio, l'energia nucleare, ed è responsabile per i lavori amministrativi della Comunità[127].

Nei negoziati con i Paesi non-membri, la Commissione agisce sotto la guida del Consiglio dei Ministri. I capi di stato o governo dei Paesi dell'EEC si riuniscono due volte l'anno per decidere le linee guida generali per le politiche europee. Il Ministro degli Affari Esteri della Comunità li incontra periodicamente in una cornice separata di cooperazione politica, al fine di raggiungere posizioni comuni su questioni internazionali importanti[128].

- Parlamento Europeo

Il Parlamento Europeo è composto da membri che rappresentano i cittadini della Comunità Europea. I 518 membri, eletti direttamente e in carica per cinque anni, si siedono nel Parlamento non nella forma di gruppi nazionali ma come partiti politici. Sebbene il Parlamento non goda di poteri legislativi come quelli dei Parlamenti nazionali, ha il potere di sciogliere la Commissione con la maggioranza dei due-terzi, e di sorvegliare la Commissione e il Consiglio. Inoltre, il Parlamento ha la responsabilità di fornire consulenza al Consiglio dei Ministri a proposito delle proposte della Commissione. Con l'aiuto del Consiglio dei Ministri, esso decide il budget comunitario. Infine, esercita alcuni tipi di controllo sul Consiglio e sulla Commissione[129].

- Corte di Giustizia

La Corte di Giustizia europea si compone di 13 giudici assistiti da sei avvocati generali. Ciascun giudice e avvocato rimangono in carica per un periodo di sei anni. Il compito della Corte è quello di risolvere dispute legali che richiedano la Legge comunitaria. Tutte le istituzioni della Comunità, i governi degli Stati membri, le compagnie e i singoli individui della Comunità hanno il diritto di chiedere alla Corte

[127] *The Institutions of the European Community*, Office for Official Publications of the European Comunities, Luxembourg, 1982, p.3-4.
[128] Ibid., p. 10.
[129] Ibid., p. 6-7.

sentenze su questioni riguardanti la legge comunitaria. Tutte le decisioni e i giudizi della Corte sono vincolanti per ciascuno Stato membro[130].

I.6.2 Il GCC e la Comunità Europea: diversi modi di intendere il regionalismo

> "Vi è ormai nell'ordine economico una vita internazionale di singolare intensità. Gli interessi industriali, agricoli, commerciali e finanziari dei diversi Paesi si compenetrano a tal punto, le maglie di questa rete si stringono così fittamente che esiste di fatto una comunità economica universale; ma questa comunità non si è affatto costruita seguendo le regole del diritto; si tratta di un mercato che obbedisce alle sole regole della concorrenza, nel quale la fortuna, l'audacia, la forza sono le condizioni del successo"[131].

Come si avrà modo di approfondire meglio nei capitoli a venire, il dialogo interregionale EU-GCC ha avuto inizio come risultato dello sviluppo del regionalismo in Europa e nel Golfo. Le due istituzioni, nate in periodi e circostanze storiche, politiche ed economiche differenti, sono divergenti (e, talvolta, confliggenti) nei loro assunti di partenza e nei loro scopi.

L'Unione Europea e il GCC, infatti, hanno inteso ed affrontato il regionalismo da punti di vista differenti: l'Unione Europea ha trovato la sua ragion d'essere nella cooperazione economica, politica e monetaria. Questa si è evoluta attraverso istituzioni sovranazionali che trascendono lo stato-nazione con un gran numero di compiti, specialmente per ciò che concerne il commercio[132]. L'Unione Europea cerca con il passare del tempo di diventare un corpo regionale più coerente, nonostante le continue dispute intorno al livello a cui le sue competenze dovrebbero essere assegnate agli istituti nazionali o sovranazionali.

Entro la metà degli anni '90 l'unione europea è divenuta "più di un regime e meno di una federazione o polity"[133], seppure rimanendo "più di una organizzazione

---

[130] Ibidem.
[131] Léon Bourgeois, "Pour la Société des Nations", 1908, in Anna Caffarena, *Le organizzazioni Internazionali* (Bologna: Il Mulino, 2001), 7.
[132] Abdullah Baabood, *UE-GCC Relations: A Study in Inter-regional Cooperation* (Dubai: Gulf Research Centre, 2006), 21.
[133] H. Wallace e W. Wallace, *Policy-Making in the European Union*, 3rd ed.(New York: Oxford University Press, 1996).

inter-governamentale ma meno di uno stato sovrano"[134]. In quest'ottica, l'UE può essere considerata come un insieme di stati nazione all'interno di un unico sistema politico, che manca tuttavia di tutte quelle caratteristiche che ci si aspetterebbero da un sistema politico e democratico compiutamente sviluppato; nonostante il livello avanzato di integrazione europea e di istituzionalizzazione di quest'ultima, rimane un divario tra le potenzialità e le aspettative per quanto concerne il ruolo da ricoprire sul piano internazionale. Sebbene nell'ultimo decennio siano stati fatti dei passi in avanti, la capacità e la coerenza delle politiche di sicurezza e delle politiche estere dell'Unione Europea restano ad oggi limitate, specialmente in ambito militare[135].

Nonostante le lacune nell'operato di questa istituzione abbiano attratto e attraggano ancora oggi le critiche dell'opinione pubblica, l'Unione Europea è stata - e continua ancora oggi a mantenere il suo ruolo - il modello più avanzato e compiuto di integrazione regionale, differente in natura da tutti gli altri raggruppamenti formatisi in anni e circostanze differenti. Ciò è dovuto in gran parte alla sua rilevanza economica, ed è questa la ragione stessa per cui molti gruppi e stati, prima e dopo il GCC, hanno tentato di tessere legami con quest'ultima augurandosi un ritorno tanto politico quanto economico. L'Unione Europea, a sua volta, ha tentato nel corso degli anni di attrarre l'attenzione di partner strategici, la cui collaborazione poteva risultare essenziale nel perseguire degli obiettivi politici e strategici che si era prefissa. Le motivazioni per cui ha tentato di stabilire relazioni con altre entità statali sono state di diverso ordine: si può essere trattato di motivazioni strettamente politiche, come nel caso della *liason* con il Contadora Group e con i Paesi dell'America Centrale, o viceversa di ragioni di stabilità politica e solidarietà nella cooperazione inter-regionale (come nel caso dell'AESAN) e/o per un insieme di motivazioni che possono essere state storiche, politiche, geo-politiche, economiche, di sicurezza, di sviluppo.

La cooperazione regionale nell'area del Golfo, al contrario, è ancora, per così dire, minimale; sebbene nel corso degli anni altri Paesi abbiano tentato con sorti alterne di unirsi per creare diverse realtà regionali o sovrastatuali (possiamo ricordare a tale proposito la fondazione della Lega Araba nel 1945, l'Unione del Maghreb

[134] Lister Marjorie, *The European Union and the South: Relations with Developing Countries*, 3rd ed. (London and New York: Routledge, 1995).
[135] Baabood, *EU-GCC Relations*, 19.

Arabo del 1989, il Consiglio di Cooperazione Arabo del 1989), tra essi il Gulf Cooperation Council rappresenta, senza dubbio alcuno, il tentativo meglio riuscito.

Al contrario dell'Unione Europea, che raccoglie al suo interno elementi di integrazione intergovernamentali e sopranazionali , il GCC non aspira alla creazione né di un'istituzione sovranazionale (come ad esempio la Commissione Europea), né di un processo di decision-making all'interno del quale i vari aspetti della sovranità vengano condivisi attraverso, ad esempio, votazioni all'unanimità; si tratta pertanto essenzialmente di un mero insieme di stati sovrani/indipendenti che cooperano nel quadro di un'organizzazione che aspira ad un obiettivo comune[136].

Gli sforzi di integrazione in seno al GCC per l' "ottenimento dell'unità", così come auspicato dalla Carta Costitutiva, sono tuttavia rimasti ad uno stadio molto poco avanzato; l'integrazione regionale all'interno dei Paesi del GCC procede ad un passo estremamente lento, continuando a lasciare le responsabilità del decision-making nelle mani dei singoli stati, ostacolando in questo modo il funzionamento delle istituzioni del Consiglio. Sotto questa luce il processo di integrazione all'interno del GCC appare dunque come fermo ad un regime regionale o ad un'organizzazione basata sulla cooperazione intergovernativa e la coordinazione delle politiche dei singoli stati piuttosto che come un vero e proprio sistema federale fluido disposto a trasferire le proprie autorità ad un livello sovranazionale[137].

---

[136] Abdulla Baabood, "Dynamics and Determinants of the GCC States' Foreign Policy, with Special Reference to the UE", in Gerd Nonneman, *Analysing Middle Eastern Foreign Policies and the Relationship with Europe* (London and New York: Routledge, 2005), 154.

[137] Charles Tripp, "Regional Organizations in the Arab Middle East", eds. Louise Fawcett and Andrew Hurrel, *Regionalism in World Politics, Regional Organization and International Order* (Oxford: Oxford University Press, 1995), 283-308.

II. DALL'ACCORDO DI COOPERAZIONE AL PROGRAMMA DI AZIONE CONGIUNTA: IL PERCORSO DI AVVICINAMENTO DELLE POLITICHE DELLE DUE ORGANIZZAZIONI

II.1 Le radici del coinvolgimento europeo nella regione

Storicamente, il coinvolgimento europeo nella regione del Golfo è stato precluso dalla percezione che esso rappresentasse un'area d'influenza statunitense; fino al 1973 gli stati del Golfo rappresentavano infatti nell'immaginario dei Paesi europei una sorta di "terra incognita". Sebbene la Gran Bretagna fosse già presente nella regione da decenni, avendo appreso profondamente le sue criticità sociali e le ragioni alla guida delle sue scelte politiche, per gli altri Paesi il Golfo Persico si limitava alla pesca delle perle, alle sue spiagge sabbiose e, certamente, al suo petrolio[1].

Prima di analizzare le relazioni tra le due regioni per come si presentarono all'indomani del primo Shock Petrolifero, è necessario ricercare i germi dell'interessamento europeo nell'area del Golfo Persico nel post Seconda Guerra Mondiale, allorché la maggior parte delle potenze del vecchio mondo si trovò a dover fare i conti con i moti indipendentisti delle proprie colonie mediorientali; queste spinte provocarono un marcato indebolimento della rilevanza europea nell'area e della sua impossibilità di imporvi le proprie volontà. La situazione precipitò considerevolmente nel post-Suez (1956), in una discesa inarrestabile che trovò il proprio apice nella guerra dei Sei Giorni del 1967. Il conflitto esplose infatti "senza preavviso" per le potenze europee, le quali, non essendo riuscite pianificare una strategia d'azione coerente e concertata, decisero di agire seguendo i propri interessi nazionali. Era evidente, in seguito alla gestione fallimentare di questo conflitto, la necessità per i leader dei Paesi europei di riesaminare in modo critico le proprie posizioni nell'area[2].

---

[1] B. Khader, *Le Relazioni UE-CCG: un breve bilancio degli ultimi venticinque anni (1981-2006),* in Aliboni, R. (a cura di), *Il Golfo e l'Unione Europea, Rapporti economici e di sicurezza*, Roma, Quaderni IAI-Istituto Affari Internazionali, 2007, p. 35.
[2] Jawad, *Euro-Arab Dialogue*, 57-58.

Sebbene le relazioni istituzionali tra il Gulf Cooperation Council e l'Unione Europea si facciano canonicamente risalire all'Accordo di Cooperazione del 1988, i primi tentativi di impostare un dialogo fruttuoso per entrambe le parti coinvolte affondavano le proprie radici molti anni prima.

A partire dagli anni '70, la presenza internazionale nella regione si limitava a quella degli Stati Uniti, che tentavano di assicurarsi forniture di petrolio a basso costo prima, un fido alleato nella regione poi. Fino al rovesciamento dello Shah in Iran, infatti, gli Stati Uniti abbracciavano la *Twin-Pillars Policy* in Medio Oriente, al fine di assicurarsi che Iran e Arabia Saudita restassero i garanti dei propri interessi nell'area. Dopo la Rivoluzione Iraniana, le mire di Washington si spostarono verso l'Iraq, sebbene la sua invasione, anni dopo, del Kuwait, richiese la messa a punto di una politica di contenimento nei confronti di Iran e Iraq. Pertanto, in questa prima fase, la politica estera dell'Europa nei confronti della regione era, potremmo dire, *low profile*, dal momento che si limitava a privilegiare le relazioni commerciali a discapito di quelle politiche[3].

Un segnale d'inizio del dialogo tra l'Europa ed i Paesi del Golfo Persico, tuttavia, può essere rinvenuto negli avvenimenti dell'autunno 1973 e della primavera 1974. Dopo lo scoppio della Guerra del 1973, i Paesi arabi produttori di petrolio, nel tentativo di gettare il fronte egiziano-siriano in una guerra contro Israele, annunciarono la decisione di imporre un embargo petrolifero ai danni di Stati Uniti e Paesi Bassi. Questi eventi furono seguiti, come rilevato in precedenza, da un aumento senza precedenti nel prezzo del petrolio[4]. Gli sviluppi della situazione ebbero effetti negativi sulla Comunità Europea, che, per la prima volta, sentiva minacciata la propria sopravvivenza economica. Ne risultarono una serie di dichiarazioni congiunte[5] riguardo alla situazione in Medio Oriente, il punto di svolta più importante nell'atteggiamento della Comunità nei confronti del conflitto Arabo-Israeliano. Questa apertura verso il Medio Oriente segnò l'inizio di una nuova

[3] Martin Indyk, "US Policy Priorities in the Gulf: Challenges and Choices", in The Emirates Center for Strategic Studies and Research, *International Interests in the Gulf Region* (Abu Dhabi: 2004), pp. 103-130, da Ana Echagüe, *The European Union and the Gulf Cooperation Council*, FRIDE Working Paper n. 39, Maggio 2007, p. 1-3.
[4] Jawad, *Euro-Arab Dialogue*, 56.
[5] Si trattò di accordi e intese che la Comunità Europea stipulò isolatamente con molti paesi del Medio Oriente, tra cui Libano, Marocco, Yemen, Egitto, Giordania, Tunisia, Siria.

stagione delle relazioni Euro-Arabe, e funse da apripista per la nascita del Dialogo Euro-Arabo (DEA[6]).

La Comunità Europea, la vera forza alla base del DEA, riteneva tuttavia necessario trovare un piano comune sul quale discutere di sicurezza energetica: l'argomento non entrava all'interno delle discussioni, sia a causa della pressione esercitata dagli Stati Uniti, sia a causa della riluttanza dei Paesi Arabi. Fu solo in seguito al secondo Shock Petrolifero e all'esplosione di scontri nel Golfo all'inizio degli anni '80 che si ritenne sensato cercare un dialogo energetico, e questa volta con il nuovo attore che si stava affacciando sul piano internazionale: il GCC; da parte della Comunità Europea questa scelta era motivata inoltre dalla necessità di bilanciare il dislivello tra le politiche europee rivolte al Mediterraneo[7] e quelle rivolte al Medio Oriente, visto come una sottocategoria del MENA piuttosto che una regione a sé stante, avente le proprie esigenze e priorità[8]. Viceversa, fu la decisione presa dalla Comunità Europea di imporre dazi sulle esportazioni petrolchimiche del

---

[6] Il Dialogo Euro-Arabo (DEA), è un'iniziativa geopolitica lanciata nel 1973, all'indomani della guerra dello Yom Kippur e del primo Shock Petrolifero, dal presidente francese Georges Pompidou e il suo ministro degli Esteri Michel Jobert. Le due parti chiamate al dialogo, il cui scopo principale era quello di rivedere la natura delle relazioni euro-arabe al fine di basarle sull'uguaglianza e sul rispetto reciproco, furono la Lega Araba e la Comunità Economica Europea; allo stesso tempo, il DEA aveva un forte spirito critico nei confronti delle politiche propugnate dagli Stati Uniti in Medio Oriente.

[7] L'Unione Europea nutre da sempre un interesse particolare nei confronti dei Paesi che si affacciano sulla sponda sud del Mediterraneo, detti anche PTM, Paesi Terzi del Mediterraneo; a partire dagli anni '90 la Comunità Europea ha intrapreso una nuova iniziativa il cui obiettivo principale era la creazione di un'area economica euro-mediterranea, con il fine di smantellare le barriere che proibivano il libero scambio di merci e beni, giungendo ad una progressiva liberalizzazione degli scambi commerciali a partire da quelli dei prodotti agricoli.

Nel 1995 nel quadro del cosiddetto Processo di Barcellona i 15 stati allora membri dell'UE insieme a Marocco, Algeria, Tunisia, Egitto, Israele, Giordania, Siria, Libano, Turchia, Palestina, Cipro e Malta abbracciavano una strategia comune che mirava a trasformare il Mediterraneo in una regione maggiormente integrata; questa si rivolgeva principalmente a tre ambiti della cooperazione:

1. Cooperazione Politica, attraverso la firma di una Carta per la stabilità e la Sicurezza del Mediterraneo;
2. Cooperazione Economica, con l'obiettivo a medio termine di istituire una zona di libero scambio entro il 2010 (EU-MEFTA);
3. Obiettivo Culturale, al fine di istituire un dialogo costante e fruttuoso entro le due società civili.

Questo progetto non portò ai frutti sperati, al contrario, si risolse in una serie di accordi bilaterali che l'Unione Europea concludeva individualmente con i Paesi interessati. Nel 2008, alla luce della mancanza di risultati, l'allora presidente Sarkozy tentò di rilanciare il Processo di Barcellona tramite la cosiddetta Unione per il Mediterraneo (UPM), al fine di promuovere la cooperazione tra i Paesi delle due sponde del Mediterraneo, con obiettivi primari la risoluzione delle problematiche legate all'immigrazione, la lotta al terrorismo, la tutela del patrimonio archeologico e culturale. [Salvatore Bono, *Un Altro Mediterraneo, Una storia comune fra scontri e integrazioni* (Roma: Salerno Editrice, 2008)].

[8] Gerd Nonneman, *EU-GCC Relations: Dynamics, Patterns and Perspectives* (Dubai: Gulf research Center, 2006), 13.

Golfo indirizzate all'Europa a svegliare nel GCC l'interesse verso un dialogo attraverso il quale cercare di proteggere le sue esportazioni di petrolio grezzo e raffinato, petrolchimici e alluminio verso la Comunità, negoziando un accordo di libero scambio commerciale.

La Comunità Europea rappresentava allora il secondo partner commerciale dopo l'Asia per i Paesi del Golfo, importando quasi il 25% della loro produzione petrolifera[9]; i Paesi del GCC, a loro volta, rappresentavano il quinto mercato di esportazione per la CEE e l'Europa, oltre ad essere instancabili importatori di tecnologie e manodopera dal vecchio mondo[10]. Considerando nondimeno l'importanza che la Comunità Europea andava acquisendo sul panorama internazionale, tessere dei legami saldi con quest'ultima rappresentava per i Paesi del GCC una garanzia di ritorno tanto sul piano economico quanto su quello della sicurezza.

II.2 1988, Accordo di Cooperazione: traguardi e limiti della sincronizzazione delle politiche delle due Organizzazioni

È possibile rinvenire il primo, embrionale desiderio dell'Unione Europea di trovare nel GCC un suo interlocutore nella proposta avanzata dall'allora ministro degli esteri tedesco Hans-Dietrich Genscher nel 1980, il quale propose al Consiglio dei Ministri Europei di concludere accordi bilaterali con tutti i Paesi del Golfo, incluso l'Iraq. Nel suo disegno, questi accordi avrebbero dovuto interessare le aree dell'energia e degli investimenti, così come anche aspetti economici o tecnici legati al più ampio tema della cooperazione[11]. L'iniziativa non venne accolta con particolare entusiasmo, dal momento che entrambe le parti in gioco erano scettiche riguardo all'effettivo funzionamento del piano; i rappresentanti del Golfo, in particolare, screditavano questa proposta ritenendola frutto di un "capriccio passeggero" legato alla necessità di assicurarsi un accesso facilitato alle riserve

[9] Baabood, A., *EU-GCC relations*, 18.
[10] Per avere un quadro più dettagliato dei flussi di manodopera nel Golfo Persico si veda il Cap. 1.I.2.
[11] Bogdan Szajkowski, "EU-GCC Relations in the Framework of the Gulf-Europe relationship", *Unfulfilled Potential: Exploring the GCC-EU Relationship*, ed. Christian Koch (Dubai: Gulf Research Center, 2005), p. 15.

energetiche della regione, e temevano che l'entusiasmo potesse svanire una volta che l'Europa si fosse assicurata le forniture di cui aveva bisogno[12].

I colloqui in merito alla possibilità di stringere un accordo con i Paesi del GCC iniziarono ben prima del 1988, anno dell'effettiva stipula dell'Accordo di Cooperazione; nel 1985, all'interno di un meeting ministeriale, le due parti espressero per la prima volta la loro volontà e disponibilità a stringere relazioni più salde. Fu il Consiglio Ministeriale del giugno 1987, tuttavia, ad essere seguito da un'autorizzazione diretta da parte del Consiglio dei Ministri Europeo che concedeva alla Commissione l'autorizzazione ad aprire le trattative per la stipula di un accordo di cooperazione all'interno del quale far confluire tutti i dialoghi informali fino ad allora attivi[13].

Formalmente dunque, le relazioni istituzionali tra il Gulf Cooperation Council e la Comunità Europea hanno avuto inizio il 15 giugno 1988, allorché le due parti hanno deciso di unirsi nell'Accordo di Cooperazione; erano presenti al momento della firma dell'Accordo Hans-Dietrich Genscher, Presidente delle Comunità Europee, Claude Cheysson portavoce della Commissione Europea, il principe saudita Saʿūd b. Faysal bin ʿAbd al-ʿAzīz al-Saud nel ruolo di Presidente del Consiglio Ministeriale del GCC e Abdullah Bishara come Segretario Generale del GCC; entrato in vigore l'1 gennaio 1990, l'Accordo di Cooperazione aveva come obiettivo quello di trasformarsi in «Una base solida per la cooperazione in tutti gli ambiti rilevanti per le relazioni bilaterali»[14], e si inseriva nel solco di una serie di accordi internazionali stipulati dalla Comunità Europea al fine di incoraggiare le relazioni bilaterali attraverso l'istituzione del libero scambio; fu determinante inoltre la decisione di quest'ultima di intavolare un dialogo su base inter-regionale, volto a soddisfare un duplice obiettivo: da una parte liberava dalla verosimile impossibilità di intrattenere simultaneamente negoziati bilaterali con i vari Paesi membri del GCC;

---

[12] Z., Wieczorek, "Report Drawn up on behalf of the Committee on External Economic Relations on Trade Relations between the ECC and the Gulf State", Working Documents (1980-1981), Second Edition, (European Parliament, Luxembourg), August 14, 1981, da Bezen Balamir-Coskun e Birgül Demirtas-Coskun, *Neighborhood Challenge: European Union and its Neighbors* (Boca Raton: Universal Publishers, 2009), 167.

[13] Bezen Balamir-Coskun e Birgül Demirtas-Coskun, *Neighborhood Challenge: European Union and its Neighbors* (Boca Raton: Universal Publishers, 2009), 167.

[14] Giacomo Luciani e Tobias Schumacher, *Relations Between the European Union and the Gulf Cooperation Council, Past Records and Promises for the Future* (Dubai: Gulf Research Center, 2004), 26.

dall'altra, si inscriveva nel tentativo dell'Unione Europea di promuovere il regionalismo[15].

L'Accordo, nella fattispecie, istituzionalizzava la *special relation* tra la Comunità Europea e il GCC in materia di cooperazione nell'ambito delle relazioni economiche, dell'agricoltura, dell'energia, degli investimenti e della tecnologia[16]. Gli obiettivi principali erano il rinsaldamento delle relazioni economiche tra le due istituzioni, l'intensificazione dei commerci EU-GCC e gli investimenti reciproci, il rafforzamento dell'interdipendenza regionale al fine di inaugurare una nuova stagione di dialogo politico. Unendosi nell'Accordo di Cooperazione, le due parti riconoscevano l'importanza oggettiva delle loro relazioni, che si basavano su una correlazione economica ed energetica[17].

Tuttavia, a partire dalla firma dell'Accordo, le relazioni tra EU e GCC hanno dovuto percorrere una strada parecchio travagliata; le negoziazioni per il Free Trade Agreement, il collante della cooperazione bilaterale, sono state portate avanti per diversi mesi senza successo. Nonostante i numerosi incontri tra i due gruppi ed i loro rappresentanti, in generale i rapporti economici tra la UE e il GCC sono stati caratterizzati da un andamento altalenante e deludente che, a partire dal 1992, si è concentrato all'interno di tre gruppi di lavoro riguardanti energia, ambiente e industria. Questi tre gruppi di lavoro si affiancavano al Joint Council, riunito generalmente a livello di Ministri degli Esteri, che, inizialmente concepito per promuovere la cooperazione economica e commerciale *tout-court*, è in seguito divenuto sede di dialogo intorno a questioni politiche, di carattere sia regionale che internazionale[18].

---

[15] Ana Echagüe, *The European Union and the Gulf Cooperation Council*, FRIDE Working Paper n. 39, Maggio 2007, p. 2.

[16] Il testo, in 26 articoli, fissa gli obiettivi principali della Cooperazione come segue:

1. Rafforzamento delle relazioni tra la Comunità Economica Europea da un lato e i paesi GCC dall'altro, ponendoli in una cornice istituzionale e contrattuale;
2. Ampliamento e consolidamento delle relazioni economiche e tecnologiche, oltre ai campi dell'energia, industria, commercio e servizi, agricoltura, pesca, investimenti, scienze, tecnologia e ambiente, affinché esse risultino favorevoli per entrambe le parti contraenti, e tenendo sempre in considerazione il diverso livello di sviluppo delle parti;
3. Potenziamento e rafforzamento del processo di sviluppo e diversificazione economica dei paesi del GCC, e rafforzamento del ruolo del GCC di garante della pace e della stabilità della regione. (FONTE: eeas.europa.eu/gulf_cooperation/index_en.htm)

[17] Baabood, *EU-GCC Relations*, 17.

[18] Silvia Colombo e Camilla Committeri, "Need to Rethink the EU-GCC Strategic Relation"- Sharaka Conceptual Papers, n°1 February,

Il Consiglio Ministeriale Congiunto programmato per il 1995 fu rimandato all'anno successivo, pertanto fu all'interno del quadro di un incontro tra il GCC e la 'Troika' ministeriale europea che si tenne a Granada del 1995 che si tentò per la prima volta di rilanciare l'Accordo, esprimendo l'urgenza di adottare misure volte a rafforzare le relazioni EU-GCC, estendendo la cooperazione entro i due attori oltre l'aspetto meramente commerciale ed economico; si decise infatti di ampliare il raggio di azione anche all'ambito della cosiddetta "cooperazione decentralizzata", che si indirizzava alla società civile attraverso l'intervento in tre aree: il business, i media e l'educazione superiore[19], seguendo il principio del co-finanziamento.

Il summit di Granada si focalizzava su tre proposizioni principali:

1. Rafforzamento del dialogo EU-GCC;
2. Incremento della cooperazione economica e avanzamento di soluzioni per sbloccare i negoziati in corso relativi al libero scambio;
3. Sviluppo di strumenti di cooperazione atti a promuovere una maggiore mutua conoscenza e comprensione, specialmente nei due ambiti scientifico e culturale[20].

Le decisioni prese in questa sede vennero approvate dal Sesto Consiglio Ministeriale Congiunto tenutosi a Lussemburgo nell'aprile del 1996[21]. I risultati in questi ambiti di azione non sono stati però all'altezza dell'entusiasmo iniziale, portando le parti interessate a concentrare nuovamente i loro sforzi sulle questioni relative all'economia in generale e sull'accordo di libero scambio più in particolare, con ancora maggiore urgenza. L'impulso al cambiamento registrato durante il vertice di Granada, in conclusione, si risolse in un fuoco di paglia[22].

---

[19] Da http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/er/023a0028.htm

[20] *Improving Relations Between the European Union and the Countries of the Gulf Cooperation Council (GCC),* (Brussels, 22 Novembre 1995), COM(95) 541 final, da http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:1995:0541:FIN:EN:PDF

[21] Gerd Nonneman, *Analyzing Middle Eastern Foreign Policies and the Relationship with Europe* (Londra: Routledge, 2005), 167.

[22] Ana Echagüe, *The European Union and the Gulf Cooperation Council*, FRIDE Working Paper n. 39, Maggio 2007, p. 3.

II.3 Programma di Azione Congiunta, 2010: il *revival* delle relazioni UE-GCC

Fu all'interno dell'undicesima sessione del Consiglio Congiunto che si tenne in Bahrain nell'aprile del 2001 che venne constatata l'assenza di "notevoli progressi"[23] nelle relazioni tra le due parti.

Bisognerà attendere le tragiche vicende dell'11 settembre 2001 affinché l'Unione Europea si sforzi di fornire un nuovo impulso alle relazioni con il Golfo, nel tentativo di mostrare il proprio favore nei confronti della transizione politica che si stava verificando in alcuni dei Paesi della regione; il segnale di questo rinnovato interesse si manifestò nella volontà di insediare una delegazione della Commissione a Riyadh, nel 2002. Inoltre, nel corso del medesimo anno, si convenne durante il Joint Council che il dialogo sarebbe tornato a concentrarsi su un numero di aree limitato, al fine di potersi focalizzare meglio sugli scogli che avevano impedito la compiuta implementazione delle clausole contenute all'interno dell'Accordo di Cooperazione del 1988[24].

Alla fine del 2003, un nuovo documento redatto dalla Commissione Europea e l'Alto rappresentante per la politica estera e di sicurezza comune (PESC) tentava di integrare le azioni intraprese dall'Unione Europea indirizzate verso la sponda sud del Mediterraneo, il Processo di Barcellona del 1995 e la Politica Europea di Vicinato[25]; questo documento ribadiva la validità dei processi politici in atto, in particolare il Processo di Barcellona, in direzione del rafforzamento delle relazioni con i Paesi Arabi, e confermava l'urgenza di rafforzare la cooperazione tra i vari elementi al fine di dedicarsi in maniera efficace alle riforme politiche, sociali ed economiche. Infine, in riferimento ai Paesi del Golfo, invitava entrambe le fazioni a:

> «Prodigarsi in sforzi atti ad abbattere gli ostacoli ostinati, dal momento che entrambe le parti hanno un forte interesse nei confronti degli investimenti e del commercio. Le maggiori sfide in corso per il GCC sono

[23] *11° sessione del Consiglio Congiunto CCG-UE e Riunione Ministeriale*, Manama, Bahrein, 23 aprile 2001, da http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/it/er/03502.i1.html

[24] Ana Echagüe, *The European Union and the Gulf Cooperation Council*, FRIDE Working Paper n. 39, Maggio 2007, p. 3.

[25] La Politica europea di vicinato è una delle politiche esterne dell'Unione Europea che si rivolge che si rivolge ai paesi in prossimità della stessa, in particolare verso sud e verso est. Essa ha come scopo principale quello di instaurare delle relazioni fruttuose in nelle relazioni economiche e politiche, nelle scelte strategiche e culturali. Essa si indirizza nello specifico a: Egitto, Algeria, Giordania, Libano, Marocco, Israele, Tunisia, Territori palestinesi occupati, Siria, Armenia, Azerbaijan, Bielorussia, Georgia, Moldavia, Ucraina. [Fonte: http://eeas.europa.eu/enp/index_en.htm#]

quelle legate alla transizione politica verso una società più aperta e alla diversificazione economica»[26].

Ad esso seguì, nell'anno successivo, un altro documento dal nome *"EU Strategic Partnership with the Mediterranean and the Middle East"*; uno dei suoi assunti di partenza era che «Le relazioni dell'Unione Europea con i Paesi ad est della Giordania sono meno sviluppate», oltre che talmente complesse da richiedere l'implementazione di programmi altri rispetto alla cornice del Processo di Barcellona[27]; esso si proponeva pertanto di includere la regione del Golfo all'interno di una cornice mediterranea e mediorientale per così dire *divisa*. Attraverso questo documento l'Unione Europea, pur ribadendo la necessità di concludere quanto prima un Accordo di libero scambio, si proclamava disposta a riconsiderare il proprio impegno in favore del dialogo bilaterale con i Paesi del GCC al fine di pervenire con maggiore rapidità a soluzioni efficaci relativamente a particolari questioni di interesse[28].

Questa partnership strategica, invero, raccolse un'accoglienza tiepida da parte degli stessi Paesi membri dell'Unione Europea, poco propensi ad inglobare nella loro strategia mediterranea i Paesi del Golfo, il loro conservatorismo, le loro complessità; fu proprio a causa di questa mancanza di entusiasmo che i lavori per la partnership strategica si arrestarono ad un livello ancora embrionale[29].

Nel 2006, i Paesi del GCC si posizionavano al nono posto nella classifica dei maggiori partner commerciali dell'Unione Europea, con un potenziale commerciale di 27 miliardi di euro e una crescita del volume d'affari del 4.3% annuo[30]. Le eccellenti performances delle economie del GCC e la loro crescente attrattività

---

[26] *Strengthening the EU's Partnership with the Arab World*, Dicembre 2003, p. 1-5, da http://unispal.un.org/unispal.nsf/eed216406b50bf6485256ce10072f637/595883fa1e8139b485256e4d00655096/$FILE/EUArab%20partnership.pdf

[27] *EU Strategic Partnership with the Mediterranean and the Middle East*, Giugno 2004, p. 1-10, da http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/Partnership%20Mediterranean%20and%20Middle%20East.pdf

[28] *EU Strategic Partnership with the Mediterranean and the Middle East*, Giugno 2004, p. 9, da http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/Partnership%20Mediterranean%20and%20Middle%20East.pdf

[29] Echagüe, *The European Union*, FRIDE Working Paper n. 39, Maggio 2007, p. 9.

[30] *Europa Globale: Competere nel Mondo, Un contributo alla strategia per la crescita e l'occupazione dell'UE*, Comunicazione della Commissione al Consiglio, al Parlamento Europeo, al Comitato Economico e Sociale Europeo e al Comitato delle Regioni, 31 gennaio 2006, da http://register.consilium.europa.eu/pdf/it/06/st13/st13715.it06.pdf

spinsero le promettenti economie asiatiche, in particolare quelle di Cina, India e Giappone, ad intraprendere con esso delle relazioni commerciali. In breve tempo l'Asia è divenuta una delle principali destinazioni per le esportazioni di energia, la più importante per Arabia Saudita, Kuwait, Emirati Arabi Uniti. La linearità e la relativa facilità delle relazioni con questi Paesi è la causa stessa del loro successo, ed è senza dubbio da attribuire alla mancata volontà di trasferire il dialogo sul piano politico, lasciandolo sul mero piano degli scambi commerciali grazie a quello che è stato definito come «Il propositivo e ben coordinato approccio cinese»[31], in netto contrasto con le strategie troppo ambiziose e confusionarie messe in atto dall'Unione Europea[32].

L'anno 2008 ha segnato la temporanea sospensione dei negoziati per l'instaurazione dell'Accordo di libero scambio, sebbene i contatti informali tra i negoziatori non si siano mai davvero arrestati[33].

Nel 2010 si tentò nuovamente di rilanciare l'Accordo di Cooperazione del 1988 approvando un Programma di Azione Congiunta incentrato su 14 specifiche aree di intervento, proponendo azioni concrete e mirate da intraprendere nei tre anni successivi (2010-2013). Più nello specifico:

- Cooperazione Economica, Finanziaria, Monetaria

Si proponeva una cooperazione tecnica su questioni specifiche da concordare nell'ambito economico, finanziario e monetario, oltre ad un rafforzamento della

---

[31] Steffen Hertog, *Prospectives of economic integration in the Arab Countries*, Study for the Committee of Foreign Affairs of the European Parliament, da Echagüe, *The European Union*, FRIDE Working Paper n. 39, Maggio 2007, p. 9.

[32] Per mere questioni di spazio non sarà possibile approfondire in questo luogo lo status delle relazioni tra il GCC e l'Asia; tuttavia, è interessante osservare che la maggior parte degli osservatori ritengono che la Cina possa potenzialmente diventare il principale partner economico per i Paesi del GCC entro il 2020; la Cina ha alle sue spalle una storia ormai decennale di relazioni commerciali con il GCC, iniziate nel 2004 con il rilascio al colosso energetico Sinopec concessioni per la ricerca di gas in Arabia Saudita. La compagnia saudita Aramco ha firmato nel 2006 un accordo del valore di 3.6 miliardi di dollari per una joint venture con la Exxon Mobil e la Sinopec nel settore della raffineria. Nel 2005 sono inoltre stati inaugurati i negoziati per una FTA, ma al momento della scrittura non è ancora stato raggiunto un accordo in merito.
L'India, a causa della maggiore prossimità territoriale e dei legami storici e culturali con la regione, potrebbe rappresentare una minaccia tangibile alla leadership statunitense nella regione, in particolare negli Emirati Arabi Uniti.
Infine il Giappone, già importante partner in progetti legati all'energia potrebbe, negli anni a venire, ritagliarsi un ruolo di crescente rilievo anche nei settori dell'educazione e della sanità. [Fonte: *GCC Trade and investment flows, The emerging market-surge,* A report from The Economist Intelligence Unit, Sponsored by Falcon and associates, 2011.]

[33] Fonte: www.ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateral-relations/regions/gulf-region/

cooperazione con la Banca Centrale Europea nell'ambito dell'unione monetaria per il GCC.

- Investimenti

Il Programma di azione congiunta prevedeva l'incoraggiamento di mutui investimenti, lo sviluppo della piccola e media impresa e la facilitazione dei reciproci flussi di investimenti attraverso la rimozione delle barriere ai flussi di denaro;

- Commercio

Il Programma incoraggiava a potenziare le relazioni commerciali attraverso l'organizzazione di fiere commerciali sia in territorio europeo che in territorio mediorientale, oltre all'organizzazione di forum e workshop intorno a specifici argomenti. Si proponeva inoltre di continuare ad organizzare "GCC Days" in Europa, proponendo l'organizzazione di "EU Days" nei Paesi del GCC.

- Energia

Dal momento che il dialogo energetico, come si avrà modo di vedere più avanti, è il più fruttuoso e redditizio per ambo le parti, nel documento si evidenzia l'importanza di spingere questo settore al suo massimo potenziale, tenendo regolarmente incontri di gruppi ad-hoc riguardo a specifici argomenti della cooperazione, attraverso seminari, workshop, visite e studi congiunti. Si ribadisce anche l'interesse di entrambe le parti nei confronti della cosiddetta energia pulita e rinnovabile.

- Acqua e elettricità

Il Programma auspicava la cooperazione tecnica in tutti gli stadi della produzione di acqua ed elettricità (generazione, trasporto, distribuzione, erogazione), attraverso l'ausilio dell'UE che metteva a disposizione il suo *know how* in tutto ciò che concerne il management, la creazione e lo sviluppo di potenziali mercati regionali.

- Sicurezza nucleare

L'integrazione dell'Accordo di Cooperazione auspicava la collaborazione nel campo dell'energia atomica e della sicurezza nucleare, attraverso la creazione di gruppi di lavoro incaricati di occuparsi di problematiche specifiche all'interno di seminari e tavole rotonde. Proponeva inoltre uno scambio di informazioni su questioni quali la protezione dalle radiazioni, la sicurezza nucleare, le scorie radioattive e i sistemi di sorveglianza.

- Trasporti

L'UE si proponeva di assistere i Paesi del GCC nello sviluppo della propria rete di trasporti, attraverso la costruzione di nuove reti autostradali e la manutenzione di quelle esistenti.

- Ambiente e cambiamento climatico

I due attori si impegnavano della cooperazione nell'ambito del riciclaggio dei rifiuti, nello studio degli effetti e delle cause del cambiamento climatico oltre all'analisi delle decisioni prese nell'ambito dei convegni organizzati in materia dall'Unione Europea.

- Industria

L'Unione Europea si impegnava ad assistere i Paesi del GCC nello sviluppo del proprio settore industriale, mettendo a disposizione all'interno dei dibattiti la propria conoscenza tecnica al fine di sviluppare una strategia in grado di condurre di Paesi del GCC a realizzare gli obiettivi della GCC Unified Industrial Strategy[34]. Si mirava inoltre ad attrarre gli investimenti esteri ed incoraggiare azioni congiunte.

- Lotta al riciclaggio del denaro e ai finanziamenti al terrorismo
- Diritti di proprietà intellettuale

Scopo della revisione dell'accordo nell'ambito dei diritti di proprietà intellettuale era quello di stabilire una cooperazione tra UE e GCC per la creazione di un Ufficio Brevetti per il GCC.

- Telecomunicazioni e IT

La collaborazione in questo ambito era mirata allo scambio di informazioni nel campo delle telecomunicazioni e sul mondo di internet e dell'e-commerce.

---

[34] Nel loro primo meeting del 1981 i ministri dell'industria degli stati membri del GCC attribuirono un'importanza fondamentale alla formulazione di una strategia industriale per i Paesi del GCC. La Unified Industrial Developement Strategy fu approvata nel 1985. I suoi obiettivi principali erano:

1. Velocizzare la realizzazione di un processo di sviluppo industriale integrato nei paesi del GCC, compatibilmente con le circostanze e le esigenze di ciascun Paese;
2. Potenziare il settore manifatturiero;
   […]
3. Promuovere l'integrazione de settore industriale con quello del petrolio e dell'energia.

[Fonte: Unified Industrial Developement Strategy for the Arab States of the Gulf Cooperation Council, da sites.**gcc**-sg.org/DLibrary/download.php?B=187]

- Educazione superiore e ricerca scientifica

Attraverso la cooperazione nel campo dell'educazione e della ricerca scientifica, si mirava a facilitare gli scambi in ambito accademico entro le due regioni, attraverso l'estensione di progetti di mobilità internazionale quali l'Erasmus Mundus e il Programma Marie Curie alla regione del Golfo Persico; la cooperazione mirava inoltre a rafforzare gli scambi entro le università e i centri di ricerca, di un'importanza cruciale per il trasferimento delle informazioni dall'UE al GCC applicabili ad aree strategiche (ad esempio le tecnologie per i progetti idrici, le energie rinnovabili, l'ambiente, le bio e nano tecnologie, i petrolchimici).

- Turismo

In questo ambito si incoraggiava la discussione relativa al potenziale del turismo e dei progetti congiunti che possono essere attivati in quest'area (presenza di delegazioni provenienti da entrambe le parti ad eventi e fiere dedicate al turismo, individuazione di eventuali aree di investimento nel settore turistico).

- Cultura e conoscenza reciproca

Questo punto invitava all'intensificazione del dialogo e del contatto tra i diversi strati della società (università, accademie, think tank, istituzioni culturali) intorno a temi quali i valori condivisi, la storia e la cultura. Un ruolo importante era affidato anche all'ampliamento della conoscenza delle lingue.

- Archeologia e musei

La UE si proponeva di aiutare i Paesi del GCC in questo ambito attraverso la partecipazione ad eventi nell'ambito artistico e culturale; gli investitori europei, inoltre, erano chiamati a verificare l'esistenza di opportunità di effettuare investimenti nel settore turistico dei Paesi del Golfo[35].

A quasi quarant'anni dall'inizio del timido avvicinamento dell'oggi Unione Europea nei confronti del Golfo Persico, è lecito affermare che molta strada è stata percorsa; ad oggi lo stato delle cose è nettamente diverso da quanto auspicato attraverso l'Accordo di Cooperazione firmato nel 1988: sebbene le due parti coinvolte abbiano preso iniziative e provvedimenti in tutte le aree incluse in quest'ultimo (energia,

[35] "*Baiān al-Mushtarik li al-Daūra al-ʿashrain li al-Ijtimaʿ al-Wazāriy al-Mushtarik baina Majlis al-Taʿāwun al-Khalyj al-ʿarabiyya ua al-Ittihād al-Ūrūbi*", www.gcc-sg.orgda http://eeas.europa.eu/gulf_cooperation/docs/joint_action_programme_ar.pdf

industria, commercio e servizi, agricoltura, pesca, investimenti, scienza, tecnologia e ambiente), le risposte e gli esiti si sono concentrati solamente su alcuni degli aspetti della cooperazione, e sono caratterizzati da una innegabile disomogeneità[36].

Pur sussistendo un interesse comune manifesto sotto innumerevoli possibili ambiti di interazione tra le due parti coinvolte[37], energia, economia e sicurezza nel Golfo Persico si riconfermano essere il cuore pulsante delle relazioni EU-GCC[38]. Evidentemente, questi sono stati i fattori cruciali per l'avvio, quasi mezzo secolo fa, del Dialogo Euro-Arabo, e rimangono ancora oggi una determinante imprescindibile per la cooperazione EU-GCC; nel corso degli anni hanno interferito con il processo di costruzione delle relazioni tra le due istituzioni innumerevoli dinamiche interne ed esterne alle due aree, tra cui l'evoluzione a livello regionale del Mondo Arabo e dell'Europa, il loro ruolo internazionale, le strutture politiche ed economiche di ciascun gruppo ed il loro livello di interdipendenza, il background sociale e culturale, e in ultimo ma non per importanza le ingerenze prevenienti da Paesi terzi[39].

Qui di seguito si prenderanno in esame le maggiori aree d'intervento fissate dall'Accordo di Cooperazione contratto nel 1988 entro l'allora Comunità Europea e il Gulf Cooperation Council e dal rilancio dello stesso attraverso il Programma di Azione Congiunta del 2010 allo scopo di analizzare l'evoluzione che le relazioni entro i due blocchi hanno subìto dal 1988 sino ai giorni nostri.

---

[36]Valentina Kostadinova, *What is the Status of the EU-GCC Relationship?* (Dubai: Gulf Research Centre, 2013), 3.
[37] Kostadinova, *What is the Status?*, 1.
[38] Kader, B., *Europe and the Arab Gulf States, Distant Partners* (Beirut, Center for Arab Unity Studies, 1995): Nonneman, G., *The Gulf: does Peace Equal Business for Europe?* (London, Gulf Center for Stategic Studies, 1990); Nonneman, G., *The Gulf: Background Assessment* in Nonneman, G., *The Middle East and Europe, The Search for Stability and Integration*, 2nd ed. (London: Federal Trust for Education and Research, 1993), da Valentina Kostadinova, *What is the Status?*, 31.
[39] Baabood, *EU-GCC Relations*, 19.

II.4 Le aree più salienti della cooperazione

II.4.1 Cooperazione Economica

Con un reddito pro-capite medio superiore ai 19.000€ nel 2010, i Paesi dell'Unione Europea e quelli del GCC sono ritenuti tra i Paesi più ricchi del mondo[40].

Per il GCC l'Unione Europea rappresenta il più grande mercato di importazioni ed il secondo più grande di esportazioni dopo il Giappone. In seguito al boom economico[41] dei Paesi del Golfo, le economie dell'EU hanno dovuto lottare per riuscire a mantenere il loro ruolo di interlocutore privilegiato per il vicino mediorientale a causa della maggiore concorrenza proveniente dall'esterno. I mercati dell'Est Asiatico hanno fatto di recente il loro prepotente ingresso nel Medio Oriente[42], sconvolgendo gli equilibri fino ad allora vigenti; la consolidata tradizione dell'immigrazione nella regione di operai provenienti dal Sud-Est Asiatico, come si ha avuto modo di osservare nel capitolo precedente, ha avuto un ruolo cruciale nella facilitazione di questo processo, e potrebbe arrivare in futuro a ricoprire un ruolo ancora più decisivo, accelerando la trasmissione di informazioni e *know-how* e favorendo ulteriormente gli scambi commerciali[43].

---

[40] Rym Ayadi e Salim Gadi, *Trade and Investment Cooperation between the EU and the Gulf Cooperation Council: Current trends and future perspects*, Sharaka Conceptual Paper n.3, dicembre 2012, 1.

[41] Ci si riferisce al boom economico del 2005/2006, anni durante i quali si è registrata una crescita nei prezzi del petrolio del +337% in media rispetto al 1998, ultimo anno dei prezzi bassi del petrolio [da: Franco Zallio, "Non solo Petrolio: Mutamenti Economici e Politici nelle Monarchie del Golfo", in Franco Zallio (a cura di), *L'Europa e il Golfo. I Vicini Lontani* (Roma: Ispi-Egea, 2006), 4].

[42] Nel periodo 2008-2012 i commerci tra le due regioni (intendendo nella definizione di "Asia" l'Aghanistan, Bangladesh, Bhutan, Sultanato del Brunei, Cambogia, Cina, Corea del Sud, Fiji, India, Indonesia, Kiribati, Laos, Malesia, Maldive, Isole Marshall, Micronesia, Hong Knog, Giappone, Mongolia, Myanmar, Nepal Papua Nuova Guinea, Filippine, Samoa, Isole Solomone, Sri Lanka, Taiwan, Thailandia, Timor-Leste, Tonga, Tuvalu, Vanuatu, Vietnam, Pakistan, Singapore) sono passati da un volume di 480 miliardi di dollari nel 2008 a 814 milioni di dollari solo durante lo scorso anno. Attualmente l'Asia è il maggiore partner commerciale per i Paesi del Golfo, totalizzando più del 57% dei suoi commerci totali. Individualmente, la percentuale della Cina è cresciuta dal 2% del 1992 al 10.8% del 2012, mentre l'India è salita dal 3% a più del 10.7% durante il medesimo periodo [A. Aluwaisheq, The GCC turns East, Arab News, 16 dicembre 2012, http://www.arabillionews.com/gcc-turns-east, IMF, DOTS, http://elibrary_data.imf.org/ da Naser Al-Tamimi, *Asia-GCC relations: Growing Interdependence*, ISPI Analysis n.179, June 2013]

[43] René Daniel Gorenflo, *Seizing Layers within a Multi-Layered Structure: How the EU Deals with Security and Where the GCC could fit in* (Firenze: European University Institute-Robert Schuman Centre for Advanced Studies-Mediterranean Programme Series, 2008), 2.

Le relazioni commerciali EU-GCC hanno cominciato ad assumere maggiore rilevanza nel corso degli anni '90: è proprio in questo periodo che il GCC è divenuto il sesto mercato di scambio per l'Unione Europea. I flussi commerciali riguardano soprattutto l'esportazione di macchinari e prodotti elettrici: i Paesi del GCC importano dall'Europa soprattutto manufatti e prodotti chimici. Come prevedibile, le importazioni europee dai Paesi del GCC, invece, si concentrano soprattutto sui prodotti petrolchimici[44].

Sebbene le relazioni economiche e commerciali tra l'Unione Europea e i Paesi del GCC godano di una tradizione ben radicata e possano essere considerate realmente interdipendenti e ben sviluppate, esse hanno pesantemente risentito della mancata conclusione dell'Accordo di Libero scambio (EU-GCC FTA), in corso di negoziazione dal 1990, che ha costretto i Paesi coinvolti a cercare rifugio nelle più immediate relazioni bilaterali, indebolendo e ridimensionando la portata regionale del dialogo[45]; l'Accordo di libero scambio, infatti, aveva per l'Unione Europea un significato che andava ben oltre la semplice facilitazione delle relazioni commerciali: instaurare una free trade area tra le due regioni significava consolidare il processo di integrazione regionale del GCC inscrivendo la regione all'interno di una cornice di regole ben codificate; il rafforzamento dei legami economici e commerciali che sarebbe scaturito dalla free trade area avrebbe fornito inoltre un importante strumento di controllo della stabilità all'interno della regione[46].

La ragione per cui, dopo più di vent'anni di negoziati, non si sia ancora riusciti ad accordarsi sulla conclusione del FTA può essere anzitutto rintracciata in contenziosi aperti tra i due "blocchi"; una delle cause principali risiede senza dubbio nelle pressioni esercitate sull'Unione Europea dalle lobby[47] che controllano l'industria petrolchimica e il settore dell'alluminio, che hanno messo in guardia dai

---

[44] Ayadi e Gadi, *Trade and Investment Cooperation*, Sharaka conceptual paper n.3, dicembre 2012, 1.
[45] Valeria Talbot, "Quale Politica Europea nel Golfo?", da Franco Zallio, *L'Europa e il Golfo, I vicini lontani* (Roma: ISPI - Egea, 2006).
[46] Bezen Balamir-Coskun e Birgül Demirtas-Coskun, *Neighborhood Challenge: European Union and its Neighbors* (Boca Raton: Universal Publishers, 2009), 178-179.
[47] La lobby del settore petrolchimico europeo temeva che, con l'abolizione delle barriere tariffarie, l'importazione di prodotti petrolchimici a basso costo dai Paesi del GCC avrebbe potuto decimare le industrie europee operanti nel settore, che soffriva già di sovraccapacità; in ultima analisi si trattava di un tentativo di proteggere i mercati domestici. [Fonte: Gerd Nonneman, *Analyzing Middle East Foreign Policies And the Relationship with Europe* (Londra: Routledge, 2005), 172.]

potenziali effetti negativi dell'FTA[48]. Un altro ostacolo non trascurabile alla conclusione dell'Accordo era la proposta della cosiddetta Carbon tax (CO_2), avanzata dall'EU nel 1992[49]; l'entrata in vigore di questa tassa, imponendo una riduzione nel consumo di petrolio, avrebbe potuto mettere in seria difficoltà le esportazioni del GCC verso il Vecchio continente. Nell'ottica dell'Unione Europea, inoltre, l'industria del petrolchimico dei Paesi del Golfo stava congiurando contro la liberalizzazione del commercio, imponendo delle politiche del "doppio prezzo" al fine di consentire l'ingresso nei confini della UE di prodotti frutto di politiche di *dumping*[50] .

I problemi, tuttavia, non provenivano soltanto da una delle due parti; il GCC e la sua governance, dal canto loro, erano del tutto nuovi al dialogo inter-regionale, ed impreparati rispetto alle sue dinamiche e i suoi funzionamenti; la mancanza di un disegno comune che sintetizzasse al suo interno gli interessi dei singoli Paesi e li intrecciasse in una strategia coerente ha spinto nel lungo termine ogni Paese a perseguire i suoi personali interessi, con un'evidente diminuzione della risonanza del dialogo regionale[51]. Un altro ostacolo, infine, era costituito dall'inesistenza di un'unione doganale per i Paesi del GCC, considerata dall'Unione Europea come uno dei requisiti imprescindibili per la conclusione dell'Accordo.

Nonostante questa serie di difficoltà, gli stati del Golfo Persico guardavano all'Accordo di libero scambio con entusiasmo: esso avrebbe permesso loro di riscattarsi dalla delusione di non essere stati inclusi negli accordi del Partenariato Euro-Mediterraneo e nella sua area di libero scambio (EU- MEFTA), garantendogli in ogni caso un ritorno economico piuttosto ingente, dato dal libero accesso al petrolio e ai petrolchimici. Non solo, i negoziati per la FTA rappresentavano un banco di prova importante per l'Unione Europea: la maggiore facilità con cui il GCC era riuscito a concludere accordi del medesimo tipo con altri Paesi del mondo (Cina,

---

[48] Mohamed A. Ramady, *The Saudi Arabian Economy: Policies, Achievements and Challenges* (Berlino: Springer, 2011), 432.

[49] La Carbon tax introdotta dall'Unione Europea nel 1990 rappresentava la sua risposta ai problemi dell'inquinamento ambientale; la proposta mirava a stabilizzare le emissioni di Co_2 al fine di ridurre le emissioni di diossido di carbonio.

[50] Si definisce *dumping* quella forma di discriminazione dei prezzi da parte di un produttore che vende i suoi prodotti su due o più mercati a prezzi differenti; nel commercio internazionale esso indica la pratica di vendere beni su un mercato estero a prezzi inferiori rispetto a quelli correnti sul mercato del paese produttore. (da http://thes.bncf.firenze.sbn.it/)

[51] Gerd Nonneman, *Analyzing Middle East Foreign Policies And the Relationship with Europe* (Londra: Routledge, 2005), 165.

India, Giappone) era un continuo promemoria che, laddove questioni quali i diritti umani, la democrazia, la proliferazione delle armi di distruzione di massa subentravano all'interno dei negoziati, esse avevano inevitabilmente l'effetto di dilatarne i le tempistiche di realizzazione. Lo status attuale dei negoziati con l'EU era un chiaro segnale della presenza, all'interno dei negoziati, di questioni che trascendevano l'accordo di libero scambio *tout-court*[52].

Nonostante le difficoltà finora evidenziate, l'Unione Europea rimane il principale partner commerciale del Golfo Persico: il volume di affari tra i due è triplicato in un lasso di tempo estremamente breve, dal 1996 al 2006, e i dati relativi all'anno passato evidenziano che l'Unione Europea ha esportato nel GCC beni per un totale di 83 miliardi di euro, ricevendo a sua volta il 3.4% delle sue importazioni dai Paesi del Golfo, per un totale di 61 miliardi di euro[53].

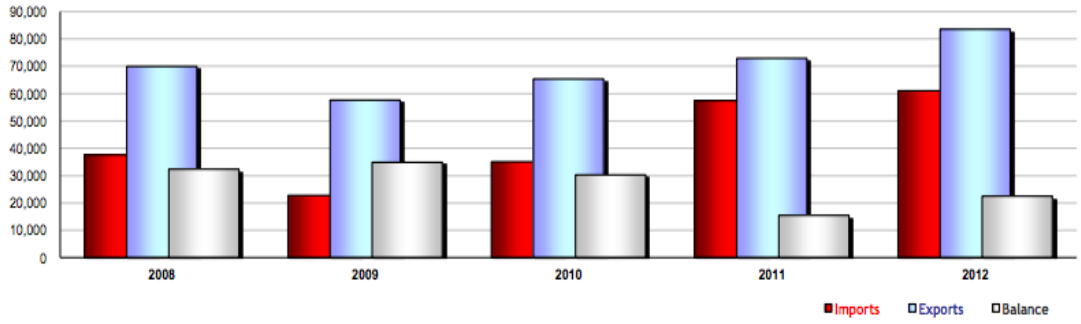

Fonte: EU Bilateral Trade and Trade with the GCC, da http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113482.pdf

La tabella qui sopra ci mostra come i commerci con l'Unione Europea abbiano subìto un aumento considerevole negli ultimi cinque anni; le esportazioni verso il Golfo hanno registrato solo nello scorso anno un +14.6% rispetto all'anno precedente coprendo complessivamente il 5% delle esportazioni totali dei Paesi europei[54].

[52] Bezen Balamir-Coskun e Birgül Demirtas-Coskun, *Neighborhood Challenge: European Union and its Neighbors* (Boca Raton: Universal Publishers, 2009), 178-179.
[53] *GCC-EU Bilateral Trade and Trade with the World*, DG Trade Statistics, 23 Maggio 2013, da http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113482.pdf.
[54] Eu Bilateral Trade and Trade with the World, GCC, *GCC-EU Bilateral Trade and Trade with the World*, DG Trade Statistics, 23 Maggio 2013, da http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113482.pdf.

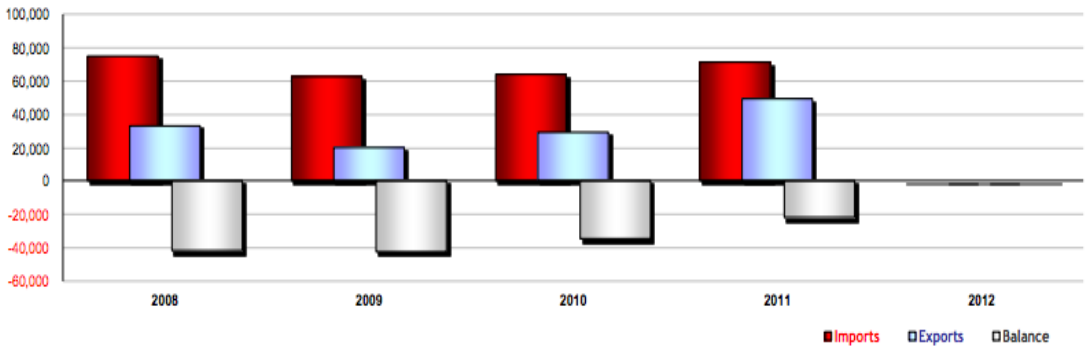

Fonte: EU Bilateral Trade and Trade with the GCC, da http://trade.ec.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113482.pdf.

I Paesi del Golfo a loro volta, nonostante il deficit visibile nella tabella riportata in alto, hanno esportato lo scorso anno merci e beni per un valore di 50 miliardi di euro, destinando all'Europa l'8.4% delle loro esportazioni.

La dipendenza dall'Occidente per le importazioni legate alla sicurezza rappresenta peraltro un cane che si morde la coda: la necessità di mantenere in vita rapporti cordiali alla fine di assicurarsi queste forniture obbliga i Paesi del GCC a formulare delle politiche energetiche che siano affini alla esigenze dell'Occidente. Tuttavia il primo problema impedisce ai governi di ridurre la spesa pubblica, mentre il secondo non permette loro di aumentare sensibilmente le rendite legate all'esportazione del greggio. La cattiva gestione del periodo immediatamente successivo al boom petrolifero ha fatto sì che, con la conseguente ondata di benessere, i Paesi implementassero politiche eccessivamente dispendiose e, in alcuni casi, perfino scellerate, che hanno portato l'economia a contrarre nella lunga corsa deficit cronici dei quali ancora oggi si pagano le spese[55].

II.4.2 Agricoltura

Sebbene la logica economica porti a pensare che i Paesi più poveri, con la manodopera meno cara e con abbondanti risorse agricole siano quelli dotati del settore agricolo più vivace e competitivo, la realtà smentisce questa affermazione,

[55] Samir Ranjan Prahdan, *India, GCC and the Global Energy Regime* (Nuova Delhi: Academic Foundation, 2008), 141.

mostrandoci ancora una volta l'Europa e il Nord America in cima alla classifica dei maggiori produttori agricoli mondiali[56].

Nella realtà dei Paesi membri del GCC, segnati da un'economia fortemente dominata dall'attore petrolifero, l'agricoltura fornisce un apporto che potremmo definire minimo al PIL della regione, oltre a non costituire affatto una importante fonte di occupazione, eccezion fatta per l'Arabia Saudita e, in parte, per l'Oman[57].

Tenendo in considerazione anche il problema della scarsità di acqua potabile, come si è avuto modo di analizzare nel capitolo precedente una delle maggiori difficoltà che i Paesi del GCC si trovano a dover fronteggiare, si è tentato nel corso dei trent'anni appena trascorsi di conseguire un più alto livello di auto-sufficienza alimentare alla regione; ciò attraverso l'adozione da parte di gran parte dei Paesi membri di politiche di espansione delle aree irrigate e del potenziamento delle colture, sostenute da importanti incentivi economici da parte dei governi, che hanno investito in pozzi, carburanti, energia[58]. Tuttavia le caratteristiche fisiche dei Paesi della Penisola Arabica ne inibiscono la produttività, spingendo i dirigenti ad affidare la sicurezza alimentare ad investimenti al di fuori dei confini nazionali.

Sebbene il tema dell'agricoltura occupi un posto di rilievo nell'Accordo di Cooperazione[59], non sono mai state intraprese azioni ufficiali per il potenziamento del settore e degli scambi commerciali da nessuno dei due poteri regionali; al contrario, la storia delle relazioni UE-GCC in materia di agricoltura è costellata di accordi bilaterali stipulati entro i singoli Paesi.

La forte dipendenza dei Paesi del Golfo nei confronti delle importazioni alimentari si è acuita ancor più in seguito all'incremento dei prezzi dei beni alimentari conseguente alla crisi del 2007/2008, che ha portato a galla il bisogno

---

[56] Rajesh Aggarwal, "Dynamics of Agriculture Negotiations in the WTO", *Journal of World Trade (Law-Economics-Public Policy)*, n. 4 (2005), 39.

[57] In questi due Paesi il settore agricolo fornisce occupazione rispettivamente al 68% e al 36% del totale della forza lavoro [Fonte: FAO, Compendium of Food and Agricultural Indicators, http://www.fao.org/es/ess/compendium_2004/default.asp]

[58] Mohammed Bazza, "Policies for Water Management and Food Security under Water-scarcity Conditions: The Case of GCC Countries", *7th Gulf Water Conference organized by Water Science and Technology Association Kuwait, 19-23 November, 2005.*

[59] L'articolo 4 dell'Accordo di Cooperazione regola le relazioni nell'ambito dell'agricoltura, dell'industria agricola e del settore ittico, facilitando 1. Lo scambio di informazioni sugli sviluppi della produzione agricola, previsione delle rendite, consumo e commercio sui mercati internazionali; 2. La promozione di contatti tra imprese, istituti di ricerca e agenzie al fine di incoraggiare la messa a punto di progetti congiunti nel campo dell'agricoltura, produzione agricola e settore ittico [Fonte: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2008/september/tradoc_140300.pdf]

urgente di diversificare le loro fonti di approvvigionamento; ciò al fine di garantire la disponibilità di cibo a lungo termine, innalzando allo stesso tempo barriere contro il rischio dell'incremento dei prezzi in un settore, quello agricolo, poco regolato e imprevedibile. In questa cornice, l'azione principale intrapresa dai Paesi del GCC è stata quella di acquistare terreni agricoli all'estero al fine di sfruttarli al loro massimo per poi convogliare i prodotti ottenuti sui mercati domestici[60].

Tra le aree geografiche più interessanti per i Paesi del GCC troviamo senza dubbio l'Europa del sud e dell'est[61]. Infatti, sebbene gran parte dei Paesi dell'Europa orientale abbiano aderito all'Unione Europea, retaggi del passato fanno sì che questi siano estremamente ricchi in risorse naturali, che non sono ad oggi sfruttate al loro massimo; in conseguenza di ciò, essi sono soltanto parzialmente integrati nel sistema finanziario internazionale. I Paesi del GCC hanno dunque mostrato il loro interesse nei confronti del potenziamento delle loro relazioni commerciali con questi ultimi, annoverati tra i più promettenti mercati mondiali di esportazioni. A questo proposito la Kuwait Investment Authority[62] ha affermato di aver investito nel 2012 in alcuni business e proprietà agricole in Romania e Bulgaria, voce confermata dai media bulgari che hanno ribadito la volontà della KIA di investire 480 milioni di dollari in una joint venture nel loro settore agricolo[63].

Nell'estate del 2013, inoltre, il vice-Premier serbo Aleksandar Vucic è volato a Dubai per firmare un contratto con una delle maggiori compagnie agricole emiratine, la Al-Dahra Agriculture, concludendo un investimento dal valore di 200 milioni di dollari nell'agricoltura serba attraverso l'acquisto di otto aziende agricole ereditate dall'era socialista che coprono più di 90.000 acri di terreno. Questo investimento

---

[60] Benjamin Shepherd, *GCC State's Land Investments Abroad, The Case of Cambodia, Summary Report* (Washington DC: Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, 2012), 2.

[61] The GCC in 2020, Resources for the Future, A Report from the Economist Intelligence Unit, Sponsored by the Qatar Financial Central Authority, 17. [Fonte: http://graphics.eiu.com/upload/eb/GCC_in_2020_Resources_WEB.pdf]

[62] Fondata nel 1953 con il nome di Kuwait Investment Board, la Kuwait Investment Authority è un Fondo Sovrano del Kuwait responsabile dell'amministrazione e della gestione del General Reserve Fund (GRF), Future Generations Fund (FGF) e degli altri fondi affidatigli dal Ministero della Finanza e dallo Stato del Kuwait. La KIA investe nei mercati locali e internazionali. [Fonte: http://www.kia.gov.kw/ar/Pages/default.aspx].

[63] Maximilian Bossorf, Christian Angels e Stefan Weiler, *EU-GCC Invest Report 2013*, 'Promotion of Mutual investment opportunities and creation of a virtual European structure in the GCC', 14.

potrebbe essere considerato come l'apripista di maggiori relazioni commerciali nel campo dell'agricoltura con il Paese[64].

Tuttavia nel futuro si prevede che il GCC, che attualmente importa dall'estero circa l'80% dei suoi fabbisogni alimentari, si rivolgerà con sempre maggiore assiduità a mercati altri rispetto a quelli dei Paesi dell'Unione Europea, soprattutto quelli dell'America Latina, al fine di investire in terreni agricoli. È stato il Qatar ad inaugurare questo nuovo trend grazie alla Hassad Food, una compagnia fondata nel 2008 all'indomani del boom dei prezzi nel settore alimentare allo lo scopo di assicurare e migliorare le forniture alimentari del Paese; essa ha stipulato ad oggi diversi accordi con i Paesi del Sudamerica, in particolare con il Brasile per la produzione di carni, zucchero e grano, con l'Argentina per il grano e con l'Uruguay per riso, carne e grano, per un volume d'affari totale di circa 700 milioni di dollari solo nel 2010[65].

II.4.3 Energia

Winston Churchill[66] sosteneva più di un secolo fa che la sicurezza energetica risiede «solo e soltanto nella varietà», introducendo così un argomento che continua ancora oggi ad essere al centro dei dibattiti internazionali. Certo è che con il passare del tempo questo concetto ha finito per assumere una moltitudine di sfumature differenti; oggi la sicurezza energetica è tornata al centro dei dibattiti internazionali; questo rinnovato interesse è riconducibile ad un insieme di circostanze e contingenze particolari, che possono essere rintracciate nell'aumento dei prezzi del greggio, nella minaccia del terrorismo, nell'instabilità percepita dei Paesi esportatori, nelle rivalità geopolitiche, nell'indispensabilità dell'energia per il rafforzamento della crescita

---

[64] Tom Arnold, "Al Dahra to develop farmland in Serbia", Al National, 23 ottobre 2012, http://www.thenational.ae/business/industry-insights/economics/al-dahra-to-develop-farmland-in-serbia

[65] GCC Trade and Investment flows, The emerging-market surge, A report from the Economist Intelligence Unit sponsored by Falcon and Associates [Fonte: http://graphics.eiu.com/upload/eb/GCC_Trade_and_Investment_Flows_Falcon%20South_Web_22_MARCH_2011.pdf]

[66] Winston Churchill, Lord Grand'Ammiraglio dell'esercito britannico stabilì, alla vigilia della Prima Guerra Mondiale, che la flotta imperiale britannica dovesse essere alimentata non più a carbone ma a petrolio, segnando l'inizio dell'utilizzo del petrolio come carburante. [Fonte: Giacomo Luciani, "Oil and Political Economy in the International Relations of the Middle East", in Louise Fawcett, *International Relations of the Middle East* (Oxford, Oxford University Press, 2009), 106.]

economica e in ultimo, ma non certo per importanza, nell'onnipresente timore circa l'esauribilità di questa risorsa[67].

Nel mondo moderno, il concetto di sicurezza energetica sembra essere sinonimo di "riserve sufficienti, sempre disponibili e ad un prezzo accessibile"; è proprio questo il motivo per cui il settore dell'energia rappresenta, tra gli ambiti della cooperazione tra l'Unione Europea e i Paesi membri del GCC, quello ad avere le maggiori possibilità di successo.

Ciò è dovuto anche, in sintesi, a due motivazioni:

- I Paesi del GCC, nel loro insieme, possiedono importantissime riserve di gas naturali;
- L'Unione Europea, dal suo canto, importa gran parte dell'energia che consuma.

Infine, la prossimità geografica ha certamente contribuito a rendere le dinamiche di scambio e approvvigionamento più agevoli e praticabili.

I biocarburanti, soprattutto gas e petrolio, sono oggi, per i motivi appena elencati, la più importante merce di scambio tra le due regioni. Il report dell'OPEC relativo all'anno 2010 evidenzia che il Kuwait destina all'Unione Europea ogni anno il 7.7% delle sue esportazioni totali, l'Arabia Saudita- che rimane il maggiore esportatore verso l'Europa tra i Paesi del GCC con le sue oltre 3 mila tonnellate annue-, il 7.4%, mentre gli Emirati Arabi Uniti lo 0.5%[68]. L'Unione Europea, infatti, è sempre più dipendente dalle importazioni[69]: nel 2010 le importazioni di energia da parte del Vecchio continente hanno superato le esportazioni di 952.3 milioni di euro; la provenienza delle importazioni sta cambiando negli ultimi anni: nonostante la sua *Special Relationship* in materia di energia con i Paesi del GCC, l'Unione Europea continua a considerare l'ex-colosso sovietico come suo principale interlocutore in materia, aumentando le importazioni degli ultimi anni dal 35.7% del 2005 al 41% nel

---

[67] Daniel Yergin, "Ensuring Energy Security" (*Foreign Affairs 85*, 2008): 69-71.

[68] OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2011, http://www.opec.org/opec_web/statistic_files_project/media/downloads/publications/ASB2010_2011.pdf, da Silvia Colombo e Camilla Committeri, *Need to Rethink the EU-GCC Strategic Relation*- Sharaka Conceptual Paper, Sharaka Conceptual Paper, n.1, febbraio 2013, 19.

[69] La dipendenza dell'Unione Europea nei confronti dell'importazione dell'energia è cresciuta dal circa 40% degli anni '80 al 54.1% nel 2008. [Fonte: *Energy production and imports*, European Commission Eurostat, agosto 2012, da http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/index.php/Energy_production_and_imports#Imports]

2011. Anche le importazioni dal Nord Africa, con l'Algeria e la Libia in testa, sono cresciute del 2.6% negli ultimi cinque anni, fino alla brusca interruzione del 2011 (a causa delle Rivolte in Nord Africa le importazioni sono scese al 17.3%). Di conseguenza, gli approvvigionamenti provenienti dal Medio Oriente e dal Levante hanno registrato una diminuzione negli ultimi anni (dal 20% del 2005 al 15.1% del 2009, per poi risalire al 18.3% nel 2011[70]), anche a causa dell'intensificarsi degli scambi commerciali con i Paesi dell'ex Unione Sovietica[71].

L'Articolo 6 dell'Accordo di Cooperazione del 1988 è deputato a regolare gli scambi commerciali entro i due attori, affermando che «Nel campo dell'energia, le parti contraenti […] si impegnano a incoraggiare e facilitare […] la cooperazione […] attraverso iniziative della Comunità e dei Paesi Membri del GCC […], e lo scambio di pareri e informazioni riguardo alle questioni legate all'energia in generale e al rispetto delle politiche energetiche[72]»

	Total world[1]	Europe	North America	Asia and Pacific	Latin America	Africa	Middle East
Middle East	**2,872**	**233**	**9**	**2,084**	**69**	**109**	**368**
IR Iran	441	–	–	441	–	–	–
Iraq	164	41	1	68	31	–	23
Kuwait	629	51	2	576	–	–	–
Qatar	509	23	–	432	2	5	47
Saudi Arabia	902	117	5	497	26	98	160
United Arab Emirates	227	1	1	71	10	6	138

Esportazioni di petrolio grezzo dei Paesi del GCC secondo destinazione; fonte: OPEC (http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2012.pdf)

La tabella qui sopra ci mostra che, eccezion fatta per il colosso asiatico, che ha fatto il suo ingresso soltanto in anni recenti accaparrandosi il titolo di principale importatore di greggio dei Paesi del Golfo, l'UE si riconferma come secondo partner commerciale del GCC, con l'Arabia Saudita al timone delle esportazioni.

---

[70] European Commission-Energy, *EU Crude Oil Imports – Monthly and cumulated Crude Oil Imports (volumes and prices) by EU and non EU Countries, 2011*, da http://ec.europa.eu/energy/observatory/oil/import_export_en.htm

[71] Silvia Colombo e Camilla Committeri, *Need to Rethink the EU-GCC Strategic Relation*- Sharaka Conceptual Paper, Sharaka Conceptual Paper, n.1, febbraio 2013, 19.

[72] *EU-GCC 1988 Cooperation Agreement*, da http://www.trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2008/septembre/tradoc_140300.pdf

Per potenziare la Cooperazione in questo ambito, il Programma di Azione Congiunta del 2010-2013 si è focalizzato sull'importanza dello scambio di informazioni sui mercati petroliferi e di gas e sul potenziamento delle infrastrutture; ultimamente inoltre si sta diffondendo un'attenzione inedita intorno al tema delle energie rinnovabili, nel caso dei Paesi del Golfo Persico l'energia solare. L'Unione Europea promuove progetti in questo campo ormai da diversi anni, mentre nei Paesi del GCC è solo di recente che è riscontrata una crescente apertura verso l'argomento, sebbene manchi ancora un piano d'azione concertato e comune per tutti i Paesi membri. Singolarmente, alcuni Paesi del GCC si sono mossi in direzione dell'implementazione di progetti di questo genere: mente in alcuni di essi l'apertura al tema è ancora per così dire limitata, come ad esempio in Kuwait, dove il governo ha destinato il 5% dei propri introiti per l'investimento nel settore delle energie rinnovabili, in Bahrain o in Arabia Saudita, in alcuni altri Paesi, uno su tutti gli Emirati Arabi Uniti, si stanno portando avanti progetti ambiziosi in questa direzione; emblema di questo percorso è la Masdar City di Abu Dhabi, interamente dipendente dall'energia solare[73]. All'interno della medesima cornice, si sono tenuti numerosi incontri riguardanti le energie rinnovabili e lo sviluppo sostenibile; questi hanno condotto all'istituzione di un "Clean Energy Network", un'interfaccia attraverso la quale i Paesi membri del GCC possono richiedere la partnership e il sostegno dell'Unione Europea e prendere parte ai dibattiti da essa organizzati sull'argomento[74].

È possibile pertanto affermare, alla luce di quanto evidenziato sinora, che le relazioni energetiche costituiscono ancora oggi la spina dorsale della cooperazione economica e politica tra le due parti; il GCC è un fornitore estremamente importante per l'Unione Europea, mentre quest'ultima può sicuramente prestare un importante supporto nel processo di costruzione di una cornice sicura all'interno della quale ascrivere i progetti di diversificazione del GCC, oltre che costituire un modello di riferimento nel campo delle tecnologie e delle iniziative legate all'energia

[73] Silvia Colombo e Camilla Committeri, *Need to Rethink the EU-GCC Strategic Relation*- Sharaka Conceptual Paper, Sharaka Conceptual Paper, n.1, febbraio 2013, 20.
[74] *EU-GCC Clean Energy Network, Network Activities and Offering*, 2010, da http://www.eugcc-cleanenergy.net/TheNetwork(NetworkActivitiesOffering.aspx

rinnovabile[75]; l'apertura e l'entusiasmo che si registra in questo settore, per non parlare delle iniziative in corso e quelle in programma, non è in alcun modo paragonabile a nessuno degli altri ambiti verso i quali la cooperazione EU-GCC si indirizza.

II.4.4 Investimenti e Mercati finanziari

Le relazioni tra Unione Europea e GCC in materia di investimenti sono le più importanti per quanto concerne il volume di affari. Mentre gli Investimenti Esteri Diretti[76] del GCC erano negli anni '90 assai lontani in volume da quelli del vicino europeo, le riforme interne iniziate e portate avanti nel corso degli anni 2000 hanno portato ad importanti risultati e conquiste per i Paesi del Golfo, e conseguentemente per le attività di investimenti provenienti dall'estero. Nel 2000 i flussi totali di Investimenti Esteri Diretti ammontavano a 424 milioni di euro, aumentati di 1.6 miliardi nel 2002 per raggiungere i 22 miliardi nel 2005. A partire da quella data, essi si sono mantenuti più o meno costantemente al di sopra del 25 miliardi di euro[77].

Questo status quo è stato inoltre garantito dall'ondata di riforme che hanno contribuito ad accrescere il settore del business nella regione, attraverso la privatizzazione di interi settori dell'economia, l'ingresso facilitato ad investitori esteri, la creazione di zone di libero scambio e la conclusione di trattati ed accordi bilaterali con innumerevoli Paesi.

Secondo i dati trasmessi dalla Eurostat e UNCTAD, gli investitori provenienti dall'Unione Europea non sono che attori secondari per le economie dei Paesi del GCC; mentre l'ammontare degli Investimenti Esteri Diretti dell'Unione Europea

---

[75] Silvia Colombo e Camilla Committeri, *Need to Rethink the EU-GCC Strategic Relation*- Sharaka Conceptual Paper, nr. 1, february 2013, 16-20.

[76] L'UNCTAD definisce FDI (Foreign Direct Investment o Investimento Diretto Estero, IDE) un investimento che implica l'esistenza di una relazione a lungo termine entro due economie, e che riflette un interesse durevole e l'esistenza di un controllo da parte di un attore ben radicato in un'economia nei confronti di un'azienda o impresa radicata all'interno di un'altra economia. Questo tipo di investimento riguarda sia la transazione iniziale entro le due entità sia tutte le conseguenti transazioni tra esse e i loro affiliati esteri (da International Monetary Fund, Balance of Payments Manual, 5th edition, Washington, http://www.imf.org/external/pubs/ft/bopman/bopman.pdf).

[77] Rym Ayadi e Salim Gadi, *Trade and Investment Cooperation between the EU and the Gulf Cooperation Council: Current trends and future prospects, Sharaka Conceptual Papers*, n. 3, dicembre 2012, 3.

verso i Paesi del GCC toccava in media i 4.5 miliardi, a partire dal 2006 gli investimenti del GCC nell'Unione Europea sono in declino: dai 10 miliardi di euro del 2006, essi sono diminuiti circa della metà, raggiungendo i 4.6 nell'anno 2010[78].

L'accumulazione di benessere grazie alle rendite petrolifere ha consentito inoltre ai Paesi del GCC di conservare vaste riserve sotto forma di Fondi Sovrani[79]. Tra il 2002 e il 2006 circa 100 miliardi di dollari di questo surplus sono stati riversati sui mercati di investimenti dei Paesi dell'Unione Europea, specialmente nel settore finanziario. A partire dall'inizio della crisi del 2008, i Fondi Sovrani si sono rivelati una risorsa finanziaria in grado di tamponare situazioni di profonda crisi economica internazionale (basti pensare al salvataggio del colosso britannico Barclays grazie all'Abu Dhabi Investment Authority, un Fondo Sovrano emiratino, con una donazione di 6 bilioni di dollari, o all'aiuto qatarino nei confronti delle Casse di Risparmio- *cajas de ahorro*- spagnole in profonda crisi finanziaria grazie ad una donazione di 330 milioni di euro)[80].

I Fondi Sovrani sauditi sono stati a lungo spesi in Europa, ma la segretezza di queste operazioni finanziarie impedisce di tracciarne una traiettoria davvero puntuale; tuttavia per dare prova dell'attrazione provata dai sauditi nei confronti del Vecchio Continente ci basti pensare che tra il 1995 e il 2010 il 30% degli investimenti oltremare avevano luogo in Europa per un volume d'affari totale di circa 400 milioni di euro. La presenza sempre più capillare dei sauditi in Europa è stata peraltro oggetto di polemica tra i Paesi dell'UE. La Francia, la Germania e l'Italia si sono duramente scagliate contro la mancanza di trasparenza intorno ai Fondi Sovrani sauditi, sospettando che la loro acquisizione fosse da ricondurre a obiettivi di geopolitica.

In ultimo ma non per importanza è doveroso notare che all'alto livello di interdipendenza finanziaria tra l'Unione Europea ed il GCC non corrisponde

---

[78] Dirk Vantyghem, *EU-Gulf Cooperation Council: boosting trade and investment relations with a common European Economic diplomacy* (Bruxelles: Eurochambers Press Release, 2013),

[79] È tutt'oggi assente una definizione universale di SWFs (Sovreign Wealth Funds o Fondi Sovrani) universalmente riconosciuta; tuttavia le varie istituzioni finanziarie, agenzie di governo, organizzazioni internazionali hanno avanzato delle definizioni che hanno tre punti in comune: 1. Proprietà da parte dei governi sovrani; 2. gestione dei portfolio anziché delle riserve nazionali ufficiali; 3. coinvolgimento in investimenti esteri. [Fonte: Manda Shemirani, *Sovreign Wealth Funds and International Political Economy* (Farnham, Ashgate Publishing, 2011), 1.]

[80] Rym Ayadi e Salim Gadi, *Trade and Investment Cooperation between the EU and the Gulf Cooperation Council: Current trends and future prospects, Sharaka Conceptual Papers*, n. 3, dicembre 2012, 3.

altrettanta assiduità nelle loro relazioni politiche e diplomatiche. Le questioni relative agli investimenti, infatti, non compaiono né all'interno dei Meeting Ministeriali Congiunti, né tantomeno nel Programma di Azione Congiunta del 2010-13, lasciando che le discussioni intorno a questo argomento rimangano ad un livello piuttosto superficiale[81].

II.4.5 Educazione

L'erogazione di un servizio scolastico di qualità rappresenta oggi una sfida con la quale ogni Paese in via di sviluppo deve confrontarsi. Negli ultimi anni la promozione dello sviluppo umano e sociale attraverso l'educazione è divenuta un topos onnipresente all'interno dei dibattiti in seno al GCC, che muove dall'assunto che, in assenza di un'offerta didattica soddisfacente e aderente ai bisogni della società, il dislivello tra i Paesi Arabi ed il resto del mondo può solamente essere destinato a crescere[82]. Inoltre, ritenendo che un sistema educativo efficiente possa rivelarsi uno strumento di fondamentale importanza ai fini del progresso economico, i Paesi del GCC si sono di recente impegnati in un'opera di revisione delle proprie attitudini nei confronti del settore, aumentando le spese e gli investimenti ad esso destinati. La spesa del governo destinata all'educazione è cresciuta infatti dal 12.7% del 1985 al 19.3% del 2008. Più nello specifico, gli Emirati Arabi Uniti sono passati dal destinare all'educazione il 10.4% delle loro spese totali nel 1985 a spendere il 27.2%; allo stesso modo l'Arabia Saudita è passata dal 10.1% al 19.3% nel corso del medesimo periodo[83]. Le spese dei governi in educazione stanno in effetti dando i loro frutti: il Kuwait rappresenta oggi il Paese del GCC con il più alto tasso di alfabetizzazione (94.6%), piazzandosi al 76° posto nella classifica dei Paesi con il

[81] Rym Ayadi e Salim Gadi, *Trade and Investment Cooperation between the EU and the Gulf Cooperation Council: Current trends and future prospects, Sharaka Conceptual Papers*, n. 3, dicembre 2012, 6.
[82] Michael Bauer e Christian Koch, *Promoting EU-GCC Cooperation in Higher Education*, al-Jisr Working Papers (Dubai: Gulf Research Centre, 2009), 3.
[83] *World Bank, Government Spending on Education as % of Total Government Expenditure*, da: http://data.worldbank.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GB.ZS]

maggiore tasso di alfabetizzazione al mondo, seguito del Qatar con il 93.1% e gli Emirati Arabi Uniti al 98° posto con il 90%[84].

L'Unione Europea, dal suo canto, si pone da sempre come garante del dialogo interculturale, facendosi promotrice di innumerevoli iniziative nel campo dell'educazione e della formazione legate alla mobilità di studenti sia all'interno dei propri confini regionali, sia al di fuori di essi. I progetti di mobilità extraeuropea promossi dall'Unione Europea hanno cominciato a diffondersi soltanto nella seconda metà degli anni '90, e ad essi sono state destinate cifre assolutamente trascurabili se messe a paragone con le spese che l'UE sostiene[85] per finanziare i progetti di mobilità studentesca all'interno dei suoi stessi confini[86].

I Paesi del GCC, tuttavia, non sono mai stati coinvolti in questo genere di iniziative, forse più per negligenza che per una reale motivazione strategica. Le spese estere dell'Unione Europea destinate all'educazione sono state indirizzate per la gran parte in Asia, con la Cina e il Giappone che si riconfermano, anche in questo ambito, destinatari privilegiati dei suoi aiuti[87].

L'unica iniziativa presa dall'Unione Europea nell'ambito dell'educazione ad essere aperta a studenti provenienti dai Paesi del Golfo Pesico fu l'Euro-Arab Management School (EAMS), lanciata nel 1995; gli 8.3 milioni di euro destinati al progetto avevano come scopo quello di finanziare lo sviluppo della Euro-Arab Management School di Granada, in Spagna; la scelta di Granada quale sede non era certo del tutto casuale: essa si trova, per così dire, al confine tra i due mondi, testimone di un passato glorioso di relazioni e rapporti sociali, e si poneva dunque come elemento di continuità, come desiderio di riscatto e volontà di rilancio di relazioni e scambi culturali tra le due realtà[88]. Il Processo di Barcellona del 1995

---

[84] UNDP, *Human Developement Report 2013, The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World*, da http://hdr.undp.org/en/media/HDR2013_EN_Summary.pdf

[85] L'Unione Europea ha destinato nel 2012 l'equivalente del 5.4% del suo PIL complessivo all'educazione pubblica, con una spesa media di 6.504€ annui per studente (2009). [Fonte: Educational expenditure statistics, European Commmission, eurostat, da http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/index.php/Educational_expenditure_statistics#Further_Eurostat_information]

[86] Sybille Reichert e Bernd Wächter, *The Globalisation of Education and Training: Recommendations for a Coherent Response of the European Union*, Study commissioned by the Directorate-General for Education and Culture, European Commission, September 2000, 38.

[87] Giacomo Luciani, Gerd Nonneman e Rodney Wilson, *EU-GCC Co-operation in the Field of Education*, (Firenze: European University Institute, Roberth Schuman Centre For Advanced Studies, 2002), 4.

[88] Luciani, Nonneman e Wilson, *EU-GCC Co-operation*, 6.

fornì un ulteriore stimolo alla Euro-Arab Mangement School, alla quale ci si riferì all'interno di quest'ultimo come «Strumento utile per il rafforzamento del ruolo dell'educazione nella regione[89]».

La risposta da parte dei Paesi del GCC a questo programma quinquennale è stata tuttavia senza dubbio deludente rispetto alle aspettative iniziali: complessivamente si è registrata la presenza di un unico laureato proveniente dal Kuwait e di due provenienti dall'Arabia Saudita. Le motivazioni alle spalle di questo fallimento risiedono sicuramente nella scarsa diffusione di informazioni rispetto a questo tipo di iniziative e alla consolidata tradizione per i giovani benestanti di recarsi negli Stati Uniti per frequentare programmi di MBA[90].

Nel maggio del 2007, all'interno del 17° Consiglio Ministeriale Congiunto è stata ribadita l'urgenza di «Trovare soluzioni politiche in grado di rafforzare la cooperazione […] tra le università di entrambe le regioni[91]», tenendo bene in considerazione che le scelte educative hanno bisogno di armonizzarsi perfettamente con le condizioni di vita e sociali del Paese, come gli innumerevoli tentativi di importazione di soluzioni educative standard falliti nel passato hanno dimostrato[92]. Affinché la cooperazione e lo scambio si rivelino fruttuosi e vantaggiosi per entrambe le parti, è inoltre di fondamentale importanza concentrarsi sugli scambi interregionali: un buon punto d'inizio nel rafforzamento delle relazioni bilaterali potrebbe essere proprio l'allargamento della partecipazione agli scambi promossi a fini didattici anche a Paesi non membri dell'Unione Europea; il GCC, da parte sua, dovrebbe cercare di aprirsi maggiormente a questo tipo di iniziative, nel tentativo di far crescere la consapevolezza e la conoscenza dell'Europa presso i suoi cittadini, e viceversa[93], tenendo bene a mente che, sebbene l'educazione sia una prerogativa nazionale, un potenziamento delle politiche di cooperazione tra UE e GCC relative

---

[89] La Dichiarazione di Barcellona affermava che «La partnership Euro-Mediterranea deve contribuire al rafforzamento del ruolo dell'educazione all'interno della regione, riservando un'attenzione particolare ai partner mediterranei […] La Euro-Arab Business School di Granada e la Fondazione Europea di Torino contribuiranno a questa cooperazione», da http://ec.europa.eu/research/iscp/pdf/barcelona_declaration.pdf

[90] Luciani, Nonneman e Wilson, *EU-GCC Co-operation*, 6.

[91] *17th GCC-EU Joint Council and Ministerial Meeting* (Ryiadh, 8 May 2007), Joint Communiqué, 3, da http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressData/en/er/94036.pdf

[92] Michael Bauer e Christian Koch, *Promoting EU-GCC Cooperation in Higher Education*, al-Jisr Working Papers (Dubai: Gulf Research Centre, 2009), 3.

[93] Bauer e Koch, *Promoting EU-GCC Co-operation*, 5.

ad essa potrebbe fornire una valida cornice all'interno della quale inscrivere tentativi di cooperazione su tutti i livelli.

II.4.6 Diritti umani

La situazione dei diritti umani in Medio Oriente è sempre più spesso al centro dei dibattiti internazionali riguardo al rispetto e alla tutela degli stessi; le critiche più aspre vengono mosse dalla comunità internazionale all'Arabia Saudita e al Bahrain; Gerd Nonneman osserva tuttavia la necessità di valutare questi giudizi in prospettiva, dal momento che la situazione in Arabia Saudita è sì la più preoccupante del Golfo per quanto concerne i diritti umani, ma non è in alcun modo paragonabile a quella della Corea del Nord, Cina, Myanmar o innumerevoli Paesi dell'Africa[94].

Alcune questioni, ad esempio quella della pena di morte, raggiungerebbero risultati deludenti nel dialogo bilaterale principalmente a causa della profonda diversità sociale e culturale che caratterizza le due parti interessate. Tuttavia altre questioni, quella dell'emancipazione femminile e della completa integrazione delle donne nella vita sociale, culturale, lavorativa in primis, sono spesso motivo di accesi dibattiti nei circoli intellettuali e non solo, e rappresenterebbero senza dubbio ambiti all'interno dei quali l'Unione Europea potrebbe fornire un contributo importante avanzando soluzioni valide e sensate.

Le discussioni relative al tema dei diritti umani all'interno dei Paesi del Golfo sono anche all'interno del Golfo stesso tra le più vivaci e stimolanti; tuttavia i Paesi del GCC sono, per loro stessa natura, Paesi estremamente diversi tra loro, e voler pervenire a delle soluzioni comuni e condivise a livello regionale significherebbe obbligatoriamente appiattire le sfumature e le diversità di una società così variegata, tralasciando le criticità proprie di ciascun Paese. Sono proprio queste le ragioni per cui l'Unione Europea si è trovata a dover scendere a patti con l'impossibilità di attuare una strategia unitaria nella regione, che, anche a causa della difficoltà del tema, ha richiesto man mano approcci e politiche pensate su misura.

---

[94] Gerd Nonneman, *Governance, Human Rights and the case for Political Adaptation in the Gulf: Issues in the EU-GCC Political Dialogue* (Firenze: European University Institute, Roberth Schuman Centre For Advanced Studies, 2001), 17.

La tematica dei diritti umani fu al centro dei dialoghi del 21° Consiglio Congiunto EU-GCC svoltosi il 20 aprile 2011 ad Abu Dhabi[95]; esso si focalizzò sui singoli Paesi anziché sulla regione più in generale.

L'Arabia Saudita, ad esempio, può essere considerata come uno dei Paesi Arabi nei quali il rispetto dei diritti umani si attesta ancora oggi a livelli minimi; nel Paese si perpetrano violazioni dei diritti umani in innumerevoli ambiti differenti; le questioni relative al ruolo della donna sono da sempre le più dibattute, sebbene negli ultimi anni il Paese si stia assestando su posizioni più accomodanti al riguardo, concedendo, seppure con molta parsimonia, maggiore libertà di partecipazione politica e un migliore trattamento. In particolare, uno dei temi più spinosi riguardanti lo status della donna era il divieto di guidare l'auto; anni ed anni di richieste inascoltate dal governo si sono trasformati nel settembre del 2007 in una petizione trasmessa al re dalla Associazione per la Protezione e la Difesa dei Diritti delle Donne in Arabia Saudita con la richiesta della rettifica di tale divieto; nonostante le innumerevoli ondate di proteste, tutte severamente represse dal governo, le donne saudite non sono riuscite ad oggi ad ottenere alcuna concessione da parte del governo[96].

Nello stesso Paese c'è un'altra questione relativa alla tutela dei diritti umani da sempre al centro della scena: si tratta della pena di morte. L'Arabia Saudita fu accusata più volte di compiere esecuzioni capitali nella mancata osservanza delle regole internazionali; per valutare l'entità del problema ci basti pensare che nel periodo 2007-2010 243 persone sono state giustiziate in Arabia Saudita, e 79 solo durante lo scorso anno[97].

Le politiche dell'Unione Europea relative alla pena di morte sono estremamente chiare: le campagne in favore della sua abolizione sono state

---

[95] *Joint Communiqué: 21st EU-GCC Joint Council and Ministerial Meeting*, Abu Dhabi, 20 aprile 2011, da http://www.eu-un.europa.eu/articles/fr/article_10970_fr.htm

[96] U.S. Department of State, *2008 Human Rights Report: Saudi Arabia*, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, 25 febbraio 2009, da http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/2008/nea/119126.htm

[97] Fonte: Amnesty International

numerosissime, e a partire dal 1994 sono stati portati avanti oltre 50 progetti in tutto il mondo, con una spesa complessiva di oltre 33 milioni di euro[98].

Nonostante la sua ormai lunga e consolidata presenza nella regione e nonostante gli sforzi in cui essa si è prodigata in favore della tutela dei diritti umani, un possibile intervento dell'Unione Europea in materia è ancora visto dagli abitanti delle regione con estrema diffidenza; infatti, mentre le élite al potere e la popolazione scolarizzata strizzano l'occhio alla presenza e agli scambi con l'Occidente, di cui si sentono, in un certo qual modo, parte, una più ampia fetta della popolazione, che ingloba al suo interno i ceti meno abbienti e la borghesia conservatrice, guarda all'Occidente come ad una potenziale minaccia continua alle tradizioni della regione e dei Paesi che vi fanno parte. Questi differenti punti di vista sono in continua collusione, e tale disaccordo si riflette obbligatoriamente anche sulle diverse attitudini rispetto alla questione dei diritti umani[99].

II.5 Accordo di Cooperazione, 1988-2013: un bilancio

La ricorrenza del venticinquesimo anno dalla firma dell'Accordo di Cooperazione ci fornisce uno spunto interessante per tentare di esaminare più in profondità lo status della cooperazione tra i Paesi del GCC e l'Unione Europea ad un quarto di secolo dalla sua istituzionalizzazione. Un elemento che salta immediatamente all'occhio è la mancanza di spontaneità che pervade ancora oggi ogni aspetto della cooperazione: le relazioni GCC-EU, lungi dall'essere mosse da una sincera volontà, una mutua apertura al dialogo e un sistema di valori condiviso, trovano la loro ragion d'essere unicamente nei reciproci tornaconto politici ed interessi economici. Questa attitudine si può respirare a tutti i livelli della cooperazione, ivi compreso nell'incongruenza tra il clima entusiasta e propositivo

[98] *The EU and the abolition of the death penalty in the world*, EU Press Release Database, Bruxelles, 10 ottobre 2011, da http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-11-669_en.htm.
[99] Gerd Nonneman, *Governance, Human Rights and the Case for Political Adaptation in the Gulf: Issues in the EU-GCC Political Dialogue* (Firenze: European University Institute, Roberth Schuman Centre For Advanced Studies, 2001), 4.

che regna durante gli incontri congiunti e gli effettivi frutti che la cooperazione oggi, a distanza di venticinque anni, è riuscita a raccogliere[100].

Sebbene le due regioni non siano *così* lontane fisicamente, la distanza che le separa sembra essere alle volte incolmabile; questa percezione è certamente imputabile alla presenza di un "muro" invisibile che opera a livello culturale. La persuasione che fenomeni tradizionalmente legati all'Occidente, uno su tutti la globalizzazione, non siano in grado di penetrare in alcun modo all'interno del tessuto di società considerate così chiuse come quelle del Golfo, è ormai ben radicata. La verità è che nel Golfo Persico la globalizzazione, più che essere stata importata come un blocco monolitico di tradizioni e stili di vita mutuati passivamente dall'Occidente, si è adattata e fusa con il tradizionalismo proprio dell'area; le due dimensioni principali con cui essa non può esimersi dal fare i conti sono qui i concetti di ideologia e di legame parentale: in nessun altro luogo come nel Golfo Persico le norme sociali, l'economia e la religione si intrecciano in maniera insolubile nel tessuto sociale disegnando quelle criticità che ancora oggi portano a percepire la realtà dei Paesi del GCC come diversa e impenetrabile[101]. Questa percepita distanza culturale è anche una delle ragioni alle quali imputare la deludente risposta ai tentativi di coordinamento e sincronizzazione con l'Unione Europea, la lentezza dei negoziati e l'andamento incerto e altalenante delle relazioni entro i due attori.

I dati analizzati nel corso dei due capitoli precedenti hanno dimostrato inoltre come i Paesi del GCC sarebbero teoricamente in possesso degli strumenti e delle qualità necessarie per poter divenire sotto molti aspetti partner strategici irrinunciabili per l'Unione Europea. Innanzitutto per via delle loro possibilità economiche e strategiche: secondo il bollettino relativo allo scorso anno diffuso dalla British Petroleum, i Paesi del Golfo custodiscono il 48.4% delle riserve mondiali accertate di petrolio[102]. Secondariamente, la posizione geografica che occupa, ci permette di pensare al Golfo Persico come ad un vero e proprio ponte verso una

---

[100] B. Khader, *Le Relazioni UE-CCG: un breve bilancio degli ultimi venticinque anni (1981-2006)*, in Aliboni, R. (a cura di), *Il Golfo e l'Unione Europea, Rapporti economici e di sicurezza*, Roma, Quaderni IAI-Istituto Affari Internazionali, 2007, p. 63.

[101] John W. Fox, Nada Mourtada-Sabbah, Mohammed al-Mutawa, "Traditionalism globalized or globalization traditionalized?", in John W. Fox, Nada Mourtada-Sabbah e Mohammed al-Mutawa, *Globalization and the Gulf* (Londra: Routledge, 2006), 9.

[102] *BP Statistical Review of World Energy*, June 2013, da http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/statisticalreview/statistical_review_of_world_energy_2013.pdf

regione, l'Asia, verso la quale le mire dell'Unione Europea sembrano tendere con sempre maggiore convinzione. Il mito condiviso, inoltre, che vede il GCC come uno scrigno di tradizionalismo e arretratezza relegata all'interno dei propri confini regionali è stato prontamente smentito: come sottolineato in precedenza, negli ultimi venticinque anni i Paesi del Golfo si sono impegnati per conseguire una diversificazione economica che permettesse loro di scendere a patti con i rischi legati ad un'economia dipendente da un unico bene, l'economia propria degli stati cosiddetti *rentier*, e di aprirsi maggiormente al commercio internazionale; questo dato è confermato anche dalla loro volontà di legarsi in un'unione doganale, l'assenza della quale costituiva uno dei principali motivi dello stallo dei negoziati relativi all'istituzione di un'area di libero scambio[103].

Per concludere questa breve presentazione dei principali ostacoli che hanno impedito alla cooperazione UE-GCC di divenire «Una base sicura per la cooperazione[104]», possiamo affermare, prendendo in prestito le parole di Giacomo Luciani, che essa, ad oggi, «Non riflette né la vicinanza geografica, né i legami vitali esistenti tra le due parti nei diversi ambiti»[105]; le cause per cui, ad un quarto di secolo dalla sua istituzione, la Cooperazione EU-GCC non smette di sollevare dubbi circa la sua effettività, sono innumerevoli e di diverso ordine; una delle principali, se non la più importante, risiede nella profonda diversità in struttura e intenti delle due organizzazioni; come non si è mancato di far notare nel corso dei capitoli precedenti, esse muovono da interessi di ordini assolutamente differenti. Mentre l'Unione Europea nasce come un'organizzazione a vocazione prettamente economica, che nel corso della sua storia è riuscita ad imporsi anche come istituzione politica e di sicurezza, il GCC si è originato come un patto di sicurezza, al cui interno tuttavia l'individualismo dei singoli stati rimane assolutamente intatto.

Altre motivazioni da tenere in considerazione sono quelle storiche: il Golfo Persico è da sempre stato percepito dall'Europa come un'area profondamente legata

---

[103] B. Khader, *Le Relazioni UE-CCG: un breve bilancio degli ultimi venticinque anni (1981-2006),* in Aliboni, R. (a cura di), *Il Golfo e l'Unione Europea, Rapporti economici e di sicurezza*, Roma, Quaderni IAI-Istituto Affari Internazionali, 2007, p. 64.

[104] EU-GCC Cooperation Agreement, da http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2008/september/tradoc_140300.pdf

[105] Giacomo Luciani e Felix Neugart, *The EU and the GCC. A New partnership*, (Firenze: European University Institute-Robert Schuman Centre for Advanced Studies-Mediterranean Programme Series), 4.

agli interessi strategici statunitensi, il loro "cuscinetto", ed è per questo motivo che l'Europa è da sempre restia ad esporsi completamente, sebbene le sue relazioni commerciali con l'area siano senza dubbio più rilevanti di quelle statunitensi[106].

Infine, una delle ragioni per cui, ad oggi, la cooperazione Golfo Persico-Unione Europea non è ancora riuscita a dare il massimo dei risultati da essa attesi, è senza dubbio imputabile a problemi interni al GCC stesso. L'integrazione tra i sei Paesi (Arabia Saudita, Bahrein, Emirati Arabi Uniti, Kuwait, Oman, Qatar), infatti, sta incontrando innumerevoli ostacoli e difficoltà, sebbene nel 2008 si sia finalmente giunti al varo di un mercato comune che avrebbe dovuto portare all'entrata in vigore del *Khaleeji*, la moneta unica designata a fare il suo ingresso nei Paesi del Golfo, la cui entrata in vigore continua ad essere procrastinata ed è stata recentemente posticipata non oltre il 2020[107]. I potenziali benefici dell'entrata in vigore di una moneta unica sarebbero tuttavia molteplici; tra di essi la riduzione dei costi di transazione, con la conseguente facilitazione delle attività commerciali e finanziarie della regione e lo sviluppo di un mercato regionale di capitali[108].

Nonostante le innumerevoli difficoltà appena elencate, i cambiamenti che si stanno verificando attualmente nel sistema globale sembrano essere in grado di fornire all'Europa come al Golfo degli spunti interessanti per poter rivedere le loro posizioni. Gli Stati Uniti giocano senza dubbio un ruolo cruciale in questo scenario, anche e soprattutto in seguito all'11 settembre e alla Guerra in Iraq; il fallimento del progetto statunitense di instaurare un regime stabile in Iraq ha portato a galla gli ostacoli legati alla presenza di una potenza egemone straniera nell'area, richiedendo un'urgente revisione delle loro posizioni, che potrebbe avere l'effetto di aprire scenari interessanti per una ancora più capillare presenza europea nell'area[109].

---

[106] B. Khader, "Le Relazioni UE-CCG: un breve bilancio degli ultimi venticinque anni (1981-2006)", in Aliboni, R. (a cura di), *Il Golfo e l'Unione Europea, Rapporti economici e di sicurezza* (Roma: Quaderni IAI-Istituto Affari Internazionali, 2007), 35.

[107] http://www.ameinfo.com/gcc-monetary-union-reality-344965

[108] Valeria Talbot, "La UE e il CCG tra libero scambio e integrazione regionale", in Il *Medio Oriente tra boom economico e instabilità*, Quaderni di Relazioni Internazionali ISPI, n.5 (Roma: Egea, 2007), 44.

[109] F. Gregory Gause, "The International Politics of the Gulf", Louise Fawcett, (ed.), *The International Relations of the Middle East* (Oxford: Oxford University Press, 2009), 272-290.

Infine, la presenza sempre più massiccia dell'Asia sui mercati non solo dei Paesi del GCC[110] ma anche delle rive sud del Mediterraneo, potrebbe rappresentare una minaccia concreta tanto per le relazioni tra EU e GCC quanto per il Partenariato Euromediterraneo; nascerebbe pertanto da qui la necessità per l'Europa di riconsiderare le proprie posizioni nell'area, per non correre il rischio di venire soppiantata da Paesi che non condividono con l'area del GCC alcun legame storico, tantomeno i retaggi un passato coloniale fatto di scontri[111].

Lo scenario futuro che si apre di fronte ai nostri occhi, in conclusione, vede i Paesi del Golfo Persico ricoprire un ruolo di crescente rilevanza sul panorama internazionale; a questo proposito, è importante che essi comprendano in che modo sfruttare al meglio il loro vantaggio competitivo al fine di renderlo una garanzia di rendite nella lunga corsa. Già a partire dagli anni scorsi, i Paesi della regione si sono avventurati nell'implementazione di strategie di diversificazione economica volte a potenziare le loro economie e differenziare i loro mercati, con risultati all'altezza delle aspettative; El Beblawi, parlando del futuro del Golfo Persico, invita a riflettere sulla celebre frase di Keynes «Nel lungo termine, siamo tutti morti» e sulla sua completa incompatibilità con l'area geografica in esame. Per i Paesi del Golfo Persico, infatti, il petrolio non è soltanto l'*oggi*; esso può essere verosimilmente anche il domani, ed è proprio qui che i suoi governi sono chiamati a intervenire affinché il loro "regalo della natura" possa trasformarsi in un'assicurazione a lungo termine di benessere e stabilità; il ruolo dell'Unione Europea, in questo scenario, è in continuo divenire[112].

---

[110] La Cina si è distinta negli ultimi anni per una presenza sempre più capillare nei territori del GCC; essa sarebbe infatti interessata a rafforzare i commerci di materie prime che non siano idrocarburi attraverso il raggiungimento di accordi di libero scambio con tutte e sei le monarchie in un futuro prossimo. [Fonte: Christopher M. Davidson, *The Persian Gulf and Pacific Asia: From Indifference to Interdependence* (Londra, Hurst Publishers, 2010), 41.]

[111] B. Khader, "Le Relazioni UE-CCG: un breve bilancio degli ultimi venticinque anni (1981-2006)", in Aliboni, R. (a cura di), *Il Golfo e l'Unione Europea, Rapporti economici e di sicurezza* (Roma: Quaderni IAI-Istituto Affari Internazionali, 2007), 66.

[112] Hazem El Beblawi, "Gulf industrialization in perspective", Jean-François Seznec, Mimi Kirk (ed.), *Industrialization in the Gulf: a Socioeconomic Revolution* (Londra e New York, Routledge, 2102), 195.

III. COUNTRY FOCUS: L'ARABIA SAUDITA TRA STATI UNITI E UNIONE EUROPEA

> *«No Country in the world, with the possible exception of Tibet, has been the object of such misinterpretation and mystification as Saudi Arabia[…][1]»*
>
> Fred Halliday

Se il ruolo che l'Arabia Saudita gioca nei confronti dei suoi vicini regionali è un ruolo di potenza *tout-court*[2], la sua attitudine verso la Penisola Arabica più in generale segue la logica di un principio estremamente elementare: vietare a qualsivoglia altro potere di assumere un ruolo di sostanziale influenza nella regione. È stato seguendo questo preciso assioma che Riyadh è divenuta, con il passare degli anni, leader incontrastata della regione da lei occupata, arrivando a guardare al resto della Penisola come alla sua naturale sfera di influenza. Questa innata predisposizione all'egemonia è riscontrabile anche in seno al GGC, il patto di sicurezza nel quale i Paesi della Penisola Arabica si sono stretti nel 1981, nel cui contesto l'Arabia Saudita recita il ruolo di leader incontrastato[3].

III.1 L'Arabia Saudita: geopolitica e complessità socio-culturali

L'Arabia Saudita, con un'estensione di 2.150.000 km^2, rappresenta, occupando circa l'80% del suo territorio, il Paese più vasto della Penisola Arabica oltre che il secondo più esteso dell'intero mondo arabo dopo l'Algeria. La sua popolazione si attesta tra gli otto e i dodici milioni di abitanti, con circa quattro milioni di abitanti

---

[1] Fred Halliday nella prefazione di Pascal Ménoret, *The Saudi Enigma: A History* (New York: Zed Books, 2005), XI.

[2] L'Arabia Saudita occupa oggi il ventesimo posto nella classifica delle potenze economiche mondiali; il suo PIL costituisce il 45%del PIL totale della regione del Golfo e il 25% di quello dell'area del MENA. [Ministero degli Affari Esteri-Diplomazia Economica Italiana: L'Arabia Saudita, da www.infomercatiesteri.it/public/rapporti/r_99_arabiasaudita.pdf]

[3] F. Gregory Gause III, "The Foreign Policy of Saudi Arabia", in Raymond A. Hinnebush e Anoushiravan Ehteshami, *The Foreign Policies of Middle East States* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, Inc., 2002), 198-199.

migranti in cerca di fortuna nei Paesi limitrofi del Golfo. Il 90% della sua popolazione è costituito da musulmani di rito sunnita, il restante 10% da musulmani professanti il rito sciita, che risiedono soprattutto nelle province orientali del Golfo[4].

La costruzione della moderna Arabia Saudita si può far risalire agli anni che vanno dal 1901 al 1934, durante i quali l'allora monarca ʿAbd al-ʿAziz Al-Saʿud (conosciuto in Occidente con il nome di Ibn Saud), iniziò un processo di unificazione territoriale che culminò, il 18 settembre 1932, nel rilascio di un decreto in funzione del quale le due regioni nelle quali era allora diviso il Paese, quella Hascemita dell'Hijaz e quella del Najd (dall'arabo *Najad*, "altipiano",) sarebbero state fuse, il 23 settembre dello stesso anno, nel nuovo Regno di Arabia Saudita.

A partire dall'inizio del consolidamento della politica del re Ibn Saud, negli anni '20, la modernità e le nuove tecnologie avevano fatto una comparsa solo marginale all'interno del Paese[5]; fino all'alba degli anni '40 l'Arabia Saudita rappresentava infatti, insieme con la Libia, uno dei Paesi più poveri tra i Paesi cosiddetti in via di sviluppo, la cui popolazione, ancora fedele a settarismi e retaggi tribali, era costituita perlopiù da beduini nomadi o semi-nomadi. La sua economia, ben lungi dalla vivacità che la contraddistingue oggi, era allora fortemente legata al pascolo, all'allevamento di cammelli, alla pesca ed all'esportazione di pecore, pellami e datteri, oltre che alle rendite legate al pellegrinaggio verso le città sante dell'Islam[6].

All'indomani della nascita del nuovo Regno, la situazione economica e le prospettive future erano tutt'altro che rosee: il neonato stato era, infatti, fortemente indebitato ed impossibilitato ad ottenere ulteriori crediti; le rendite provenienti dai pellegrinaggi, inoltre, erano in drammatico calo: il numero dei pellegrini scese dai 129.000 del 1926 ai 29.000 del 1932 fino a soli 20.000 dell'anno successivo, gettando l'economia del Paese in gravi difficoltà[7].

---

[4] F. Gregory Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994), 7.
[5] Wayne H. Bowen, *The History of Saudi Arabia* (Westport: Greenwood Publishing Group, 2008) ,99.
[6] M. Riad El-Ghonemy, *Affluence and Poverty in the Middle East*, (Londra: Routledge, 2002), 56.
[7] James Wynbrandt, *A Brief History of Saudi Arabia* (New York: Infobase Publishing, 2010), 187.

La religione era posta a fondamento della società del moderno Regno saudita: il Corano e la Sunna ne rappresentavano, allora come oggi, la Costituzione[8]. L'Arabia Saudita ricopre inoltre un ruolo unico nella storia dell'umanità, in quanto scelta da Allah come luogo in cui Mohammad, il suo Profeta, avrebbe ricevuto la rivelazione finale, il Corano; essa ospita pertanto all'interno dei suoi confini nazionali le due Moschee Sacre, al-Masjid al- Ḥaram e al-Masjid al- Nabawī, situate rispettivamente nelle città di Mecca e Medina.

L'osservanza della legge islamica rappresenta come inevitabile conseguenza la vocazione principale della leadership saudita:

> «Gli obiettivi del Regno dell'Arabia Saudita sono quelli di tenere fede alla Shariʿa e di applicarla in tutti gli ambiti. Esso si impegna inoltre ad utilizzare tutte le risorse - elargite da Allah – ed a prodigarsi in ogni sforzo possibile affinché sia possibile giungere ad uno sviluppo onnicomprensivo e ad un aumento degli standard di vita tali da permettere ai cittadini sauditi di vivere in sicurezza e prosperità»[9].

L'Arabia Saudita moderna è modellata sullo stampo dello stato islamico del settimo secolo: la sua costituzione coincide con il Corano e la Shariʿa, o Legge islamica, si trova alla base del suo sistema legale. L'Arabia Saudita rappresenta nell'immaginario collettivo il Paese che osserva la tradizione islamica più conservatrice e rigorosa dell'area geografica di nostro interesse, rimasta intatta dal diciottesimo secolo: a causa dei suoi retaggi storici, il Paese si auto-proclama guardiano dell'Islam e dei valori islamici non solo all'interno dei propri confini nazionali ma del mondo intero. La forma dominante del rito islamico sunnita è conosciuta in Arabia Saudita con il nome di Wahhabismo. Si tratta di un movimento che, muovendo dagli insegnamenti di Muhammad Ibn ʿAbd al-Wahhāb (1703-1792), anela a riportare l'Islam alla sua forma originaria e incontaminata, scevra del lassismo morale e della corruzione spirituale propria delle sue forme più moderne,

---

[8] L'Articolo 1 della Legge Fondamentale saudita del 1992 recita che «Il Regno dell'Arabia Saudita è uno stato sovrano islamico la cui religione ufficiale è l'Islam; il Libro di Dio e la Sunna del suo Profeta […] sono la sua costituzione […]»; l'Articolo 7 che «Il Governo dell'Arabia Saudita prende i suoi poteri dal Sacro Corano e dalla Sunna del Profeta». [*Dustūr al-Mamlaka al-Arabiya al-Saʿūdiyya,* da http://www.saudi.gov]

[9] Custodian of the two Holy Mosques King Fahd Bin Abdulaziz. Cited in the Ministry of Information. 1997:63, da Mamarinta P. Mababaya, *The Role of Multinational Companies in the Middle East: The Case of Saudi Arabia* (Boca Raton, FL: Universal Publishers, 2002), 36.

che sfocia spesso in un puritanesimo rigoroso che condanna ogni tentativo di adeguamento della religione alla modernità[10].

In Arabia Saudita l'Islam non è soltanto una religione: è uno stile di vita; per questa ragione, il ruolo giocato dall'élite religiosa è assolutamente imprescindibile: gli *ʿUlamā*[11] ed i loro pensieri sono alla base del tessuto sociale e della legittimità del regime[12]; le relazioni tra gli *ʿUlamā* e il governo si basano proprio sull'interdipendenza: il ruolo di questi ultimi, infatti, è strumentale alla legittimazione della monarchia[13].

Il dibattito riguardo al peso che l'establishment religioso ha nel Paese è uno dei più vivaci: da una parte c'è chi sostiene che esso sia effettivamente in possesso degli strumenti necessari ad esercitare influenza ed imporre il proprio veto; dall'altra, c'è chi ritiene che il suo potere sia andato inesorabilmente scemando rispetto ai tempi passati. Ciò che è certo, in questo contesto, è che il regime saudita si riferisce spesso ai leader religiosi per avere il benestare sulle proprie decisioni: nessuna decisione di politica estera nella storia dell'Arabia Saudita è stata presa senza che gli *ʿUlamā* fossero conniventi con il potere centrale[14].

L'Arabia Saudita è oggi formalmente una monarchia assoluta, retta dal 1995 dal sovrano ʿAbd Allāh bin ʿAbd al-ʿAzīz Āl-Saʿūd (in Occidente ʿAbd Allāh o Abdullah), che concentra in sé potere legislativo, esecutivo e giudiziario; le dinamiche di governo del Paese non hanno subìto, durante le varie tappe che hanno scandito la storia dell'Arabia Saudita moderna, modifiche sostanziali: il Paese si basa ancora sulle alleanze strategiche che la famiglia reale ha stipulato nel corso dei secoli con leader religiosi e tribali, che ne garantiscono la sopravvivenza e continuità, e ci restituiscono l'immagine di un ambiente politico relativamente statico e settario[15].

---

[10] Hans Küng, *Islam: Passato, presente e futuro* (Milano: Rizzoli, 2007), 594.
[11] Letteralmente "I saggi", "coloro che sanno", incarnano i più alti conoscitori musulmani delle scienze religiose.
[12] Baghat Korany e Ali E. Hillal Dessouki (ed.), *The Foreign Policies of the Arab States: the Challenge of Globalization* (Il Cairo: The American University in Cairo Press, 2010), 358.
[13] Monsoor Jasseem Alshamsi, *Islam and Political Reform in Saudi Arabia: the Quest for Political Change and Reform* (Londra: Routledge, 2010), 217.
[14] Gause III, "The Foreign Policy of Saudi Arabia", in Hinnebush, *The Foreign Policies of Middle East States*, 205.
[15] Tim Niblock, *Saudi Arabia: Power, Legitimacy and Survival* (New York: Routledge, 2006).

III.1.1 Il *"dono della natura"* e la trasformazione dell'economia saudita

III.1.1.1 Il petrolio in Arabia Saudita

La crisi finanziaria mondiale del quadriennio 1929-1933 ha avuto, tra gli altri, l'effetto di ridurre l'afflusso di pellegrini provenienti dalle zone del subcontinente indiano e dall'Indonesia nel Paese, provocando una sensibile diminuzione di una delle poche fonti di entrate nelle casse statali; bisognò attendere soltanto un anno, tuttavia, affinché il destino dell'Arabia Saudita si modificasse irreversibilmente: fu infatti nel 1933 che nacque l'industria petrolifera nazionale saudita, al giorno d'oggi la più grande del mondo[16].

Nel 1932 il colosso Standard Oil Company of California (SOCAL), perforando in profondità nel territorio del Bahrain, rinvenne per la prima volta il petrolio nella Penisola Arabica; dal momento che il Bahrain non ne costituisce che il naturale prolungamento, gli esploratori della SOCAL decisero di avventurarsi nella regione di Al-Aḥsāʿ, nell'attuale provincia orientale saudita di al-Shariqiyya.

La concessione vacante venne elargita da Ibn Saud ad una compagnia creata *ad hoc* per l'occasione, la California-Arabian Standard Oil Company (CASOC). Nel 1933, durante quello che possiamo considerare a tutti gli effetti come un *annus mirabilis* per le sorti del Paese, il monarca concesse alla CASOC di esplorare la totalità del sottosuolo saudita, con l'unica eccezione della regione dell'Hijaz. L'accordo stipulato prevedeva che la compagnia versasse allo Stato una quota annuale di 5.000 sterline fino a che il petrolio non fosse stato trovato, e, in seguito alla sua scoperta, lo sovvenzionasse con oltre 250.000 sterline[17]. Nel 1944, la CASOC si aprì all'ingresso di due compagnie americane, la Standard Oil Company of New Jersey (oggi EXXON Mobil) e quella che oggi è la Mobil Oil, per dar vita, nel gennaio dello stesso anno, alla Arabian American Oil Company (Aramco), che ha operato per decenni nell'industria petrolifera saudita[18].

Con l'intensificarsi delle attività di perforazione, l'inevitabile aumento della produzione e la conseguente impennata delle rendite, l'Arabia Saudita sentì sempre più urgente il bisogno di rinegoziare la propria partecipazione all'interno della

---

[16] Mababaya, *The Role of Multinational Companies,* 50.
[17] Olivier Da Lage, *Géopolitique de l'Arabie Saoudite* (Bruxelles: Éditions Complexe, 2006), 50.
[18] Toyin Falola, *The Politics of the Global Oil Industry: An Introduction* (Westport: GreenWood Publishing Group, 2005), 55.

compagnia. Fino ad allora infatti i sauditi incassavano 21 centesimi di dollaro per ciascun barile di petrolio prodotto, che veniva a sua volta immesso sul mercato statunitense e commercializzato per oltre 2 dollari cadauno.

Il primo passo verso la spartizione delle rendite fu compiuto nel 1950, allorché il governo saudita riuscì a negoziare un accordo che gli concedeva il 20% delle quote della compagnia; l'anno successivo i sauditi riuscirono a strappare delle concessioni ben più generose: un *fifty-fifty agreement* vincolava la Aramco a versare al governo saudita la metà dei suoi incassi. Nel 1972, al termine dei negoziati, Riyadh avrebbe ottenuto il 25% del capitale dell'Aramco fino a giungere al 60% dell'anno successivo. Furono però le diseguaglianze ancora tangibili tra la superpotenza d'oltre oceano e l'Arabia Saudita a spianare la strada verso i primi tentativi da parte di quest'ultima di nazionalizzare l'industria petrolifera nazionale[19].

Il percorso verso tale nazionalizzazione, tuttavia, procedette in maniera estremamente lenta e cauta: era interesse dei sauditi, infatti, non inimicarsi l'America né tantomeno rischiare in alcun modo di incrinare le proprie relazioni con Washington. Nel corso degli anni '70, l'allora monarca Khālid ibn ʿAbd alʿAzīz Āl Suʿūd procedette alla fondazione della Saudi Aramco al fine di sottrarre gradualmente brandelli della vecchia Aramco dal possesso statunitense; il lento processo di appropriazione si concluse nel 1980, con il riacquisto da parte saudita del capitale dell'Aramco, suggellato anni dopo, nel 1988, dal cambio di nome in Saudi Aramco a testimonianza della transizione appena avvenuta[20].

La nazionalizzazione saudita dell'industria petrolifera si è rivelata, in ultima analisi, una delle nazionalizzazioni più riuscite di ogni tempo; la sua gradualità e progressività hanno permesso di non intaccare né compromettere nella lunga corsa le relazioni di vitale interdipendenza già allora in piedi tra gli Stati Uniti e i sauditi. Le relazioni che Washington intratteneva con questo Paese, infatti, non potevano essere in alcun modo assimilate a quelle che esso aveva intavolato con nessun altro Paese produttore prima di allora, dal momento che il benessere che i sauditi custodivano nel loro sottosuolo rappresentava indubbiamente un *unicum* a livello mondiale; era pertanto negli interessi della Casa Bianca non compiere alcun gesto che potesse

[19] Robert Vitalis, *America's Kingdom, Mythmaking on the Saudi Oil Frontier* (Stanford: Stanford University Press, 2007), 134.
[20] T. Falola, *The Politics of the Global Oil Industry*, 55.

compromettere o minacciare la produzione e l'erogazione di petrolio da parte dell'Arabia Saudita, producendo effetti disastrosi non solo sulla loro economia ma anche sul funzionamento del sistema mondiale stesso[21].

Il conseguente ingresso nel Paese di sensazionali ricavi provenienti dalla vendita all'estero del petrolio permisero alla dinastia Al-Saʿud di poter avviare programmi di sviluppo e modernizzazione del Paese su larga scala. Nel corso degli anni '60 lo Stato si rese artefice dell'implementazione di innumerevoli iniziative volte al miglioramento del welfare sociale: iniziative negli ambiti dell'agricoltura, della salute e dell'educazione[22], solo per citarne alcune, spianarono la strada verso un cambiamento radicale dell'economia e della società saudita.

III.1.1.2 L'economia saudita e la sfida della diversificazione economica

La svolta epocale del 1933 ha permesso all'Arabia Saudita di perseguire un progresso economico sensazionale in un lasso di tempo estremamente breve, consentendole, in meno di trent'anni, di trasformare la propria economia da un'economia prettamente di sussistenza ad un sistema economico florido gravitante attorno alle rendite della neonata industria petrolifera.

Gli introiti delle vendite del petrolio nei mercati esteri sono state utilizzate dal governo per assicurarsi una base solida da usare come trampolino di lancio per lo sviluppo, la diversificazione e modernizzazione delle economie, l'incoraggiamento dell'iniziativa dei privati, il potenziamento dei settori di esplorazione, trasporto e raffinazione del petrolio[23].

---

[21] T. Falola, *The Politics of the Global Oil Industry*, 56.

[22] Maisel, S. e John A. Shoup (ed.*), Saudi Arabia and the Gulf Arab States Today, An Encyclopaedia of life in the Arab States Today* (Westport e Londra: Greenwood Press, 2009), 393-394.

[23] L'industria del petrolio è generalmente suddivisa a sua volta in tre settori minori, denominati in inglese *upstream*, *midstream* e *downstream*. La prima definizione si riferisce al settore dell'esplorazione e della produzione (E&P), dunque nella ricerca dei campi petroliferi e le operazioni collegate al trasporto del petrolio in superficie; il settore cosiddetto *midstream* riguarda invece il trasporto (attraverso condotte, per via ferroviaria o attraverso autocisterne), stoccaggio, e commercio all'ingrosso di prodotti petroliferi grezzi o raffinati. Infine, il downstream si riferisce generalmente alle attività che vanno dalla raffinazione e la processazione dei gas naturali, fino a giungere alle attività di marketing e distribuzione dei prodotti derivati dal petrolio grezzo e dai gas naturali (quindi benzina, gasolio, cherosene, JP-5, olio combustibile, lubrificanti, cere, asfalto, gas naturale, petrolchimici). [Da Charlotte J. Wright e Rebecca A. Gallun, *International Petroleum Accounting* (Tulsa, OK: PennWell Books, 2005), 155.]

La diversificazione economica, in Arabia Saudita come nel resto del Medio Oriente, muoveva dalla necessità di emancipare l'economia del Paese dalla stringente dipendenza dagli introiti petroliferi; il Ministro saudita del Commercio Osama Jafaar Faiqh sottolineò che la consapevolezza del governo circa l'esauribilità del greggio avrebbe dovuto fungere da spinta verso uno sviluppo conseguito attraverso la diversificazione della base economica e delle fonti di rendita[24].

Le performances dell'economia saudita, nonostante le ingenti spese di cui il governo si è fatto carico negli ultimi decenni, ci restituiscono l'immagine di un Paese non ancora assimilabile in alcun modo ai giganti mondiali, come gli USA e il Giappone, e le cui performances risultano in ogni caso deludenti rispetto a quelle di Paesi minori come il Belgio o la Svizzera. Le motivazioni alla base delle prestazioni ancora oggi insoddisfacenti dell'economia saudita sono riscontrabili, secondo Ramady, nel successo solo parziale della diversificazione economica[25].

Fu a partire dall'indomani delle crisi petrolifere degli anni '70[26], infatti, che lo sviluppo economico e sociale del Paese venne affidato a piani di sviluppo quinquennali. Man mano che l'economia si espandeva e diveniva sempre più complessa ed esigente, i processi di decision-making richiedevano il ricorso a strumenti sempre più puntuali e sofisticati, oltre che in grado di adattarsi alle esigenze di un Paese in continua trasformazione: con l'accrescimento dell'importanza del settore privato, infatti, si richiese il passaggio da piani di sviluppo di tipo *Direttivo* a piani di sviluppo di tipo *Indicativo*; la differenza sostanziale risiedeva nel fatto che, laddove nel primo caso lo stato stabiliva delle quote e requisiti di uscita obbligatori, nel secondo esso faceva ricorso a influenza, sussidi, garanzie, tasse ma senza costrizioni di alcun tipo[27].

L'impegno dell'Arabia Saudita nell'implementazione dei piani quinquennali non trova eguali in nessun altro Paese in via di sviluppo, né tantomeno nel resto del Medio Oriente; nonostante ciò, gli esiti hanno deluso le aspettative iniziali. Il primo piano quinquennale fu introdotto in Arabia Saudita proprio all'indomani

---

[24] Saudi Gazette, 20 ottobre 1997, da: Mababaya, *The Role of Multinational Companies*, 42.
[25] Mohamed A. Ramady, *The Saudi Arabian Economy: Policies, Achievements and Challenges* (Berlino: Springer, 2010), 28.
[26] Un approfondimento è fornito nel Cap. I.1.2
[27] Ramady, *The Saudi Arabian Economy*, 22-23. Per un approfondimento sui Piani di sviluppo quinquennale si veda anche Alec Nove, *The New Palgrave: A Dictionary of Economics* (Basingstoke: Plagrave MacMillian, 1998), Vol. III , 879.

dell'impennata dei prezzi del greggio degli anni '70, inscrivendosi in una fase dell'economia saudita, quella che va dal 1970 al 1985, in cui le strategie di sviluppo e modernizzazione del Paese sembravano essere legate inestricabilmente al concetto di trasformazione economica[28].

Il filo rosso che unisce i nove piani quinquennali che si sono susseguiti nella storia delle politiche economiche saudite, viene rintracciato da Anthony Cordesman nei seguenti obiettivi:

- Salvaguardare i valori islamici e la Shari'a;
- Difendere la fede nella nazione, raggiungere la sicurezza e la stabilità sociale, rafforzare i valori si appartenenza nazionale e fedeltà al proprio Paese;
- Migliorare gli standard di vita;
- Sviluppare le risorse umane, aumentare la produttività, sostituire la manodopera estera con la forza-lavoro autoctona;
- Realizzare una crescita uniforme in tutte le regioni del Paese;
- Diversificare la base economica e ridurre la dipendenza dalla produzione e l'esportazione del petrolio […];
- Fornire un ambiente favorevole al rafforzamento dell'iniziativa privata, affinché quest'ultima rappresenti la forza alla base del processo di sviluppo;
- Rafforzare la posizione del Paese sul piano dell'economia internazionale, promuovere l'integrazione economica tra i Paesi membri del GCC e potenziare le operazioni commerciali con gli altri Paesi arabi[29].

Il Primo piano quinquennale lanciato nel 1970 si rivolgeva specialmente alle infrastrutture, ed aveva come fine ultimo quello di dotare il Regno di servizi più efficienti e aggiornati nell'ambito delle forniture idriche ed elettriche, oltre che nel miglioramento del welfare sociale e delle risorse umane.

---

[28] Tim Niblock e Monica Malik, *The Political Economy of Saudi Arabia* (Londra: Routledge, 2007), 52.

[29] Anthony H. Cordesman (ed.), *Saudi Arabia Enters the Twenty-first Century: The Political, Foreign Policy, Economic and Energy Dimensions* (Westport, Greenwood Publishing Group, 2003), Vol. II, 344.

Il secondo piano quinquennale si inscriveva nel quadro dell'impennata dei prezzi del petrolio conseguente al primo embargo petrolifero del 1973; come per il precedente, l'accento era posto sul potenziamento delle infrastrutture, viste come potenziali artefici dell'accelerazione dello sviluppo socioeconomico del Paese. Parallelamente, esso si proponeva di dotare il Regno di una struttura amministrativa e burocratica di stampo moderno, che incoraggiava l'iniziativa privata attraverso speciali fondi a supporto di quest'ultima[30].

Sulla scia dei primi risultati ottenuti dai due precedenti piani quinquennali, il periodo che va dal 1980 al 1984 si rese testimone di cambiamenti estremamente significativi per l'Arabia Saudita; in questi esatti anni, infatti, il Paese cominciò a consolidare sulla scena internazionale la sua posizione di maggior Paese esportatore del mondo, richiedendo un rapido adattamento delle proprie strutture industriali e della manodopera alle esigenze che una posizione così prestigiosa portava con sé; si registrò pertanto una diminuzione della spesa del governo nelle infrastrutture e nell'industrializzazione, a pieno vantaggio delle risorse umane e delle spese rivolte a educazione, salute e servizi sociali.

L'educazione (cui fu dedicato il 33% delle spese totali del quarto piano, a fronte del 18.4% del terzo), appunto, e la salute pubblica (che passò dal 9.8% del terzo piano al 17.7% del quarto) rappresentarono il *leitmotiv* del quarto piano quinquennale (1985-1989); in esso si distinse inoltre una maggiore apertura nei confronti dell'iniziativa privata.

Il quinto piano quinquennale (1990-1995) dovette scontrarsi con la realtà della Guerra del Golfo e con il farsi largo della consapevolezza della volatilità dei mercati petroliferi globali. Laddove lo spazio riservato agli aggiustamenti infrastrutturali sembrava essere definitivamente esaurito, il piano si rivolgeva prevalentemente alla promozione delle risorse umane al fine di creare una forza-lavoro saudita ben formata in grado di tenere testa alla sempre più folta manodopera proveniente dall'estero[31]. I riflettori, tuttavia, cominciavano gradualmente a spostarsi verso

[30] Cordesman (ed.), *Saudi Arabia Enters the Twenty-first Century*, 346.
[31] Dei 7.63 milioni di lavoratori presenti in territorio saudita, circa l'80% proviene dall'estero. [*The World Factbook*, Central Intelligence Agency, da http://ww.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sa.html]

l'iniziativa privata e la mobilitazione del capitale privato, specialmente nei settori della manifattura, finanza, costruzioni e agricoltura[32].

Il sesto piano quinquennale (1996-2000) risentì di gravi deficit di bilancio ereditati dalla Guerra del Golfo. Esso si mosse principalmente in due direzioni: anzitutto incitò l'iniziativa privata ad intervenire in quei settori, su tutti la finanza, le costruzioni, le infrastrutture e i servizi, che erano fino ad allora stati appannaggio esclusivo del governo; secondariamente, si mosse in direzione di una riduzione della dipendenza dalla forza-lavoro straniera. Forte dei risultati ottenuti dalla spesa pubblica nell'educazione e nell'istruzione promossa dai precedenti piani di sviluppo, il Paese poteva ora contare su un numero sempre crescente di sauditi istruiti, che avrebbero permesso al Paese di affrancarsi gradualmente dalla dipendenza dalla forza-lavoro proveniente dall'estero, dando avvio al processo cosiddetto della "saudizzazione" (*Nitaqat*) della forza lavoro[33].

Il settimo piano quinquennale (2000-2004) poneva l'accento sull'urgenza di affrontare i problemi legati alle risorse umane, mettendo momentaneamente da parte le questioni legate agli investimenti nello sviluppo e nel potenziamento delle infrastrutture[34].

L'inedita sinergia tra il settore pubblico e quello privato rappresentava il terreno ideale su cui porre le basi dell'ottavo piano quinquennale di sviluppo (2005-2009). Il settore privato, infatti, era riuscito ad imporsi, aumentando le sue dimensioni e confrontandosi con una serie di sfide che avevano avuto l'effetto di accrescere la sua competitività e il suo ruolo chiave di agevolatore dello sviluppo. Le priorità poste dall'ottavo piano di sviluppo quinquennale riguardavano principalmente l'innalzamento degli standard di vita, la garanzia di disponibilità di impiego per tutti i cittadini sauditi, l'espansione del settore dell'educazione, della salute e dei servizi sociali. La fiducia del governo si concentrava inoltre sui settori chiave dell'economia: industrie strategiche e manifatturiere, industria dei gas naturali, mineraria, turismo e IT[35].

---

[32] Niblock, *The Political Economy*, 104.
[33] Pascal Ménoret, *Sull'Orlo del Vulcano. Il Caso Arabia Saudita* (Milano: Feltrinelli, 2004), 166.
[34] Cordesman (ed.), *Saudi Arabia Enters the Twenty-first Century*, 351.
[35] Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Economy and Planning, *The Eight Development Plan*, 1425-1430-H (2005-2009).

Il nono ed ultimo piano quinquennale (2010-2014), ad oggi ancora in corso, si prefigge come obiettivi principali la diversificazione delle strutture produttive, delle attività economiche, delle esportazioni, attraverso un meccanismo di espansione orizzontale e verticale della base economica. Le maggiori aree di intervento sono individuate nei settori petrolchimico, nell'industria mineraria, farmaceutica, nelle tecnologie, manifatture, turismo, agricoltura[36].

Le politiche indirizzate verso la diversificazione economica intraprese dal governo saudita hanno, in ultima analisi, contribuito a smentire la credenza diffusa che, in uno stato *rentier,* ogni tentativo improntato in direzione della diversificazione economica costituirebbe, virtualmente, un tentativo vano e destinato al fallimento. Sarebbe, tuttavia, sbagliato e controproducente negare che sia stato proprio nelle vaste possibilità economiche che l'esportazione del petrolio ha messo a disposizione del Paese che quest'ultimo ha rintracciato i mezzi necessari per lanciarsi in questo tipo di percorso[37].

III.1.2 L'Arabia Saudita tra *Rentier State* e settore privato

Steffen Hertog, nell'esposizione del modello dello Stato *Rentier*[38] evidenzia tre caratteristiche principali di quest'ultimo:

1. Le rendite provenienti dall'esterno dei confini nazionali hanno l'effetto di ridurre la responsabilità democratica dei regimi, dal momento che questi ultimi non hanno l'esigenza di dover ricorrere alla tassazione domestica; la mancata tassazione sortisce l'effetto di rendere lo stato slegato dalle richieste della popolazione.
2. Uno stato senza tassazione rappresenta, da una parte, uno stato che manca dell'apparato statale necessario alla regolazione dei mercati e in alcuni casi addirittura di strumenti fiscali. D'altra parte esso rappresenta uno stato all'interno del quale la fa da padrone quella che Beblawi definisce *rentier-*

[36] Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Economy and Planning, *Brief Report on the Ninth Development Plan,* 1431/32-1435/36 (2010-2014).
[37] Ménoret, *Sull'Orlo del Vulcano*, 143.
[38] Una definizione di stato *Rentier* è stata fornita nel Cap. I.2.3

mentality[39]: con così tanta ricchezza da ridistribuire attraverso sistemi di distribuzione così anacronistici, il rischio di sprechi è altissimo, e la corruzione all'ordine del giorno.

3. I grandi flussi di rendite nel Paese tendono a trasformare le dimensioni ed il ruolo dello stato, attribuendogli una posizione dominante nell'economia. Con la quasi totalità del potere concentrato nelle proprie mani, lo Stato ha la facoltà di sponsorizzare particolari gruppi d'interesse o addirittura rimuoverne altri[40].

La letteratura legata al ruolo dello stato nei Paesi produttori di petrolio non manca di sottolineare l'importanza della funzione svolta da quest'ultimo e dell'autonomia di cui esso gode rispetto alla società: l'Arabia Saudita è innegabilmente uno stato *rentier*, all'interno del quale lo stato beneficia di autonomia fiscale ed è in grado di impegnarsi in politiche di distribuzione del benessere al fine di assicurarsi il supporto politico dei suoi abitanti.

Dopo le ondate di rendite sensazionali registrate nel corso del decennio precedente, gli anni '80 segnarono per i Paesi esportatori di petrolio uno spartiacque estremamente importante: la diminuzione delle vendite e delle esportazioni di greggio e la necessità ormai stringente di creare impieghi per la schiera di giovani che, in seguito alle strategie di diversificazione intraprese nel decennio precedente, era divenuta gradualmente più educata e quindi esigente, richiesero l'esistenza di un settore privato particolarmente fluido e dinamico. Le contingenze appena elencate, sommate alle crucialità dello stato saudita sinora analizzate hanno premesso nel corso degli anni l'emergere di un settore privato estremamente forte, in grado di raggiungere non soltanto una completa autonomia dallo Stato, ma addirittura di trasformarsi in quella che Giacomo Luciani considera essere una vera e propria

[39] Beblawi definisce così la forma mentis propria degli appartenenti a società *rentier*, in cui si verifica uno stravolgimento de i legami tradizionali tra fatica e ricompensa, dal momento che la ricompensa non è in alcun modo subordinata allo sforzo ma piuttosto ad un *"regalo della natura"*. [Da Martin Hvidt, "Economic Diversification in the Gulf Arab States: Lip Service or Actual Implementation of a New Developement Model?", in Matteo Legrenzi e Bessma Momani (ed.). *Shifting Geo-Economic Power of the Gulf: Oil, Finance and Institutions* (Farnham: Ashgate Publishing, 2011), 42.]

[40] Steffen Hertog, *Princes, Brokers and Bureucrats, Oil and State in Saudi Arabia* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010), 265-266.

'*Borghesia nazionale*'[41], il cui obiettivo principale è quello di orientare e ridistribuire gli investimenti, facendo registrare al Paese una conseguente quanto inevitabile crescita economica; questa cosiddetta borghesia domestica è riuscita ad acquisire un peso politico niente affatto trascurabile, e le sue azioni, sebbene non sempre mosse da intenti politici, risultano in ultima analisi spesse volte tali[42].

La base *Rentier* dello stato saudita ha, per sua stessa natura, assicurato la dipendenza del settore privato dallo Stato. Tale meccanismo ha tuttavia dato vita ad una contraddizione in termini: se da una parte l'accresciuta importanza del settore petrolifero ha indebolito e gettato nella crisi il settore privato, dall'altra essa ne ha garantito la sopravvivenza[43]. I processi di circolazione delle rendite generati dalla commercializzazione del greggio hanno, infatti, sortito l'effetto di convogliare le ricchezze generate attraverso le spese del governo nelle tasche delle cosiddette "business families"[44]; l'attitudine "business-friendly" dell'élite regnante, ben radicata in Arabia Saudita a differenza degli altri Paesi del Mondo Arabo, ha contribuito presto alla maturazione della consapevolezza che, nella corsa alla diversificazione, la presenza degli investitori privati avrebbe costituito un bonus strategico dapprima per il conseguimento di questo obiettivo e in seguito, nella lunga corsa, della stabilità politica[45].

Il processo di trasformazione delle rendite petrolifere in benessere, dapprima per lo stato, poi per i privati, è passato, secondo Giacomo Luciani, attraverso cinque canali principali: le compagnie estere, la ridistribuzione delle terre e speculazioni edilizie, la promozione dell'agricoltura, gli appalti pubblici, il sostegno del governo alle imprese[46]. Grazie al sostegno che riceve da parte dello stato e ai vari meccanismi di circolazione delle rendite, il settore privato saudita è riuscito ad evolversi in un

---

[41] Giacomo Luciani, "From Private Sector to National Bourgeoisie: Saudi Arabian Business", in Paul Aarts, Gerd Nonneman (ed.), *Saudi Arabia in the Balance, Political Economy, Society, Foreign Affairs* (New York: New York University Press, 2007), 144.

[42] Giacomo Luciani, "From Private Sector to National Bourgeoisie: Saudi Arabian Business", in Paul Aarts e Gerd Nonneman (ed.), *Saudi Arabia in the Balance: Political Economy, Society, Foreign Affairs* (Londra: Hurst, 2005), 144.

[43] Niblock, *The Political Economy*, 51.

[44] È importante notare, sottolinea Giacomo Luciani, che molte delle famiglie che cadono sotto questa definizione godevano tuttavia di benessere e privilegi da ben prima della scoperta del petrolio. [Da Luciani, "From Private Sector", in Aarts (ed.), *Saudi Arabia in the Balance*, 150.]

[45] Abbas Ali, *Business and Management Environment in Saudi Arabia: Challenges and Opportunities for Multinational Corporations* (Londra: Routledge, 2008) , 27.

[46] Luciani, "From Private Sector", in Aarts (ed.), *Saudi Arabia in the Balance*, 151.

sistema estremamente moderno e ben strutturato, in grado di intraprendere con successo progetti di investimenti all'estero, soprattutto nel settore immobiliare e finanziario[47], di generare impieghi e di assicurare al Paese una base economica sostenibile[48].

III.2 Gli Stati Uniti: dagli albori del coinvolgimento nella regione ai giorni nostri

> *«Settant'anni dopo che la prima manciata di americani hanno messo per la prima volta piede nelle terre desolate che costeggiano il Golfo Persico alla ricerca del petrolio, il regno del deserto ha assunto molte delle caratteristiche materiali della terra che i sauditi amano emulare. Nell'arco di una generazione, gli americani hanno plasmato uno sterminato paesaggio brullo, fatto di tende e capanne di fango dei contadini, a loro immagine e somiglianza[49]»*
>
> Thomas W. Lippman

La storia delle relazioni americane con l'Arabia Saudita inizia dal petrolio, durante la prima Guerra Mondiale. La decisione di Churchill di alimentare le imbarcazioni della British Royal Navy con questo bene, infatti, finì inevitabilmente per influenzare le scelte delle altre superpotenze contendenti, non in ultimo quelle degli Stati Uniti. Washington invero, temendo l'imminente esaurimento delle proprie risorse (oltre a quello impiegato dalla superpotenza statunitense, anche l'80% del petrolio degli Alleati proveniva dai pozzi nordamericani, più precisamente dal petrolio della Standard Oil Company), sentì sempre più stringente l'urgenza di

[47] Luciani, "From Private Sector", in Aarts (ed.), *Saudi Arabia in the Balance*, 159.
[48] Ramady, *The Saudi Arabian Economy*, 182.
[49] Thomas W. Lippman, *Inside the Mirage. America's Fragile Partnership with Saudi Arabia* (Boulder, Westview Press, 2004), 2.

assicurarsi forniture illimitate di oro nero: fu proprio con queste speranze che si approcciò all'Arabia Saudita[50].

Furono esattamente queste le circostanze in cui ebbe inizio una luna di miele che dura, ormai, da più di settant'anni, sebbene le innumerevoli contraddizioni che ombreggiano questa relazione abbiano portato alcuni studiosi ad assimilare la *liason* tra Arabia Saudita e Stati Uniti più ad un «matrimonio di convenienza»: nonostante il loro legame in materia economica e di sicurezza rappresenti inequivocabilmente la relazione più salda che un Paese del Medio Oriente sia mai riuscito a stringere con una superpotenza esterna alla regione, la distanza politica, fisica, culturale tra i due Paesi appare a tratti un ostacolo insormontabile[51].

La penetrazione iniziale del Paese da parte degli Stati Uniti fu tutt'altro che semplice: il monopolio dell'area era nelle mani dei britannici, che, sebbene focalizzati sul vicino regionale di loro interesse, l'Iran, non sembravano essere in alcun modo disposti a lasciare il benché minimo frammento di un mercato così potenzialmente florido nelle mani di Washington. L'unica strategia perseguibile dalla Casa Bianca, in questo contesto, fu quella del compromesso con i britannici, almeno fino ai primi anni '30, quando la statunitense Gulf Oil riuscì ad aggiudicarsi la sua prima concessione per l'esplorazione del sottosuolo del Bahrain[52]. Dopo la firma del cosiddetto Red Line Agreement (1928)[53], gli Stati Uniti potevano dire di aver penetrato una volta per tutte il territorio saudita. Le relazioni entro i due Paesi, tuttavia, decollarono in sordina: sebbene nel 1931 gli Stati Uniti avessero ufficialmente riconosciuto l'esistenza del neonato Regno di Arabia Saudita, nessun diplomatico si recò mai nel Paese fino al 1940; i primi tentativi di scambio, peraltro,

---

[50] Rachel Bronson, *Thicker than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia* (Oxford: Oxford University Press, 2006), 15.

[51] Josh Pollack, "Saudi Arabia and the United States, 1931-2002", *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 6, No. 3 (2002), 77.

[52] Bronson, *Thicker than Oil*, 16.

[53] L'Accordo era volto a regolare le attività dei partner della compagnia TPC (in seguito rinominata Iraq Petroleum Company, che radunava al suo interno la Anglo-Persian Oil Company, la Royal Dutch Shell, la Compagnie Française des Pétroles, Near East Developement Corporation, Calouste Gulbenkian) nei territori dell'ex Impero Ottomano. Le zone racchise all'interno della Red Line includevano gli attuali Iraq ed Arabia Saudita, escludendo l'Iran e il Kuwait. L'accordo includeva una clausola che proibiva alle compagnie membre della TPC di cercare autonomamente ulteriori concessioni nelle zone che cadevano nella Red Line. Tuttavia i partner americani divennero via via più insoddisfatti delle clausole dell'accordo, finché, nel novembre 1948, esso venne abrogato, spianando la strada alla Standard Oil (poi EXXON) e alla Socony-Vacuum (poi Mobil) verso l'accesso alla Aramco. [da M. S. Vassiliou, *Historical Dictionary of the Petroleum Industry* (Lanham, Scarecrow Press, 2009), 419.]

di diplomatici, uomini d'affari, studenti e turisti furono resi ancora più difficoltosi dal clima inospitale del Paese e dalla rigidità dei suoi costumi, oltre che dalla ben radicata diffidenza del Paese nei confronti dell'Occidente, delle sue mode e delle sue tradizioni[54].

Il 23 settembre del 1933 l'allora re saudita ʿAbd al-ʿAziz Al-Saʿud concesse alla Standard Oil Company of California, nelle persone dei due geologi Henry e Miller, il permesso di esplorare il sottosuolo saudita, dando avvio a quella che in breve tempo sarebbe divenuta la più grande bonanza petrolifera della storia, e suggellando una relazione che avrebbe portato vantaggi incalcolabili ad entrambe le parti coinvolte: il monarca del neonato regno saudita si garantiva così il potere necessario per assicurare alla sua famiglia quel posto al sole che essa occupa ancora oggi; viceversa Washington si accaparrava accesso illimitato alla fornitura di quello stesso petrolio che si è rivelato a posteriori indispensabile alla trasformazione degli Stati Uniti in superpotenza mondiale[55].

Prima dell'ingresso nell'area di Washington, era stata la Gran Bretagna a rivestire il ruolo di maggiore potenza economica nel Paese; ciononostante, non era nell'interesse saudita elargire le proprie concessioni ad una potenza coloniale, tanto più in virtù del fatto che la Gran Bretagna poteva accedere alle vaste riserve dei Paesi confinanti che cadevano nella sua orbita. Dal canto suo, Londra non sembrava particolarmente interessata a stringere i suoi legami con una terra che, seppur vasta, era costituita per la maggior parte della sua estensione da territori desertici, era scarsamente popolata e mancava completamente degli strumenti indispensabili alla modernizzazione, inclusa l'acqua[56].

Nel 1938, la CASOC scoprì ingenti quantità di petrolio nel sottosuolo saudita, risvegliando in Washington l'urgenza di consolidare la propria presenza nell'area: fu soltanto sue anni dopo, nel 1940, che gli Stati Uniti si affrettarono ad insediare la rappresentazione diplomatica del proprio Paese in territorio saudita[57].

Fu proprio all'indomani del secondo conflitto mondiale che, con la minaccia della Guerra Fredda alle porte, si svegliò in Washington l'urgenza di ridisegnare la

---

[54] Pollack, "Saudi Arabia and the United States, 1931-2002", *Middle East Review*, 78.
[55] Lippman, *Inside the Mirage*, 7.
[56] Lippman, *Inside the Mirage*, 8.
[57] *US-Saudi Arabia Diplomatic and Political Cooperation Handbook*, Vol. 1, Strategic Informations and Developments (Washington, D.C., International Business Publications, 2007), 55.

sua posizione nell'area; il neoeletto presidente Truman si trovò a dover fronteggiare così, nel Paese, l'avanzata della minaccia dell'espansionismo sovietico, che cominciò ad imporre la propria presenza nell'Est Europa, facendo stazionare le proprie truppe nei territori dell'Iran settentrionale e mettendo pertanto in discussione quanto stabilito nel 1943 nel quadro della Conferenza di Teheran[58]; le forze sovietiche avanzarono anche in direzione del Mar Nero e della Grecia, accerchiando dunque il Medio Oriente e mettendo in discussione l'accesso degli Stati Uniti alle sue zone nevralgiche: basi militari, Canale di Suez, petrolio[59].

Con l'avanzare della minaccia della Guerra Fredda, la principale preoccupazione degli statunitensi era quella di sbarrare i confini della Penisola Arabica alla possibile infiltrazione di Mosca, facendo schizzare la questione della sicurezza dell'Arabia Saudita in cima all'agenda di Washington. L'amministrazione Truman promise quindi all'allora monarca Ibn Saud di proteggere il suo Paese dalla minaccia sovietica, capillarizzando la propria presenza nella regione[60].

Il 1956 marcò il divorzio definitivo dei sauditi dalla Gran Bretagna. Nella cornice della Crisi di Suez, la famiglia regnante offrì il suo supporto all'Egitto al fine di fronteggiare la coalizione Gran Bretagna-Francia-Israele. Il periodo di allineamento con il Cairo corrispose, ironicamente, forse al picco più basso mai toccato dalle relazioni Stati Uniti-Arabia Saudita, registrato nel biennio 1953-1954; fu soltanto qualche anno dopo, tuttavia, che la *Special relationship* tornò a far parlare di sé. Il nuovo presidente Dwight Eisenhower e il suo braccio destro, il Segretario di Stato John Foster Dulles, riuscirono ad accaparrarsi nuovamente i favori dei Paesi del Terzo Mondo[61], riportando in auge la simpatia ed il prestigio sul piano regionale ed internazionale sul quale avevano potuto contare fino ad allora[62].

---

[58] La conferenza di Teheran si svolse nella cornice della Seconda Guerra Mondiale, radunando per la prima volta i tre "grandi" del conflitto: Stalin, Roosevelt e Churchill. [..] Fu in questo quadro che il presidente Roosevelt insistette affinché Churchill e Stalin riconoscessero la sovranità iraniana nel Golfo Persico [Da William R. Polk, *Understanding Iran* (Londra: Macmillan, 2009), 109.]

[59] Bronson, *Thicker than Oil*, 43.

[60] *US-Saudi Arabia Diplomatic and Political Cooperation Handbook*, 56.

[61] Ciò avvenne attraverso la Dottrina Eisenhower, esposta dal neoeletto Presidente al Congresso nel 1957; in base alla dottrina Eisenhower, Washington prometteva aiuti finanziari e supporto bellico nel caso in cui i paesi del Medio Oriente fossero caduti vittime delle minacce del "Comunismo Internazionale". [Da Fawcett, *International Relations*, 323.]

[62] Parker T. Hart, *Saudi Arabia and the United States: Birth of a Security Partnership* (Bloomington, Indiana University Press, 1998), 68.

L'avvicinamento egiziano al blocco sovietico, che nel contesto della Crisi di Suez funse da fornitore di armi al Cairo, destò le preoccupazioni del Congresso, il quale si affrettò ad incontrare il re Saud, considerandolo un valido contrappeso in grado di controbilanciare le scelte di Nasser. La Crisi di Suez rappresentò in seconda analisi un banco di prova estremamente importante, che mostrò senza filtri l'importanza che il petrolio andava assumendo sul piano internazionale. Consci delle perdite registrate in seguito alla chiusura del Canale di Suez, i sauditi si affrettarono a richiedere un prestito a Washington che permettesse loro di finanziare progetti di sviluppo industriale su larga scala. Il 9 febbraio 1957 il presidente Eisenhower cedette alla firma di un accordo con Ibn Saud[63].

Le relazioni tra i due Paesi continuarono a distinguersi per l'ottimismo e la scorrevolezza, almeno fino al sopraggiungere degli anni '70; le crisi petrolifere di questi anni ebbero, tra gli altri, l'effetto di destabilizzare l'equilibrio instauratosi fino ad allora. Furono infatti le posizioni favorevoli che gli statunitensi assunsero nei confronti di Israele nel quadro della guerra dello Yom Kippur a deludere i sauditi al punto tale da spingerli a proclamare un embargo ai danni della superpotenza[64].

Sebbene l'embargo saudita ai danni degli Stati Uniti durò soltanto un anno, esso ebbe l'esito positivo di risvegliare l'intesa tra i due Paesi e spostare le relazioni entro i due su dei piani inediti. All'indomani della ripresa della vendita di greggio oltreoceano, Washington annunciò la vendita di nuove, sofisticate armi, appetibili ai sauditi che «Vogliono comprare solo il meglio», nel quadro di un tentativo di allargamento degli arsenali del Golfo Persico da ascrivere nel quadro della cosiddetta *Twin Pillars Policy*, una nuova politica statunitense che, per evitare il potenziamento delle sue truppe, cercava di rafforzare i suoi due maggiori alleati dell'area, l'Iran e, appunto, l'Arabia Saudita[65].

---

[63] Sulla scia dell'accordo di mutua difesa siglato nel 1951, in base al quale l'Arabia Saudita prestava all'america un campo di aviazione (non espressamente una base militare) sito a Dhahran in cambio della vendita di armi e all'addestramento delle forze saudite, nel 1957, in cambio dell'espansione del territorio del campo di Dahran, l'Arabia Saudita otteneva da Washington maggiori concessioni relative ad aiuti militari, addestramenti, vendita di armi. [Curtis F. Jones, *Divide and Perish: The Geopolitics of the Middle East* (Bloomington: AuthorHouse, 2011), 359.]

[64] Il monarca saudita rilasciò in questo contesto una dichiarazione nella quale affermava che «Il supporto statunitense nei confronti di Israele ai danni degli arabi ci rende estremamente difficile continuare a fornire petrolio agli Stati Uniti, e perfino di mantenere relazioni amichevoli con essi». [Da *US-Saudi Arabia Diplomatic and Political Cooperation*, 57.]

[65] Mitchell Bard, *The Arab Lobby: the Invisible Alliance that Undermines America's Interests in the Middle East* (New York: HarperCollins,2010), 96.

Si può affermare che uno dei periodi più significativi per le relazioni tra Arabia Saudita e Stati Uniti fu l'inizio degli anni '90. L'invasione dell'Iraq da parte del Kuwait fu da subito vista dall'amministrazione Bush come una minaccia tangibile per gli interessi economici e di sicurezza sauditi, e, sotto alcuni aspetti, per la sua stessa sopravvivenza. Fu in questo contesto che il re Fahd aprì le porte del suo Paese all'ingresso delle truppe inviate da Washington, al fine di difendere la sua patria e di liberare il Kuwait, in quella che è passata alla storia come Operazione Desert Shield[66]. In aggiunta ad esse, attraverso l'Operazione Desert Storm gli Stati Uniti inviarono ulteriori truppe, ed anche il re Fahd offrì in cambio 100.000 truppe saudite al fine di formare un'alleanza saudita-statunitense nel tentativo di bloccare l'avanzata irachena nei territori del Kuwait[67].

La Guerra del Golfo del 1990-1991 ha rappresentato un banco di prova importante, che ha confermato l'interesse da parte di entrambi gli attori nei confronti della cooperazione non già commerciale, ma anche di sicurezza: gli Stati Uniti sono prontamente intervenuti in seguito alla chiamata di Riyadh che, di fronte all'invasione del Kuwait da parte di Saddam, vedeva la sicurezza della regione gravemente minacciata[68]. La Guerra del Golfo ha dato inoltre avvio alla presenza di 5.000 truppe statunitensi stazionate in territorio saudita, che sono giunte in alcuni casi, ad esempio durante il conflitto del 2003 in Iraq, ad ammontare a 10.000 unità.

Le relazioni con l'Arabia Saudita passarono in secondo piano dopo il 1993, quando, con l'elezione alla Casa Bianca del presidente Clinton, la ricerca di una soluzione alla questione israelo-palestinese attraverso la sponsorizzazione degli Accordi di Camp David tornò a far capolino più urgente che mai; le relazioni con l'Arabia Saudita, furono, in questo frangente, concentrate prevalentemente sugli scambi commerciali e l'acquisto di armi, sebbene alcuni sporadici episodi di violenza presso le basi statunitensi nel territorio ebbero l'effetto di turbare il clima di collaborazione che si era respirato fino a qualche anno prima[69].

Spettò al presidente Bush il compito di riprendere le fila del dialogo; le relazioni personali che intratteneva con la famiglia regnante saudita sembravano far ben

---

[66] Peter L. Hahn, *Historical Dictionary of United States-Middle East Relations* (Lanham: Scarecrow Press, 2007), 145.
[67] *US-Saudi Arabia Diplomatic and Political Cooperation,*58.
[68] Hart, *Saudi Arabia and the United States*, XI
[69] Pollack, *Saudi Arabia and the United States*, 85.

presagire riguardo alla collocazione del dialogo tra i due Paesi nell'agenda del presidente[70]. Nel settembre dello stesso anno della sua elezione, tuttavia, gli avvenimenti tristemente noti a tutti hanno gettato oltre 60 anni di relazioni bilaterali in una crisi alla quale sembrava possibile attribuire pochissimo margine di miglioramento. I media a stelle e strisce riversavano sul loro fido 'pilastro' del Golfo la responsabilità degli attacchi, sostenendo che 15 tra coloro che attaccarono il World Trade Center erano cittadini sauditi. La monarchia del re Fahd si trovò ben presto bersaglio privilegiato delle invettive scagliate dalla stampa statunitense, che la accusava di essere la principale responsabile del dilagare del terrorismo[71].

Ma anche in questo caso, non si sono venute a creare le circostanze per una rottura definitiva tra Washington e Riyadh: gli Stati Uniti avevano bisogno della collaborazione saudita nella loro lotta contro il terrorismo tanto quanto l'Arabia Saudita aveva bisogno che gli Stati Uniti scendessero in campo al suo fianco nel confronto con il più temuto tra i vicini regionali: l'Iran[72]. Il famoso 9/11 Commission Report (*Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States*), rilasciato il 22 luglio 2004, scagionava l'Arabia Saudita dalle accuse che le erano state mosse contro durante i tre anni precedenti, affermando che:

> «Non è stata trovata alcuna prova che dimostri che il governo saudita in quanto istituzione o ufficiali sauditi in quanto singoli individui abbiano fondato l'istituzione [Al-Qaeda] e […] non è stata trovata alcuna prova che dimostri che la principessa Haifa Al-Faysal abbia, direttamente o indirettamente, finanziato la cospirazione[73]».

La commissione tuttavia non negava le colpe del governo saudita nell'aver creato un'atmosfera favorevole alla proliferazione del terrorismo né che alcuni cittadini sauditi si siano effettivamente macchiati della colpa di aver finanziato l'organizzazione; si preferì comunque tralasciare questi aspetti in favore del regolare ripristino delle relazioni amichevoli, nel tentativo di archiviare l'evento senza il

---

[70] Ibid. p. 86.
[71] Alshamsi, *Islam and Political Reform in Saudi Arabia*, 159.
[72] Thomas W. Lippman, *Saudi Arabia on the Edge: the Uncertain Future of an American Ally* (Herndon, VA: Ptomac Books Inc., 2012), 254.
[73] *The 9/11 Commission Report*, da www.9-11commission.gov/report/911Report.pdf

rischio di commettere ulteriori danni[74]; fu così che, con un colpo di spugna, Washington cancellò i segni di un evento buio nelle relazioni bilaterali, che, nonostante tutto, sembra non essere ancora stato del tutto dimenticato.

Ciononostante, gli Stati Uniti hanno continuato a percorrere il loro cammino in favore della democratizzazione del Medio Oriente, ed hanno ritrovato nell'Arabia Saudita un partner infaticabile; come ricorda il Ministro degli Esteri saudita Saud al-Faysal: «[…] Abbiamo assistito insieme all'avvicinarsi e allo scoppiare di molte tempeste. Con il passare del tempo le nostre relazioni sono diventate sempre più forti, più ampie e più profonde»[75].

Per concludere questo excursus ci sembra lecito affermare che, malgrado gli avvenimenti che hanno costellato, e, in alcuni casi, inevitabilmente segnato, la storia delle relazioni tra sauditi e statunitensi, i legami economici e strategici che sono scaturiti da questo percorso rimangono una certezza per ambedue le parti. Malgrado ciò, è possibile affermare con buona approssimazione che tali rapporti non sfioreranno più i picchi che hanno toccato nel corso degli anni '80. La disgregazione dell'Unione Sovietica, la fine dell'esperienza della Guerra Fredda, il tramonto della minaccia del nazionalismo arabo che strizzava l'occhio al comunismo hanno costituito per lunghi anni il collante e la propulsione di queste relazioni; la loro scomparsa ha avuto l'effetto di far schizzare in cima all'agenda di entrambe le potenze altre priorità.

L'Arabia Saudita sembra oggi aver smesso le vesti del Paese rurale e frammentato che gli Stati Uniti avevano scelto come proprio interlocutore privilegiato in Medio Oriente più di settanta anni fa: il percorso assai complesso ed articolato che l'ha portata ad imporsi come uno dei maggiori attori regionali ed un Paese dotato senza ombra di dubbio di una propria rilevanza sul palcoscenico internazionale, ha emancipato quest'ultima dal bisogno stringente di proseguire il proprio percorso verso la modernità al fianco di Washington[76].

---

[74] Lippman, *Saudi Arabia on the Edge*, 253.
[75] Ibid. p. 254.
[76] Bronson, *Thicker than Oil*, 7.

III.2.1 USA-Arabia Saudita: questioni di petrolio e di sicurezza

Seppur non vicini territorialmente, le relazioni che l'Arabia Saudita ha intavolato con gli Stati Uniti hanno rappresentato la pietra angolare delle sue stesse politiche estere e di sicurezza. Gli Stati Uniti sono stati instancabili fornitori di tecnologia e *know-how*, oltre che un lontano-vicino[77] onnipresente in grado di fornire all'Arabia Saudita gli strumenti di cui necessitava per imporre la sua presenza sul panorama internazionale e trasformarsi ben presto in quel Paese pregno di contraddizioni, ma a suo modo moderno, che è divenuto oggi[78].

I rapporti entro i due Paesi si sono configurati, fin dai loro albori, come rapporti di convenienza; la strada che questi hanno percorso può essere rintracciata in due binari che corrono paralleli: il petrolio e la sicurezza.

- **Il Petrolio**

L'excursus fornito nel paragrafo precedente ha dato misura di quanto il petrolio sia stato essenziale per la genesi e la maturazione degli interessi statunitensi nel Paese. La posizione privilegiata che l'Arabia Saudita riveste in seno all'OPEC e l'importanza che viceversa l'OPEC ricopre agli occhi degli Stati Uniti, ci forniscono solo in parte l'idea di quanto cruciale possa essere per Washington il mantenimento di un clima disteso di dialogo e cooperazione con il suo attuale alleato numero uno della regione.

Le contingenze storiche che hanno minacciato più volte di intaccare più di settant'anni di vicinato, hanno mostrato senza mezze misure agli Stati Uniti l'impossibilità di lasciare che queste relazioni proseguano per inerzia nella mancanza di una cornice di regole e impegni vicendevoli; tra queste spiccano le vicende di New York dell'11 settembre 2001.

Sulla scia del clima favorevole al rilancio delle relazioni commerciali tra Arabia Saudita e Stati Uniti che ha caratterizzato gli anni immediatamente successivi all'attacco alle Torri Gemelle, le due parti si sono unite, nel 2003, in un accordo[79] nel quadro del quale si impegnavano a:

---

[77] Parafrasando Franco Zallio, che definisce l'Europa e il Golfo *"vicini lontani"*.
[78] Lippman, *Inside the Mirage*, 4.
[79] Il cui titolo completo è "Accordo tra il Governo degli Stati Uniti d'America e il Governo del Regno di Arabia Saudita Riguardante lo Sviluppo del Commercio e Relazioni di Investimenti".

1. Intensificare gli scambi di beni e servizi
2. Prendere misure appropriate volte ad incoraggiare e facilitare lo scambio di beni e servizi e assicurare condizioni favorevoli per lo sviluppo a lungo termine e la diversificazione dei commerci
3. Promuovere un clima favorevole al commercio e agli investimenti ed agevolare i contatti tra i rispettivi settori privati.

Nello schema del medesimo accordo si stabiliva la formazione di un Consiglio Congiunto sul commercio e sugli Investimenti ("il Consiglio"), composto da rappresentanti di entrambe le parti coinvolte[80].

Quello che è innegabile, tuttavia, è che l'Arabia Saudita abbia intrapreso, negli ultimi anni, un processo di lento e graduale affrancamento dalla dipendenza esclusiva dagli Stati Uniti, seppur nella consapevolezza che sia stato proprio l'aiuto di Washington a permetterle di godere di un ampio spettro di opzioni economiche delle quali certamente non poteva beneficiare prima, quando gli Stati Uniti prendevano gran parte delle decisioni al suo posto. Soltanto qualche anno fa sarebbe stato impensabile credere che l'Arabia Saudita potesse divenire in un futuro recente membro della World Trade Organization, oltre ad essere l'unico Paese arabo ad essere stato incluso nel gruppo dei G-20, segno inequivocabile del fatto che la sua economia, cresciuta del 5.1% nel corso dell'anno appena trascorso, si sta distinguendo, negli ultimi anni, come una di quelle da tenere d'occhio negli anni a venire[81].

Un segnale incontrovertibile della graduale emancipazione saudita dal colosso americano è rappresentata proprio dalla progressiva apertura dei suoi mercati a nuovi partner asiatici; Cina, Corea, Giappone, solo per citarne alcuni, sono oggi degli alleati commerciali estremamente importanti: basti pensare che a partire nel 2009 la Cina ha rubato il primato di principale partner per le esportazioni agli Stati Uniti (Gli Stati Uniti sono oggi il secondo partner commerciale dopo l'Unione Europea per l'Arabia Saudita, seguiti a ruota da Giappone, Corea del Sud, India e Singapore), e

---

[80] *Agreement Between the Government of the United States of America and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia Concerning the Development of Trade and Investment Relations*, da www.ustr.gov/sites/default/files/uploads/agreements/rifa/asset_upload_file304_7740.pdf

[81] *Sunduq al-Naqd al-Dualy: Majlis al-Tanfidhi li Sunduq al-Naqd al-Dualy Iukhtatimu Mushauarāt al-Rābiʿa li-ʿām 2013 maʿa al-Mamlaka al-ʿArabiya al-Saʿudiya* (Il Consiglio di Amministrazione del Fondo Monetario Internazionale Conclude con l'Arabia Saudita le Consultazioni sull'Articolo IV del 2013, da http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2013/pr13256a.pdf)

rappresenta oggi il primo Paese cui si rivolge l'Arabia Saudita per le sue importazioni, davanti a Germania, Giappone, Corea e, *ça va sans dire*, Stati Uniti (5.64%)[82].

È ironico pensare a come la fioritura di forti relazioni economiche e commerciali tra l'Arabia Saudita e la Cina apparisse, prima della fine degli anni '80, come un evento remoto e inverificabile; la progressiva presa di distanza da Washington ha avuto invece la conseguenza di far temere ad alcuni analisti che, nel futuro, la Cina potrà soppiantare gli Stati Uniti anche nel ruolo di garante della sicurezza saudita. Questa ipotesi appare tuttavia oggi piuttosto distante: la Cina non possiede, attualmente, gli strumenti necessari per salvaguardare la sicurezza di un altro Paese, né, tantomeno, la volontà di farlo. Verosimilmente si limiterà a godere dei benefici economici che può riscuotere nell'area del Golfo Persico senza correre il rischio di un coinvolgimento eccessivamente opprimente, e senza assumersi ulteriori responsabilità[83].

- **Sicurezza e lotta al terrorismo**

Il secondo grande filone delle relazioni tra Stati Uniti ed Arabia Saudita percorre la strada della sicurezza, più marcatamente della sicurezza regionale, della lotta al terrorismo e della non proliferazione nucleare[84]. Le relazioni di sicurezza tra l'Arabia Saudita e gli Stati Uniti costituiscono da sempre una delle vocazioni principali della cooperazione tra i due Paesi[85].

È stato a partire dalla fine della seconda Guerra Mondiale che Washington ha cominciato a una costituire un modello di riferimento irrinunciabile per lo sviluppo, l'addestramento e l'armamento delle forze militari saudite. Le dinamiche di sicurezza entro i due partner si muovono, a partire dal 1953, all'interno della cornice della USMTM (United States Military Training Mission in Saudi Arabia), siglata nell'ambito dell'accordo denominato "U.S.-Saudi Mutual Defense Assistance Agreement"; attraverso la USMTM il Dipartimento della Difesa statunitense si

---

[82] *The Observatory Of Economic Complexity*, http://atlas.media.mit.edu/country/sau
[83] Lippman, *Saudi Arabia on the Edge*, 256.
[84] Gregory F. Gause III, *Saudi Arabia in the new Middle East* (New York e Washington D. C., Council on Foreign Relations, 2011), 27.
[85] Anthony H. Cordesman, *Saudi Arabia: National Security in a Troubled Region* (Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, 2009), 4.

interfacciava con il Ministero della Difesa e dell'Aviazione saudita (MODA) e le forze armate saudite. La USMTM lavora sotto il Comando Centrale statunitense al fine di «Assistere e consigliare le forze armate saudite riguardo agli equipaggiamenti, i piani, l'organizzazione, le procedure amministrative, i metodi di addestramento e la condotta di tale addestramento»[86]; essa è oggi regolata dall'USMTM Agreement del 1977.

L'Arabia Saudita rappresenta inoltre uno dei maggiori acquirenti di armi statunitensi. Nell'oltre mezzo secolo che va dal 1950 al 2006, i sauditi hanno ricevuto armi da Washington per un ammontare di oltre 62 miliardi di dollari statunitensi, importando il 19% del totale delle armi vendute dagli statunitensi nel corso della loro storia[87].

Infine, la lotta contro il fanatismo religioso e l'estremismo islamico perpetrate dagli Stati Uniti non sarebbero state possibili senza il sostegno e la partecipazione attiva dell'Arabia Saudita; malgrado le accuse di connivenza con gli attentatori rivolte a cittadini sauditi in occasione degli attacchi dell'11 settembre 2001 abbia rabbuiato il clima propositivo nei confronti della cooperazione, i sauditi e Washington sono riusciti ben presto a giungere nuovamente ad un'inedita sinergia: come ribadito dall'amministrazione Bush nel 2008: «La lotta al terrorismo sarebbe impossibile senza un partner che tagli i fondi al terrorismo e che combatta l'estremismo islamico nel regno [saudita]»[88].

Nonostante i cambiamenti attuali nella bilancia delle priorità del Paese, sembra lecito affermare che, per il futuro dell'Arabia Saudita, nessun Paese potrà essere neppure lontanamente cruciale e strategico come lo sono stati gli Stati Uniti. Le motivazioni alla base di tale imprescindibilità affondano le proprie radici in un passato comune fatto di relazioni stabili basate su un equilibrio perfetto tra i propri interessi reciproci. L'infittirsi degli scambi tra i due Paesi ha, tuttavia, sollevato innumerevoli dubbi nei sauditi: gli Stati Uniti, certamente, hanno svolto il ruolo di

---

[86] USMTM Mission Statement, da http://www.usmtm.sppn.af.mil/

[87] Cordesman, *Saudi Arabia: National Security*, 4. Nel medesimo frangente vale la pena di ricordare l'episodio della vendita di aerei di sorveglianza AWACS (Airborne Warning and Control System) da parte dell'amministrazione Reagan, che nel 1981 concluse con Riyadh un accordo per concludere la più grande vendita di armi mai effettuata nella storia.

[88] Cordesman, *Saudi Arabia: National Security*, 4-5.

attori principali e facilitatori della lunga marcia verso il conseguimento della ricchezza, oltre che di garanti della sicurezza in Arabia Saudita; questo processo di "importazione del benessere", è andato avanti di pari passo con dilemmi e pressioni che hanno minacciato di rovesciare o quantomeno incrinare le tradizionali strutture di potere delle società Arabe[89].

Viceversa, dei tanti Paesi-chiave vitali per gli interessi economici e strategici di Washington l'Arabia Saudita è, senza dubbio alcuno, il più controverso. I riflettori internazionali puntati, dopo gli eventi dell'11 settembre del 2001, su questa fetta di Penisola Arabica, ne hanno mostrato sì le ombre, ma anche le luci e i punti di forza; malgrado ciò il Paese è ancora, agli occhi di molti americani, uno stereotipo fatto di petrolio, terrorismo e rigorismo esasperato.

Per concludere questo breve bilancio del rapporto di dipendenza tra Arabia Saudita e Stati Uniti, nonché indagarne i possibili scenari futuri, prendiamo una volta ancora in prestito le parole di Thomas Lippman, il quale afferma che:

> «É possibile immaginare un mondo in cui l'Arabia Saudita non sia centrale per gli interessi americani. Sarebbe un'utopia in cui gli Stati Uniti si sono liberati dalla dipendenza dall'importazione del petrolio. Sarebbe un mondo in cui Israele ha ottenuto una pace durevole con i suoi vicini; in cui l'estremismo e la violenza non fanno parte dell'Islam; in cui l'Iran è un partner amichevole per gli Stati Uniti e i suoi alleati […]. In quel mondo immaginario quella vasta, opaca, largamente inabitabile terra che risponde al nome di Arabia Saudita non sarebbe importante per gli americani […]. Tuttavia nel mondo reale, il mondo di oggi e dei prossimi due o tre decenni, la stabilità, la sicurezza e l'affidabilità dell'Arabia Saudita saranno vitali per il benessere degli Stati Uniti e dei suoi alleati»[90].

[89] William B. Quandt, *Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security, and Oil* (Washington D. C.: Brookings Institution Press, 1981), 64.
[90] Lippman, *Saudi Arabia on the Edge*, 2.

III.3 Storia della presenza europea in Arabia Saudita

> *«Disorientati dalla loquacità propria degli arabi, gli europei si sono formati […] un'opinione fantastica di questa terra sconosciuta e calamitosa*[91]*»*
>
> Charles Doughty

La storia dell'Arabia Saudita ci fornisce, suggerisce Gerd Nonneman, la testimonianza diretta di come un Paese estremamente consapevole delle proprie limitazioni e delle proprie possibilità sia riuscito ad affidarsi stabilmente a Washington in materia di protezione (e tecnologia, armi e altre importazioni), pur riuscendo simultaneamente a controbilanciare con successo questa dipendenza lasciando sempre una porta aperta per la collaborazione con realtà altre[92].

L'Europa ha rappresentato, almeno fino all'indomani della seconda Guerra Mondiale, la prima ed unica superpotenza con la quale i sauditi fossero mai entrati e rimasti in contatto per un tempo prolungato; l'interlocutore principale fu rappresentato in questo primo stadio dalla Gran Bretagna, le cui relazioni con Riyadh affondavano le proprie radici nella sua consolidata presenza nella regione, che, sebbene sovente minacciata dagli interessi dei francesi, dei russi e dei tedeschi, si manteneva in vita dal XVIII secolo.

Quando nel 1902 catturò Riyadh, il futuro monarca dell'Arabia Saudita Ibn Saud si trovò costretto a confrontarsi con una capillare presenza britannica nell'area. Dal suo canto Sir Percy Cox, l'amministratore coloniale britannico in Medio Oriente, intuì per primo il potenziale ruolo strategico del neonato regno, al punto tale da invitare nel 1906 la corona britannica a riconoscere che l'Arabia Saudita costituiva un astro in ascesa nell'Arabia centrale; i segnali furono ignorati dal governo centrale di Londra, il quale, tuttavia, nel corso della prima Guerra Mondiale si trovò costretto a rivedere le proprie posizioni nell'area. Fu proprio durante il conflitto, infatti, che i britannici siglarono con Ibn Saud un patto, il Trattato di Darin (1915), il quale

---

[91] Charles Doughty in P. Ménoret, *The Saudi Enigma*, 15.
[92] Gerd Nonneman, "Saudi–European relations 1902-2001: a pragmatic quest for relative autonomy", in *International Affairs*, 77 (2001), 632.

barattava la neutralità saudita con aiuti finanziari e protezione da parte della Gran Bretagna[93].

Fu all'indomani della prima Guerra Mondiale, e con il completamento della conquista della provincia dell'Hijaz nel 1926, che la situazione evolse a favore dell'Arabia Saudita, che sentì pressante il bisogno di rivedere le proprie posizioni nei confronti della Gran Bretagna; fu questo il solco all'interno del quale andò ad inserirsi l'Accordo di Jeddah del 1927, attraverso il quale la corona britannica riconosceva l'indipendenza dei regni di ʿAbd al-ʿAziz (allora Hijaz e Najd) nel quadro di un trattato contratto, per la prima volta, tra eguali[94].

La prima Guerra Mondiale aveva d'altra parte lasciato in eredità alla Gran Bretagna il dominio incontrastato dell'area, dando avvio ad una stagione in cui, più che parlare di relazioni Europa-Arabia Saudita, appare sensato parlare di relazioni britannico-saudite, sebbene il Paese, inaugurando un trend che manterrà con costanza nel corso della sua storia, continuò a lasciare aperti canali di comunicazione con altre potenze, in particolar modo Germania e Unione Sovietica[95].

Le relazioni tra Gran Bretagna ed Arabia Saudita procedettero lisce fino al sopraggiungere di un nuovo spartiacque: il secondo conflitto mondiale. Con l'epilogo della seconda Guerra Mondiale, infatti, il petrolio aveva già fatto il suo prepotente ingresso in gran parte dei Paesi circondati dal Golfo Persico, ivi compresa l'Arabia Saudita. Gli Stati Uniti avevano tagliato il traguardo per primi nella corsa verso l'appropriazione di un posto al sole nel neonato settore petrolifero, mettendo in discussione una volta per tutte la permanenza dei britannici nella regione[96].

La seconda Guerra Mondiale lasciava in eredità all'Occidente l'immagine fosca di un'Europa da ricostruire completamente; vista la crisi energetica nella quale il Vecchio Continente verteva, l'apporto e le forniture mediorientali potevano rappresentare, in questo contesto, una vera chiave di volta. Frattanto i legami

---

[93] Fahad M. Al-Nafjan, *The Origins of Saudi-American Relations: from Recognition to Diplomatic Representation (1931-1943)*, 2009.
[94] Ibidem.
[95] Si tratta di una tendenza che, come fa notare Gerd Nonneman, rimarrà una costante nelle politiche dell'Arabia Saudita. Sebbene prima dello scoppio della seconda Guerra Mondiale il consolidamento e il rafforzamento della monarchia saudita richiesero la collaborazione britannica, il Paese non mancò tuttavia di tenere le sue porte aperte all'ingresso di altri Paesi (su tutti gli Stati Uniti); in seguito alla seconda Guerra Mondiale, le stesse motivazioni preesistenti dal conflitto precedente richiesero la costante assistenza statunitense, pur lasciando uno spiraglio per la presenza dell'Europa e dell'Asia. [Nonneman, "Saudi-European Relations", in *International Affairs*, 77 (2001), 641.]
[96] Nonneman, "Saudi-European Relations", in *International Affairs*, 77 (2001), 643.

dell'Arabia Saudita con Washington andavano stringendosi, gettando le premesse per il fiorire di quella *special relationship* di cui si ha avuto modo di parlare più approfonditamente nel paragrafo precedente.

Uno dei picchi più bassi per le relazioni tra i Paesi europei e l'Arabia Saudita è stato toccato nel corso della Crisi di Suez del 1956, allorché il sostegno franco-britannico nei confronti di Israele ai danni di Nasser portò ad un'immediata interruzione delle relazioni diplomatiche con le due potenze. Inoltre, le posizioni di Parigi nei confronti dell'indipendenza algerina e le ambizioni territoriali di Londra nel Golfo rappresentavano una minaccia tangibile alle velleità saudite di instaurare il proprio dominio nell'area, contribuendo a fomentare il malcontento di Riyadh nei confronti dei due "inquilini" europei. Sebbene le relazioni con i due Paesi furono restaurate, rispettivamente, nel 1962 (in seguito all'ottenimento dell'indipendenza da parte dell'Algeria) e nel 1963, la minaccia del conflitto arabo-israeliano del 1967 e il conseguente embargo lanciato dall'Arabia Saudita fecero accantonare nuovamente in un angolo ogni eventualità di poter ripristinare una qualsivoglia forma di dialogo[97].

Il cambiamento di rotta delle politiche portò il monarca saudita, dapprima restio a ricorrere all'uso dell'arma petrolifera, non soltanto a riconoscerne l'importanza, ma perfino a volerla sfruttare a proprio vantaggio attraverso l'embargo energetico del 1973. Le conseguenze di questo cambio di atteggiamento si tradussero in un cambiamento repentino delle posizioni europee nei riguardi della questione israelo-palestinese, oltre che nell'esplosione dei prezzi del greggio che portò con sé cambiamenti tutt'altro che trascurabili nell'andamento dei mercati energetici mondiali[98].

Le posizioni meno drastiche che le potenze europee, al contrario di Washington, occuparono nei confronti di Israele, le affrancarono dagli effetti più dannosi dell'embargo: Francia, Spagna e Regno Unito non soffrirono neppure delle ripercussioni gravi che toccarono ai loro vicini europei, Olanda e Portogallo in cima alla lista, che sostennero con maggiore enfasi le ragioni israeliane; la Dichiarazione Congiunta che riconosceva i diritti dei palestinesi, rilasciata dall'Europa nel pieno dello scompiglio portato dalla guerra dello Yom Kippur, non arrivava certo casualmente.

---

[97] Ibid. pp. 644-646.
[98] Nonneman, "Saudi-European Relations", in *International Affairs*, 77 (2001), 648.

Una delle lezioni più importanti che l'Arabia Saudita ha appreso da questa esperienza è stata indubbiamente la necessità di non dedicarsi esclusivamente alla superpotenza statunitense nella negligenza dell'importanza di intrattenere relazioni cordiali con il vicino europeo. Questi avvenimenti sollevarono peraltro una questione importante: il vicino europeo divenne ben presto e per un breve lasso di tempo, un importante potenziale fornitore di armi per Riyadh: le limitazioni imposte dagli Stati Uniti nello scambio di armi con l'Arabia Saudita indussero quest'ultima a convogliare le proprie attenzioni altrove; fu in questo solco che Francia, Italia, Germania Ovest e Gran Bretagna ingaggiarono una lotta al fine di strappare brandelli di questo mercato in continua fioritura dalla sua naturale orbita, Washington[99].

Ad esclusione di qualche sporadico episodio, di cui non mancherà modo di parlare in seguito, con il ripristino e la normalizzazione delle relazioni USA-Arabia Saudita all'indomani della crisi energetica e il picco massimo che il loro idillio ha toccato nel corso degli anni'80, qualunque velleità di presenza europea nel territorio fu costretta ad arrendersi ad un ritorno in grande stile dell'alleato numero uno dei sauditi.

A partire dalla firma dell'Accordo di Cooperazione del 1988 tra Unione Europea e GCC, oggetto del capitolo precedente, le relazioni tra Europa ed Arabia Saudita andranno ad iscriversi prevalentemente all'interno di questa medesima cornice, salvo alcuni accordi prevalentemente in ambito commerciale che non mancherà occasione di trattare qui di seguito.

III.3.1 Le relazioni strategiche tra Unione Europea e Arabia Saudita

È innanzitutto estremamente emblematico ai fini della nostra indagine notare come, malgrado i potenziali benefici reciproci cui questo dialogo potrebbe portare, le relazioni tra Unione Europea ed Arabia Saudita non abbiano mai trovato particolare seguito al di fuori della cornice istituzionale dell'Accordo di Cooperazione tra Unione Europea e Gulf Cooperation Council del 1988.

[99] Ibidem.

L'unico accordo nel quale le due parti si siano mai unite è infatti rappresentato da un Accordo Commerciale Bilaterale siglato a Washington nel 2003, considerato come strumentale all'accesso del Paese nella WTO[100] (World Trade Organization); l'Accordo Commerciale contratto aveva lo scopo di garantire il libero accesso di entrambe le parti ai reciproci beni e servizi[101].

Malgrado l'assenza di una cornice istituzionale altra rispetto a quella degli accordi del GCC con Bruxelles, l'Arabia Saudita rappresenta un interlocutore estremamente importante per l'Unione Europea in tre ambiti differenti: la sfera delle relazioni economiche, quella del dominio politico-diplomatico e quella del dialogo tra culture.

- **Relazioni Economiche e Petrolio**

Le relazioni economiche entro l'Unione Europea e l'Arabia Saudita, a dispetto di quanto potrebbe far presagire la natura prettamente di Paese esportatore di quest'ultima, sono piuttosto equilibrate. I dati relativi all'anno passato piazzavano l'Arabia Saudita all'undicesima posizione nella classifica dei maggiori partner commerciali di Bruxelles[102]. L'Arabia Saudita rappresenta il sedicesimo Paese verso il quale l'Unione Europea esporta la maggiore quantità di beni, con un volume d'affari che sfiora i 30 milioni di euro annui. Viceversa Riyadh, contrariamente alle aspettative, ha rappresentato per l'Europa, nel corso dell'anno passato, l'undicesimo maggiore importatore, con un volume di affari di 34.5 milioni di euro. Sebbene non rientri in nessuno dei due casi tra i primissimi partner commerciali per l'Europa, l'Arabia Saudita rappresenta in ogni caso il Paese che si piazza al primo posto tra quelli appartenenti al MENA.

L'Unione Europea rappresenta viceversa il maggiore partner commerciale per l'Arabia Saudita. Il 33% delle importazioni dell'Arabia Saudita provengono infatti dal Vecchio Continente; tra i maggiori partner commerciali troviamo la Germania, il

---

[100] La WTO (World Trade Organization) è un'organizzazione internazionale con sede a Ginevra sorta nel 1995 in seguito alla firma dell'Accordo di Marrakech. La vocazione principale della WTO consiste nel supervisionare gli accordi commerciali stipulati tra i suoi membri (157 Paesi membri oltre a 30 Paesi osservatori). L'Arabia Saudita ha conseguito la membership della WTO l'11 dicembre 2005. [Da http://www.wto.org]

[101] Saudi Arabia Bilateral Agreement with European Union (2003), da http://www.saudiembassy.net/archive/2003/press/page28.aspx

[102] The Major [EU] Trade Partners, in EU Trade With Main Partners (2012), da trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/September/tradoc_113482.pdf

Regno Unito, la Francia e l'Italia[103] e le importazioni si concentrano soprattutto su macchinari, apparecchiature meccaniche ed elettriche (27%), mezzi di trasporto e componenti (16%), metalli di base (13%), prodotti chimici (9%)[104]. Le esportazioni dell'Arabia Saudita, come prevedibile, gravitano attorno all'esportazione del petrolio (che si è attestato all'87% delle esportazioni totali nel corso dell'anno passato); le esportazioni del greggio saudita verso l'Europa si collocano tuttavia in coda a quelle verso Stati Uniti, Cina, Giappone, Corea del Sud, India e Singapore[105].

L'Europa, dal canto suo, ha importato in totale nell'anno 2010 794.327 tonnellate di petrolio; di esse, le importazioni provenienti dall'Arabia Saudita si sono attestate anno al 5.9% delle importazioni totali (in lieve rialzo rispetto al 5.7% dell'anno precedente), in coda a Russia, Norvegia e Libia, registrando tuttavia una sensibile diminuzione rispetto alle quote di solo un lustro fa: nel biennio 2003/2004 l'Arabia Saudita forniva all'Unione Europea l'11.3% del totale del petrolio importato[106].

I riflettori dell'Europa continuano ad essere puntati sul percorso di diversificazione economica che l'Arabia Saudita ha cominciato a percorrere quasi mezzo secolo fa; le liberalizzazioni economiche e la conseguente maggiore facilità d'accesso agli investimenti in terra saudita rappresentano prospettive estremamente appetibili per gli investitori europei; le possibili aperture future all'ingresso nel settore petrolifero di imprese estere, infine, tengono Bruxelles con il fiato sospeso[107].

- **Relazioni politico-diplomatiche**

La seconda linea direttrice a guidare le relazioni tra Unione Europea e Arabia Saudita è, come anticipato, quella politica. Sebbene gli avvenimenti dell'ultimo biennio abbiano portato l'Europa e rivedere le proprie priorità nell'area, rimane una verità innegabile il fatto che le politiche estere dell'Unione Europea sono da sempre

---

[103] Stefano Torelli, "La Casa Saudita Alleato Irrinunciabile per l'Europa", ISPI- Istituto per gli Studi di Politica Internazionale (2011), da http://www.ispionline.it/it/pubblicazione/la-casa-saudita-alleato-irrinunciabile-leuropa

[104] Dati provenienti da www.tradingeconomics.com/saudi-arabia/imports

[105] *The World Factbook*, Central Intelligence Agency, da http://ww.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sa.html

[106] Dati tratti da: http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/index.php/Energy_production_and_imports/it#Importazioni

[107] Nonneman, "Saudi-European Relations", in *International Affairs*, 77 (2001), 656.

calamitate dalla riva sud del Mediterraneo[108] e dal Medio Oriente. Riyadh rappresenta tuttavia l'interlocutore prediletto di recente dagli europei nella regione del Golfo, e la conservazione di relazioni cordiali con la capitale saudita diviene per Bruxelles estremamente importante anche alla luce della necessità di dipanare quelle questioni cruciali che continuano a fiaccare la regione e il cui eco giunge fino in Europa (una su tutte la questione israelo-palestinese)[109].

Una presa di posizione più netta dell'Europa in merito alla questione israelo-palestinese rappresenterebbe per l'Arabia Saudita un passo in avanti verso il rinnovato interesse dell'Unione Europea nei confronti delle questioni regionali[110].

Malgrado ciò, l'eventualità che uno spazio più complesso ed esclusivo per il dialogo UE-Arabia Saudita si faccia largo al di fuori del campo battuto del dialogo istituzionale EU-GCC, è, ad oggi, poco verosimile.

- **Relazioni Culturali**

Gli spazi aperti al dialogo e alla mutua comprensione tra culture diverse non rappresentano, al contrario di quanto spesso traspare, una sfaccettatura trascurabile e inconsistente del complesso mondo delle relazioni internazionali; nel dialogo tra Europa e Arabia Saudita, tuttavia, esso è spesso stato trattato come tale, lasciando i dialoghi ad un livello embrionale e la mutua conoscenza tra le due culture ad uno stato di inaccettabile incompletezza[111].

La mancata conoscenza della società saudita e delle sue complessità, per non parlare delle sue rappresentazioni stereotipiche che la fanno da padrona in Occidente, sono senza dubbio da attribuirsi a questo errore di valutazione; a parti inverse, l'Unione Europea si impegna da anni nell'implementazione di iniziative volte alla promozione della sua cultura nell'area geografica di studio[112].

L'urgenza di importare una qualche forma di modernità in Arabia Saudita ha rappresentato e rappresenta tutt'oggi una delle forze principali a guidare le politiche delle potenze Occidentali nell'area. Tuttavia le iniziative dell'Europa in questo

---

[108] Con i quali l'Unione Europea dialoga attraverso il Partenariato Euromediterraneo (Si veda a tal proposito l'approfondimento fornito nella nota 144).
[109] Torelli "La Casa Saudita", ISPI (2011).
[110] Nonneman, "Saudi-European Relations", in *International Affairs*, 77 (2001), 657.
[111] Nonneman, "Saudi-European Relations", in *International Affairs*, 77 (2001), 659.
[112] Michael Bauer e Christian Koch, *Promoting EU-GCC Cooperation in Higher Education*, al-Jisr Working Papers (Dubai: Gulf Research Centre, 2009), 3.

frangente sembrano limitarsi unicamente a quelle intraprese nella cornice del più ampio Accordo di Cooperazione del 1988[113].

Le recenti scelte ed iniziative di politica estera avviate dall'Unione Europea, esemplificate dal Processo di Barcellona e dal Cooperation Agreement con il GCC, hanno mostrato un sempre maggiore interesse e coinvolgimento di quest'ultima nei confronti della sponda sud del Mediterraneo e del Medio Oriente più in generale. L'excursus non ancora concluso sul ruolo dell'Arabia Saudita sul piano regionale e, in proiezione, su quello internazionale, ci ha permesso di comprendere meglio in quale misura questo Paese potrebbe rappresentare nella lunga corsa un'assicurazione per gli interessi vitali dell'Europa nella regione.

Le complessità che attraversano quest'ultima, legate soprattutto ai contenziosi ancora aperti nella sfera israelo-palestinese, e, più in generale, in quella arabo-israeliana, fanno dell'area del MENA più in generale, del Golfo Persico in particolare e dell'Arabia Saudita ancor più nello specifico il banco di prova forse più difficile ma allo stesso tempo importante che l'Unione Europea si trova a dover affrontare.

Abbiamo individuato in precedenza nell'armonizzazione di una serie di realtà così eterogenee e multiformi, come sono le varie anime che costituiscono l'Unione Europea, in un'unica realtà regionale, il suo punto di forza. Ebbene, questo potrebbe rappresentare il punto di partenza che permetterà davvero all'Europa di imporre un domani la propria rilevanza in quanto partner strategico del Paese di cui ci siamo occupati sinora; l'unica valida alternativa ad una revisione e una reinvenzione del suo ruolo in Arabia Saudita sembrerebbe essere quella di soccombere alle innumerevoli altre forze che hanno ingaggiato una lotta senza esclusione di colpi per accaparrarsi un posto al sole a Riyadh[114].

[113] Un approfondimento è stato fornito al Cap. II.2.5.
[114] Torelli, "La Casa Saudita" (2011).

III.4 Uno sguardo al futuro: la Russia e la Cina

Una di quelle che abbiamo individuato essere una tendenza fondamentale dell'Arabia Saudita nei confronti della politica estera, la tendenza al non-allineamento, può fornirci delle risposte adeguate agli interrogativi ai quali parlare del futuro di questo Paese ci pone dinanzi. Gli scenari aperti con Mosca e l'Asia possono infatti offrirci degli spunti interessanti da inserire in quel mosaico composito che sono le relazioni internazionali dell'Arabia Saudita.

A partire dalla fine della seconda Guerra Mondiale le relazioni tra Riyadh e Mosca furono di aperta ostilità: il re Faysal si teneva alla larga dal comunismo, ritenendolo una ideologia aliena che fomentava l'instabilità e il cambiamento sociale; il riconoscimento sovietico dello Stato d'Israele nel 1948, inoltre, restituiva l'impressione di un Paese che tentava di usare il sionismo come un mezzo per indebolire ulteriormente il già allora frammentato mondo arabo[115].

I vincoli di fedeltà che legavano l'Arabia Saudita alle volontà di Washington hanno impedito peraltro, nel contesto della Guerra Fredda, che il Paese intavolasse relazioni diplomatiche e/o commerciali con il Blocco Sovietico, malgrado l'ex potenza comunista fosse stata formalmente la prima a riconoscere l'autorità di ʻAbd al-ʻAziz Al-Saʻud e a stabilire nel 1926 relazioni diplomatiche con l'Arabia Saudita[116].

Le posizioni statunitensi riguardo ad Israele in aggiunta al peso che la Lobby israeliana ricopriva negli accordi di cessione delle armi a Riyadh funsero da detonatore nel processo di ricerca di forniture alternative. Fu così che, sulle ultime battute della Guerra Fredda, il collasso del Blocco Sovietico e il tramonto del comunismo fornirono ai sauditi l'impulso che attendevano per riprendere in mano le relazioni con Mosca[117].

Furono due gli aspetti principali sotto i quali questo graduale processo di riavvicinamento si concentrò: innanzitutto le accuse mosse da Washington all'Arabia Saudita nel quadro degli attacchi dell'11 settembre risvegliarono nei russi il desiderio

---

[115] William B. Quandt, "Riyadh Between the Superpowers", in *Foreign Policy* No. 44 (1981), 37-56, 47.
[116] Tareq Y. Ismael, *The Communist Movement in Saudi Arabia* (Londra: Routledge, 2004), 9.
[117] Korany, *The Foreign Policies*, 387.

di trovare un contrappeso all'influenza statunitense nel Paese; in secondo luogo, le posizioni dei sovietici nei confronti dell'iniziativa americana in Iraq, erano decisamente più affini alle idee saudite. L'aumento vertiginoso delle esportazioni russe di greggio (la cui produzione registrò nel triennio 2002-2005 un'impennata di circa mezzo milione di barili al giorno) a fronte del ruolo sempre più di leader svolto dai sauditi nel quadro dell'OPEC, rappresentò l'impulso finale cui il risveglio dal torpore delle relazioni tra i due Paesi attendeva[118].

Sebbene le relazioni tra l'Arabia Saudita e la Russia si siano regolarizzate e riavviate con maggiore enfasi a partire dal 2003, le divergenze ideologiche esplicite o latenti tra i due Paesi fungono da disincentivo verso un ulteriore avvicinamento tra i due. Sebbene le ostilità manifeste che pervadevano i loro rapporti prima dello scoppio della Guerra Fredda possano dirsi ad oggi archiviate, i due Paesi non sono mai stati alleati; né, verosimilmente, è prevedibile che lo diventeranno[119].

L'altra forza in ascesa in grado di calamitare gli interessi perlopiù commerciali dell'Arabia Saudita è rappresentata dalla Cina; a causa del ruolo sempre più da protagonista occupato dall'Arabia Saudita nei confronti dei mercati energetici mondiali, la Cina guarda, malgrado l'assenza di «forti legami storici e interessi strategici di lunga data»[120] con sempre più insistenza a Riyadh come ad un suo possibile fornitore di punta; viceversa l'Arabia Saudita è attratta dagli innumerevoli vantaggi che la posizione che la Cina va assumendo sul piano internazionale può portarle in termini di partnership strategica e apertura di nuovi mercati.

Le relazioni politiche e diplomatiche entro i due Paesi sono da far risalire agli anni '30 e '40 del secolo scorso, sebbene è stato solo sul sorgere degli anni '80, ma soprattutto con la ripresa delle relazioni diplomatiche all'inizio degli anni '90 (interrotte nel 1949 in seguito alla fondazione della Repubblica Popolare Cinese), che si sono verificate le circostanze adatte al fiorire di una stagione di cooperazione sino-saudita. Il desiderio di rafforzare i suoi legami energetici con Riyadh rappresenta la vocazione principale del rinnovato interesse di Pechino; la sua scelta

---

[118] Ibid. 388.

[119] Mark N. Katz, "Saudi-Russian Relations: 1979-2009", in *Middle East Institute Online* (2009), http://www.mei.edu/content/saudi-russian-relations-1979-2009

[120] Michael Dillon, " The Middle East and China", in Hannah Carter, Anoushiravan Ehteshami (ed.), *Middle East's Relations with Asia and Russia* (Londra: Routledge, 2013), 42-60.

strategica ricade sull'Arabia Saudita in quanto: 1. Partner commerciale affidabile a causa anche della relativa stabilità della situazione di politica domestica; 2. Il Paese è il maggiore esportatore di petrolio mondiale; 3. L'Arabia Saudita rappresenta la maggiore economia tra quelle dei Paesi Arabi ed ha ottenuto la membership del G20; 4. L'Arabia Saudita ricopre un ruolo di prestigio ed influenza all'interno dell'OPEC[121].

L'Arabia Saudita dal suo canto si è distinta negli ultimi anni per aver abbracciato una politica sempre più spiccatamente del *'Look East'*, che vede nella Cina uno dei mercati in crescita più promettenti per le sue esportazioni; l'energia, tuttavia, continuerà a rappresentare verosimilmente la spina dorsale delle loro relazioni[122]. La reticenza di Pechino a farsi carico delle questioni politiche della regione e le sue precise scelte diplomatiche faranno in modo che le relazioni bilaterali continueranno ad assestarsi in futuro su un piano meramente commerciale[123].

[121] Naser M. Al-Tamimi, *China-Saudi Arabia Relations, 1990-2012: Marriage of Convenience or Strategic Alliance?* (Londra: Routledge, 2013).
[122] Harsh V. Pant, "Saudi Arabia Woos China and India", in *Middle East Quarterly* (2006), 45-52.
[123] Lippman, *Saudi Arabia on the Edge*, 256.

CONSIDERAZIONI CONCLUSIVE

Il percorso appena concluso ci ha offerto la possibilità di disegnare un quadro il quanto più possibile esauriente dello status odierno della posizione che l'Europa ricopre nell'area del Golfo Persico; la ricorrenza dei venticinque anni dalla firma dell'Accordo di Cooperazione ha risvegliato l'esigenza - o quantomeno la curiosità - di tracciare un bilancio più limpido dei lunghi anni trascorsi dal principio delle relazioni bilaterali fino al raggiungimento di un traguardo così importante.

Gli anni '70 hanno costituito uno spartiacque cruciale nel graduale processo di avvicinamento tra il Mondo Arabo e quello occidentale: sebbene la scoperta del petrolio in Medio Oriente sia da far risalire più indietro nel tempo, fu proprio in questi anni che si concluse il lungo percorso, iniziato almeno un decennio prima, verso la riappropriazione da parte dei primi delle grandi compagnie petrolifere nazionali; la (ri)acquisita consapevolezza circa la ricchezza custodita nel loro sottosuolo, e la ridistribuzione delle rendite che essa ebbe l'effetto di operare dai Paesi sviluppati a quelli in via di sviluppo[1], risvegliò nei Paesi del Golfo il desiderio di proiettarsi sulla scena internazionale; contemporaneamente, la guerra dello Yom Kippur che si disputava nella medesima area geografica creò le premesse necessarie affinché la transizione da Paesi "concessionari" a Paesi produttori facesse giungere con ancora maggiore intensità la propria risonanza in Occidente[2].

La congiuntura di questi due avvenimenti si tradusse nell'inevitabile risveglio dell'interesse del vicino europeo nei confronti dell'area; è proprio questo il solco all'interno del quale andò ad inserirsi il primo loro tentativo di avvicinamento: il Dialogo Euro-Arabo (DEA). Fortemente voluto da Georges Pompidou all'indomani della guerra dello Yom Kippur e della conseguente prima crisi petrolifera, esso muoveva dal desiderio dei Paesi europei di lanciare, con la collaborazione della Lega Araba, una conferenza permanente basata sulla discussione e sul confronto in una

---

[1] Daniel Yergin e Joseph Stanislaw, *The Commanding Heights: the Battle for the World Economy* (New York: Simon and Schuster, 1998).
[2] Fred Halliday, *Il Medio Oriente. Potenza, Politica e Ideologia* (Milano: Vita & Pensiero, 2007) ,379.

cornice di mutuo rispetto, in aperta polemica con le posizioni di Washington verso l'area[3].

Sebbene motivazioni culturali fossero alla base delle intenzioni dichiarate del DEA, fu proprio in questa sede che emerse una tendenza che abbiamo riscontrato essere il filo rosso che ha legato qualsiasi altra iniziativa successiva a questa nei confronti della regione, ossia quella di catalizzare l'attenzione attorno ai temi dell'energia, dell'economia e della sicurezza[4].

Le motivazioni alla base del DEA furono le stesse a spingere, in seguito alla seconda crisi petrolifera e all'aggravarsi della dipendenza mondiale dalle forniture di greggio proveniente dal Golfo Persico, l'Unione Europea a prodigarsi in sforzi atti alla creazione di uno spazio in cui poter discutere di energia *stricto sensu*. In un simile contesto, gli unici interlocutori contemplabili erano i Paesi membri del neonato patto di sicurezza che univa i Paesi del Golfo: il Gulf Cooperation Council (GCC).

L'Accordo di Cooperazione nel quale Unione Europea e GCC accettavano di unirsi nel 1988 rappresentava il tassello di un mosaico ancora più ampio e composito di iniziative che Bruxelles ha dedicato, tra la fine degli anni '80 e il principio dei '90, alle sponde sud del Mediterraneo e al Medio Oriente più in generale; la Partnership Euro-Mediterranea e la Politica Europea di Vicinato, seppur dagli esiti incerti e dai contorni ancora oggi sfumati, si inscrivevano anch'esse nel medesimo quadro, restituendoci la misura della rilevanza che i Paesi del Medio Oriente andavano acquisendo per il vicino europeo.

Sebbene l'accordo inglobasse al suo interno clausole che si rivolgevano alla cultura e al dialogo con la società civile, l'innegabile vantaggio competitivo in materia energetica nelle mani dei Paesi del GCC non poté che fungere da catalizzatore delle attenzioni nella lunga corsa; alla luce delle riserve di greggio che questi Paesi custodiscono nel loro sottosuolo, e alla luce della sempre più preoccupante dipendenza del Vecchio continente da queste materie come fonti di

---

[3] Franco Rizzi, *Un Mediterraneo di Conflitti: Storia di un Dialogo Mancato* (Roma: Meltemi Editore, 2004), 88.

[4] Kader, B., *Europe and the Arab Gulf States, Distant Partners* (Beirut, Center for Arab Unity Studies, 1995): Nonneman, G., *The Gulf: does Peace Equal Business for Europe?* (London, Gulf Center for Stategic Studies, 1990); Nonneman, G., *The Gulf: Background Assessment* in Nonneman, G., *The Middle East and Europe, The Search for Stability and Integration*, 2nd ed. (London: Federal Trust for Education and Research, 1993), da Valentina Kostadinova, *What is the Status?*, 31.

energia e sviluppo, lo spostamento del dialogo intorno a temi quali energia, ambiente e industria sembrò una conseguenza automatica ed inevitabile[5].

Già nel 2007 Abdullah Baabood, parlando del medesimo argomento, affermava che le relazioni tra UE e GCC non avevano, a quel tempo, «ottenuto molto successo in termini di cooperazione inter-regionale, e non ci sono abbastanza prove a dimostrare che qualcuno aspiri a portare le relazioni ad un livello più alto»[6]. Anche dopo sei anni, e malgrado il rilancio della cooperazione attraverso il Programma di Azione Congiunta del 2010, che rinnovava la sfida di «abbattere gli ostacoli più ostinati»[7] fissando degli obiettivi da realizzare nel corso del triennio a venire, affermare che qualcosa sia cambiato risulterebbe, alla luce delle osservazioni che abbiamo esposto sinora, virtualmente impossibile.

Le questioni legate all'energia, all'ambiente e all'industria rimangono quelle all'interno delle quali la cooperazione ha ottenuto i risultati più soddisfacenti, sebbene anche questi settori, potenzialmente i più fruttuosi, lascino spazio a critiche e dissensi legati soprattutto al fatto che le principali decisioni in materia continuano ad essere relegate all'ambito della sovranità nazionale.

La maggiore apertura dell'accordo a tematiche quali la cultura, l'educazione, i diritti umani, operata grazie alla revisione dell'Accordo di Cooperazione del 2010, ha rappresentato in ultima analisi un grande buco nell'acqua: sebbene possa esserci un forte interesse da entrambe le parti verso l'apertura di un dialogo proficuo e vantaggioso, le insormontabili divergenze culturali non riescono ad essere accantonate da nessuna delle due parti coinvolte, portando allo stallo dei negoziati e al fallimento di qualsiasi tipo di iniziativa in questo campo. Abbiamo attribuito la colpa di questo insuccesso al portato delle errate concezioni occidentali relative alla Penisola Arabica ed alla sua presunta incompatibilità con il fenomeno della globalizzazione; queste si legano in particolar modo ad una erronea per non dire

---

[5] Secondo i dati relativi all'anno passato diffusi dalla British Petroleum, i Paesi del GCC detengono ad oggi il 48.4% delle riserve totali di petrolio mondiale, e sono responsabili della produzione del 32.5% del totale del petrolio messo in commercio. [Fonte: British Petroleum Statistical Review of World Energy – June 2013, da http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/statistical-review/statistical_review_of_world_energy_2013.pdf]

[6] Abdullah Baabood, "La Cooperazione CCG-UE nel Contesto della Globalizzazione e dello Sviluppo Regionale", in Roberto Aliboni (ed.), *Il Golfo e l'Unione Europea. Rapporti Economici e di Sicurezza* (Roma: Quaderni IAI-Istituto Affari Internazionali, 2007), 7.

[7] *Strengthening the EU's Partnership with the Arab World*, Dicembre 2003, p 1-5, da http://unispal.un.org/unispal.nsf/eed216406b50bf6485256ce10072f637/595883fa1e8139b485256e4d00655096/$FILE/EUArab%20parnership.pdf

mancata conoscenza delle peculiarità culturali di quest'area geografica oltre che all'inconfutabile convinzione da parte dell'Occidente che il Golfo rappresenti, oggi come un secolo fa, un manipolo di luoghi comuni che hanno a che fare con l'estremismo religioso e il tradizionalismo esasperato, denotando peraltro una forte miopia rispetto all'insieme dei tentativi messi in atto da questi Paesi, negli ultimi cinquant'anni, per stare al passo con la modernità.

Pur non essendo questa la sede adatta per dibattere della credibilità dell'Unione Europea in quanto attore politico internazionale *tout-court*, vale tuttavia la pena di sottolineare quelle che sono state più in generale le lacune maggiori del suo operato, colpevoli di aver impedito a queste relazioni di divenire rilevanti da entrambe le parti. La mancanza di una politica unitaria da parte di Bruxelles nei confronti della regione, imputabile alle divergenze spesso inconciliabili che caratterizzano le posizioni dei Paesi membri, si è scontrata a più riprese con la realtà di un'agenda troppo ambiziosa e dispersiva, che non tiene in considerazione che lo stallo dei negoziati potrebbe avere l'effetto indesiderato di facilitare gli interessi degli altri attori di primo piano della regione, Stati Uniti, Cina e Russia in testa.

Le divergenze latenti nelle strutture e negli intenti delle due organizzazioni (l'Unione Europea, a vocazione politica ed economica, il GCC, nato come patto di sicurezza) e le turbolenze interne che ambedue si trovano a dover affrontare rappresentano solamente il secondo degli aspetti più problematici.

I Paesi europei, inoltre, non riescono attualmente a stare al passo con l'impegno statunitense riguardo alla sicurezza, da sempre perno delle politiche di Washington nell'area del Golfo, ed è questa la constatazione che ci ha fornito l'impulso necessario per andare ad esplorare con maggiore attenzione la situazione in uno dei Paesi in cui, storicamente, le presenza delle due potenze si è avvicendata più spesso in maniera inestricabile.

L'Arabia Saudita ha rappresentato, in questo frangente, una mancata opportunità; le relazioni ormai assidue che hanno portato ad attribuire al Paese l'epiteto di *"Succursale dell'Occidente"*, in aggiunta al ruolo innegabilmente influente che esso ricopre in seno all'OPEC, avrebbero potuto fornire un interessante punto di partenza per la propagazione a macchia d'olio nel resto della regione della

volontà di aprire una stagione di dialogo relativamente a questioni legate non già più soltanto alla sicurezza e all'energia, ma che ricadevano nel dominio educativo, sociale e dei diritti umani.

Tuttavia la lontananza culturale e la percepita impenetrabilità del tessuto politico e sociale di questo Paese, sommate alle contingenze storiche a tutti note che hanno funto da detonatore per il dilagare della paura del terrorismo di matrice islamica nel mondo occidentale, sono le principali artefici del fallimento di questa prospettiva. L'ignoranza dilagante che pervade ancora oggi ogni tentativo di rappresentazione di questo Paese, in aggiunta al suo percepito ritardo culturale e alla rigidità dei suoi costumi, ha fatto sì che i possibili vantaggi che la cooperazione tra le due parti poteva raggiungere rimanessero sempre inscritti nella più formale ed asettica cornice dell'Accordo di Cooperazione.

Qualunque sarà la piega che prenderanno questi diversi fronti aperti, certo è che essi non riusciranno a posticipare l'urgenza per l'Europa di chiarire in maniera definitiva le proprie posizioni rispetto a quest'area geografica; un punto di partenza interessante per l'apertura di possibili scenari futuri potrebbe essere, come suggerisce Valeria Talbot[8], quello di tentare di convogliare l'attenzione delle due parti verso, forse, l'unico interesse davvero mai condiviso dai due attori: il Mediterraneo. Le buone performances registrate dalle economie dei Paesi del Golfo hanno invero portato questi ultimi a tentare con sempre maggiore assiduità, e con risultati nient'affatto deludenti, di insediare la propria presenza commerciale nel Nord Africa; viceversa l'Unione Europea guarda, come abbiamo avuto modo di ribadire più volte nel corso delle pagine precedenti, da anni con grande interesse verso le coste del Mediterraneo del sud, sebbene le sue politiche, anche in quest'altro frangente, lascino spesso spazio a critiche e dissensi. L'ipotesi di inglobare i Paesi del GCC nel contesto di un dialogo regionale ulteriormente *allargato*, come l'Europa ha fatto anche nel caso dei Paesi caucasici, nell'ottica di un'ipotetica cooperazione UE-GCC-PEM, non sembrerebbe, visto lo status attuale della cooperazione, da ignorare del tutto.

[8] Valeria Talbot, "Quale Politica europea per il Golfo?", in Franco Zallio, *L'Europa e il Golfo. I Vicini Lontani* (Roma: Egea, 2004), 159-185.

L'intraprendenza e il dinamismo che la regione del Golfo Persico ha dimostrato negli ultimi anni attraverso gli innumerevoli tentativi intrapresi in direzione della diversificazione economica al fine di combattere le manchevolezze che l'economia *rentier*, propria di questi Paesi, genera, non si sono rivelati in ultima analisi bastevoli a colmare le innumerabili altre lacune che impediscono loro di imporsi sul panorama internazionale. Quello che il futuro porterà per quest'area geografica e le sfide di fronte alle quali si ritroverà questo spicchio di mondo in costante trasformazione non è possibile predirlo; quello che abbiamo, attraverso le pagine precedenti, cercato di trasmettere, è che la concorrenza per accaparrarvisi un posto al sole sarà sempre più spietata ed i Paesi a farne parte sempre più esigenti; la permanenza europea nell'area richiederà la necessità per quest'ultima di scendere a patti con questa inaspettata realtà.

Terminare quest'excursus con una nota di ottimismo risulterebbe, alla luce di quanto esposto sinora, quantomeno forzato. In mancanza di una revisione urgente delle politiche di Bruxelles verso l'area alla quale abbiamo deciso di interessarci e fintanto che qualsiasi tentativo di contatto tra queste due realtà continuerà ad essere caratterizzato da diffidenza e, in ultima analisi, disinteresse, gli spazi in cui confrontarsi diventeranno sempre più angusti e le possibilità di successo via via più remote. In un simile scenario l'unica possibilità che rimarrà aperta per l'Europa sarà quella di rassegnarsi ad essere, parafrasando Franco Zallio, un *vicino lontano*[9], trasformandosi in spettatrice passiva del continuo avvicendarsi di nuovi partner con i quali l'assenza dei fantasmi del passato e dell'ingombrante portato di una distanza cultuale così evidente, potrebbe rendere il processo di instaurazione di legami economici e commerciali più dinamico e, in ultima istanza, proficuo.

[9] Ibid p.10.

BIBLIOGRAFIA

Monografie ,Volumi Collettanei, Articoli, Pubblicazioni

AA.VV. "Europe at a Glance: A Brief Glance to the European Community and Britain's Share in its Activities". Londra: Publications of London Office, Commission of the European Communities, 1982.

AA. VV. "European Unification: The Origins and the Growth of the European Community". Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 1986.

AA. VV: International Monetary Fund. "World Economic and Financial Survey - Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia". Washington, D.C.: International Monetary Fund Publication Service, 2011.

AA. VV. "Migrant Labour in the Gulf – Working Group Summary Report". Washington: CIRS, Center for International and Regional Studies & Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, 2001.

AA.VV. "The Institutions of the European Community". Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 1982.

AA. VV. *US-Saudi Arabia Diplomatic and Political Cooperation Handbook* Vol. 1. Washington, D.C.: International Business Publications, 2007.

AARTS, Paul e Gerd Nonneman (ed.). *Saudi Arabia in the Balance: Political Economy, Society, Foreign Affairs*. Londra: Hurst, 2005.

AGGARWAL, Rajesh. "Dynamics of Agriculture Negotiations in the WTO". *Journal of World Trade (Law-Economics-Public Policy)*, No. 4 (2005).

ALI, Abbas J. *Business and Mangement Environment in Saudi Arabia: Challenges and Opportunities for Multinational Corporations*. Londra: Routledge, 2008.

ALIBONI, Roberto (ed.). *Il Golfo e l'Unione Europea, Rapporti Economici e di Sicurezza*. Roma: Quaderni IAI- Istituto Affari Internazionali, 2007.

ALSHAMSI, Mansoor Jasseem. *Islam and Political Reform in Saudi Arabia: the Quest for Political Change and Reform* . Londra: Routledge, 2010.

AYADI, Rym e Salim Gadi. “Trade and Investment Cooperation between the EU and the Gulf Cooperation Council: Current Trends and Future Perspects”. Sharāka Working Papers, *Taʿzīz al-Tafāhum wa al-Taʿāun fī ʿalaqāt al-Ittihād al-Ūrūbī wa Majlis al-Taʿāwun al-Khalyji* No. 3 (2012).

BAABOOD, Abdullah. *UE-GCC Relations: A Study in Inter-regional Cooperation.* Dubai: Gulf Research Centre, 2006.

BALAMIR-COSKUN, Bezen e Birgül Demirtas-Coskun. *Neighborhood Challenge: European Union and its Neighbors*. Boca Raton: Universal Publishers, 2009.

BARD, Mitchell. *The Arab Lobby: the Invisible Alliance that Undermines America’s Interests in the Middle East.* New York: HarperCollins,2010.

BAUER, Michael e Christian Koch. *Promoting EU-GCC Cooperation in the Field of Education*. Dubai: Gulf Research Center, 2009.

BAZZA, Mohammed. “Policies for Water Management and Food Security under Water-Scarcity Conditions: the Case of GCC Countries”. 7th Gulf Water Conference organized by Water Science and Technology Association Kuwait (2005).

BHANDARI, Jagdeep S. e Bluford H. Putnam. *Economic Interdependence and Flexible Exchange Rates*. Cambridge: MIT Press, 1983.

BONO, Salvatore. *Un Altro Mediterraneo: Una Storia Comune tra Scontri e Integrazioni*. Roma: Salerno Editrice, 2008.

BOWEN, Wayne H. *The History of Saudi Arabia*. Westport: Greenwood Publishing Group, 2008.

BRONSON, Rachel. *Thicker than Oil: America’s Uneasy Partnership with Saudi Arabia*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

BUITER, Wilhelm H. e Douglas D. Purvis. “Oil, Disinflation and Export Competitiveness: A Model for the Dutch Disease”, in Jagdeep S. Bhandari e Bluford H. Putnam. *Economic Interdependence and Flexible Exchange Rates.* Cambridge: MIT Press, 2011.

CAFFARENA, Anna. *Le organizzazioni Internazionali*. Bologna: Il Mulino, 2001.

CEVIK, Sehran. Policy *Coordination in Fiscal Federalism: Drawing Lessons from the Dubai Debt Crisis*. Washington, D.C., IMF Working Papers, 2011.

CLO, Alberto. *Oil Economics and Policy*. Berlino: Springer, 2000.

COLOMBO, Silvia e Camilla Committeri. "Need to Rethink the EU-GCC Strategic Relation". Sharāka Working Papers, *Taʿzīz al-Tafāhum wa al-Taʿāun fī ʿalaqāt al-Ittihād al-Ūrūbī wa Majlis al-Taʿāwun al-Khalyji*, No. 1 (2013).

COMMINS, David. *The Gulf States: A Modern History*. Londra: I.B. Tauris, 2012.

CORDESMAN, Anthony H. *Saudi Arabia: National Security in a Troubled Region*. Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, 2009.

CORDESMAN, Anthony H. *Saudi Arabia Enters the Twenty-first Century: The Political, Foreign Policy, Economic and Energy Dimensions*, Volume II. Westport, Greenwood Publishing Group, 2003.

DA LAGE, Olivier. *Géopolitique de l'Arabie Saoudite*. Bruxelles: Éditions Complexe, 2006.

DASGUPTA, Dipak e Mustapha K. Nabli. "Trade, Investment and Developement in the Middle East and North Africa: Engaging with the World", No. 763. Washington D.C., The World Bank Publications, 2003.

DAVIDSON, Christopher M. "Dubai: Foreclosure of a Dream". *Middle East Report* No. 251 (2009).

DAVIDSON, Cristopher M. *Dubai*: *The Vulnerability of Success.* New York: Columbia University Press, 2008.

DAVIDSON, Christopher M. "The Dubai Model: Diversification and Slowdown", in Mehran Kamrava. *The Political Economy of the Persian Gulf.* New York: Oxforf University Press, 2012.

DAVIDSON, Christopher M. *The Persian Gulf and Pacific Asia: From Indifference to Interdependence*. Londra: Hurst Publishers, 2010.

DI NOLFO, Ennio. *Storia delle Relazioni Internazionali, Dal 1918 ai giorni nostri*. Roma-Bari: Editori Laterza, 1994.

DILLON, Michael. "The Middle East and China". Hannah Carter, Anoushiravan Ehteshami (ed.). *Middle East's Relations with Asia and Russia*. Londra: Routledge, 2013.

EHTESHAMI, Anoushiravan. *Dynamics of Change in the Persian Gulf: Political Economy, War and Revolution.* New York: Routledge, 2013.

EHTESHAMI, Anoushiravan e Steven M. Wright. *Reform in The Middle East Oil Monarchies*. Sussex, Sussex Academic Press, 2011.

EL-BEBLAWI, Hazem. "Gulf Industrialization in Perspective". Jean François Seznec e Mimi Kirk. *Industrialization in the Gulf, A Socioeconomic Revolution*. Londra: Routledge, 2011.

EL-BEBLAWI, Hazem e Giacomo Luciani. *The Rentier State*. Roma: IAI-Istituto Affari Internazionali, 1987.

EL-GHONEMI, M. Riad. *Affluence and Poverty in the Middle East*. Londra: Routledge, 2002.

FALOLA, Toyin. *The Politics of the Global Oil Industry: an Introduction*. Westport: GreenWood Publishing Group, 2005.

FASANO, Ugo e Zubair Iqbal, *Buldān Majlis al-Taʿāwun al-Khalyji min al-Iʿtimād ʿala al-Nafṭ ila Tanūīʿ al-Nashāṭ al-Iqtiṣādiiy*. Washington D.C.: International Monetary Fund Publications, 2003.

FAWCETT, Louise. *International Relations of the Middle East*. New York: Oxford University Press, 2009.

FAWCETT, Louise e Andrew Hurrel (ed.). *Regionalism in World Politics, Regional Organization and International Orde*r. Oxford: Oxford University Press, 1995.

FLORES, Marcello. *Il Secolo-Mondo, Storia del Novecento.* Bologna: Il Mulino, 2002.

FORMIGONI, Guido. *Storia della Politica Internazionale nell'Età Contemporanea*. Bologna: il Mulino, 2000.

FOX, John W. et al. "Traditionalism Globalized or Globalization Traditionalized?", John W. Fox et. al. *Globalization in the Gulf*. Londra: Routledge, 2006.

GAUSE, Gregory F. *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States*. New York: Council on Foreign Relations, 1994.

GAUSE, Gregory F. *Saudi Arabia in the new Middle East*. New York e Washington D. C., Council on Foreign Relations, 2011.

GAUSE, Gregory F. *The International Relations of the Persian Gulf*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

GCC Research Division, 2013 Outlook. *Light at the End of a Tunnel?* Safat: Gulf Investment Corporation, 2013.

GORENFLO, René D. *Seizing Layers within a Multi-Layered Structure: How the EU Deals with Security and where the GCC Could Fit In*. Firenze: European University Institute-Robert Schuman Center for Advanced Studies-Mediterranean Programme Series, 2008.

GROSSI, Gianaldo. *La Guerra del Petrolio, Chi manovra la nuova «grande crisi»*?. Roma: Giulio Savelli Editore, 1974.

HAHN, Peter L. *Historical Dictionary of United States - Middle East Relations*. Lanham, Scarecrow Press, 2007.

HALLIDAY, Fred. *Il Medio Oriente. Potenza, Politica e Ideologia*. Milano: Vita & Pensiero, 2007.

HALLIDAY, Fred. "The Gulf War and its Aftermath: First Reflections". *International Affairs Vol. 67*, No. 2 (1991)

HALLIDAY, Fred. *The Middle East in International Relations*. Power, Politics and Ideology. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

HAHN, Peter L. *Historical Dictionary of United States-Middle East Relations.* Lanham, Scarecrow Press, 2007.

HARDERS, Clijia e Matteo Legrenzi. *Beyond Regionalism? Regional Cooperation, Regionalism and Regionalisation in the Middle East.* Alderhot: Ashgate Publishing Limited, 2008.

HART, Parker T. *Saudi Arabia and the United States: Birth of a Security Partnership*. Bloomington, Indiana University Press, 1998.

HERTOG, Steffen. *Princes, Brokers and Bureucrats, Oil and State in Saudi Arabia*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010.

HINNEBUSCH, Raymond e Anoushiravan Ehteshami. *The Foreign Policies of Middle East States*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2002.

HINNEBUSCH, Raymond. *The International Politics of the Middle East*. Manchester: Manchester University Press, 2003.

HOBSBAWM, Eric J. *Il Secolo Breve, 1914-1991*. Milano: RCS Libri, 1994.

HVIDT, Martin. "Economic Diversification in the Gulf Arab States: Lip Service or Actual Implementation of a New Development Model?", in Matteo Legrenzi e

Bessma Momani (ed.). Shifting Geo-Economic Power of the Gulf: Oil Finance and Institutions.

HVIDT, Martin. *Economic diversification in GCC Countries: Past Records and Future Trends*. London: LSE – The London School of Economics and Political Science, 2013.

INDYK, Martin. "US Policy Priorities in the Gulf: Challenges and Choices". Ana Echagüe. *The European Union and the Gulf Cooperation Council*. FRIDE Working Paper No. 39 (2007).

ISMAEL, Tareq Y. *The Communist Movement in Saudi Arabia*. Londra: Routledge, 2004.

JAWAD, Haifa A. *Euro-Arab Relations, A study in collective diplomacy*. Reading: Ithaca Press, 1992.

JONES, Curtis F. *Divide and Perish: the Geopolitics of the Middle East*. Bloomington: AuthorHouse, 2011.

KAMRAVA, Mehran. *The Political Economy of the Persian Gulf*. New York: Oxford University Press, 2012.

KOCH, Christian. *Unfulfilled Potential: Exploring the EU-GCC Relationship*. Dubai: Gulf Research Center, 2005.

KORANY, Baghat e Ali E. Hillal Dessouki (ed.). *The Foreign Policies of the Arab States: the Challenge of Globalization*. Il Cairo: The American University in Cairo Press, 2010.

KOSTADINOVA, Valentina. *What is the Status of the EU-GCC Relationship?* Dubai: Gulf Research Center, 2013.

KÜNG, Hans. *Islam: Passato, Presente e Futuro*. Milano, Rizzoli, 2007.

LIPPMAN, Thomas W. *Inside the Mirage: America's Fragile Partnership with Saudi Arabia*. New York: Basic Books, 2004.

LIPPMAN, Thomas W. *Saudi Arabia on the Edge: the Uncertain Future of an American Ally*. Herndon, VA: Ptomac Books Inc., 2012.

LISTER; Marjorie. *The European Union and South: Relations with Developing Countries*. Londra e New York: Routledge, 1995.

LOW, Linda e Lorraine Carlos Salazar. *The Gulf Cooperation Council, a Rising Power and Lessons for ASEAN*. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2011.

LUCIANI, Giacomo et al. *EU-GCC Co-operation in the Field of Education.* Firenze: European University Institute-Robert Schuman Center for Advanced Studies, 2002.

LUCIANI, Giacomo. "From Private Sector to National Bourgeoisie: Saudi Arabian Business". In Paul Aarts e Gerd Nonneman (ed.), *Saudi Arabia in the Balance, Political Economy, Society, Foreign Affairs.* New York: New York University Press, 2007.

LUCIANI, Giacomo e Tobias Schumacher. *Relations Between the European Union and the Gulf Cooperation Council. Past Records and Promises for the Future.* Dubai: Gulf Research Center, 2004.

LUCIANI, Giacomo. *The Arab State*. London: Routledge, 1990.

LUCIANI, Giacomo e Felix Neugart. *The EU and the GCC. A New Partnership*. Firenze: European University Institute-Robert Schuman Centre for Advanced Studies-Mediterranean Programme Series.

MABABAYA, Mamarinta P. *The Role of Multinational Companies in the Middle East: the Case of Saudi Arabia*. Boca Raton, FL: Universal Publishers, 2002.

MAESTRI, Elena. *La Regione del Gulf Cooperation Council (GCC), Sviluppo e Sicurezza Umana in Arabia.* Milano: Franco Angeli, 2009.

MAISEL, Sebastian e John A. Shoup. *Saudi Arabia and the Gulf Arab States Today, An Encyclopaedia of life in the Arab States*, Volume 1. Westport, Greenwood Press, 2009.

MAUGERI, Leonardo. *L'era del petrolio, Mitologia, storia e futuro della più controversa risorsa del mondo*. Milano: Giangiacomo Feltrinelli Editore, 2006.

MÉNORET, Pascal. *Sull'orlo del Vulcano. Il Caso Arabia Saudita*. Milano: Feltrinelli, 2004.

MÉNORET, Pascal. *The Saudi Enigma: A History*. New York: Zed Books, 2005.

MOURTADA-SABBAH, Nada e Mohammed al-Mutawa. *Globalization and the Gulf*. Londra: Routledge, 2006.

AL-NAFJAN, Fahad M. *The Origins of Saudi-American Relations: from Recognition to Diplomatic Representation (1931-1943)*, 2009.

NIBLOCK, Tim. *Saudi Arabia: Power, Legitimacy and Survival*. New York: Routledge, 2006.

NIBLOCK, Tim e Monica Malik. *The Political Economy of Saudi Arabia.* Londra: Routledge, 2007.

NONNEMAN, Gerd. *Analysing Middle East Foreign Policies and the Relationships with Europe*. London e New York: Routledge, 2005.

NONNEMAN, Gerd. *EU-GCC Relations: Dynamics, Patterns and Perspectives*. Dubai: Gulf Research Center, 2006.

NONNEMAN, Gerd. *Governance, Human Rights and the Case for Political Adaptation in the Gulf: Issues in the EU-GCC Political Dialogue*. Firenze: European University Institute, Robert Schuman Center for Advanced Studies, 2001.

NONNEMAN, Gerd. "Saudi–European relations 1902-2001: a pragmatic quest for relative autonomy". *International Affairs,* 77 (2001), 631-661.

NOVE, Alce. *The New Palgrave: A Dictionary of Economics*. Basingstoke: Palgrave McMillian, 1998.

NYROP, Richard F. *Area Handbook for the Persian Gulf States*. Rockville: Wildside Press, 2008.

PANT, Harsh V. "Saudi Arabia Woos China and India", *Middle East Quarterly* (2006).

POLLACK, Josh. "Saudi Arabia and the United States, 1931-2002". *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 6, No. 3 (2002).

QUANDT, William B. "Riyadh Between the Superpowers", in *Foreign Policy* No. 44 (1981), 37-56.

QUANDT, William B. *Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security and Oil.* Washington D.C.: Brookings Institution Press, 1981.

RAKKEE, Thimothy e S. K. Sasikumar. *Migration of Women Workers from South Asia to the Gulf.* New Delhi: VV Giri National Labour Institute, NOIDA, and UN Women South Asia Sub-Regional Office, 2012.

RAMADY, Mohamed A. *The Saudi-Arabian Economy: Policies, Achievements and Challenges*. Berlino: Springer, 2011.

REICHERT, Sybille. “The Globalization of Education and Training: Recommendations for a Coherent Response of the European Union”. Bruxelles: European Commission, 2000.

RIAD, Mohamed. “Geopolitics and Politics in the Arab Gulf States (GCC)”, *GeoJournal* 13.3 (1986): 201-203.

RICHARDS, Alan e John Waterbury. *A Political Economy of the Middle East*. Boulder: Westview Press, 2008.

RIZZI, Franco. *Un Mediterraneo di Conflitti: Storia di un Dialogo Mancato*. Roma: Meltemi Editore, 2004.

SAIF, Ibrahim. *The Oil Boom in the GCC Countries, 2000-2008, Old Challenges, Changing Dynamics*. Washington D.C.: Carnegie Endowment-Carnegie Middle East Center, 2009.

SALAMA, Ghassan. *Al-siyasat al-kharijiya al-saʿudiyya*. Maʿhad al-īnmāʿ al-saʿudiyya, 1980.

SCHUMACHER, Tobias. *Transatlantic Cooperation in the Middle East and North Africa and the Growing Role of the Gulf States*. Washington, The German Marshall Fund of the United States, 2010.

SEZNEC, Jean François e Mimi Kirk. *Industrialization in the Gulf, A Socioeconomic Revolution*. Londra: Routledge, 2011.

SHAH, Nasra M. “Gender Labour Migrations in the Gulf Countries”. *Feminist Review No. 77* (2004).

SHERMIRANI, Manda. *Sovreign Wealth Funds and International Political Economy* . Farnham: Ashgate Publishing, 2011.

STRIKA, Vincenzo. *La Guerra Iran-Iraq e la Guerra del Golfo, Quadro regionale e prospettive di pace*. Napoli: Liguori Editore, 1993.

STURM, Michael, et. al. *The Gulf Cooperation Council: Economic Structu res, Recent Developements and Role in the Global Economy*. Frankfurt: European Central Bank - Occasional Paper Series, 2008.

SZAIKOWSKI, Bodgan. “EU-GCC Relations in the Framework of the Gulf-Europe Relationship.” In *Unfulfilled Potential: Exploring the GCC-EU Relationship* ed. Christian Kotch. Dubai: Gulf Research Center, 2005.

TALBOT, Valeria. *Il Medio Oriente tra Boom Economico e Instabilità*. Roma: Egea (Quaderni di Relazioni Internazionali ISPI no.5), 2007.

Al-TAMIMI, Naser. "Asia-GCC Relation: Growing Interdependence". *ISPI Analysis* No. 179 (2013).

AL-TAMIMI, Naser. *China-Saudi Arabia Relations, 1990-2012: Marriage of Convenience or Strategic Alliance?* Londra: Routledge, 2013.

TELHAMI, Shibley e Michael Barnett (ed). *Identity and Foreign Policy in the Middle East*. New York: Cornell University Press, 2002.

TRIPP, Charles. "Regional Organizations in the Arab Middle East". Louise Fawcett e Andrew Hurrel (ed.). *Regionalism in World Politics, Regional Organization and International Order*. Oxford: Oxford University Press, 1955.

TUCKER, Spencer C. *The Encyclopedia of Middle East Wars: The United States in the Persian Gulf, Afghanistan and Iraq Conflicts*. Santa Barbara: ABC-CLIO, 2010.

VANTYGHEM, Dirk. *EU - Gulf Cooperation Council: Boosting Trade and Investment Relations with a Common European Economic Diplomacy*. Bruxelles: Eurochambers, 2013.

VASSILIOU, Marius S. *Historical Dictionary of the Petroleum Industry*. Lanham: Sarecrow Press Inc., 2009.

VIDOTTO, Vittorio, ed. *Atlante del Ventesimo Secolo, I documenti essenziali 1969-2000*. Bari: Editori Laterza, 2010.

VITALIS, Robert. *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*. Stanford: Stanford University Press, 2007.

WALLACE, Helen, Mark A. Pollack e Alasdair R. Young. *Policy-Making in the European Union*. New York: Oxford University Press, 2010.

WOERTZ, Eckart. *Gulf Geo-Economics*. Dubai: Gulf Research Centre, 2007.

WRIGHT, Charlotte J. e Rebecca A. Gallun (ed.). *International Petroleum Accounting.* Tulsa, OK: PennWell Books, 2005.

WYNBRANDT, James e Fawaz A. Gerges. *A Brief History of Saudi Arabia.* New York, Infobase Publishing, 2010.

YERGIN, Daniel. "Ensuring Energy Security". *Foreign Affairs No. 85* (2008).

YERGIN, Daniel e Joseph Stanislaw. *The Commanding Heights: The Battle for the World Economy*. New York: Simon and Schuster, 1998.

YERGIN, Daniel. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*. New York, Simon and Schuster, 1991.

YERGIN, Daniel. *The Quest: Energy, Security and the Remaking of the Modern World*. New York: Penguin Press, 2011.

ZALLIO, Franco. *L'Europa e il Golfo, I vicini lontani*. Milano: Egea Spa, 2006.

Sitografia

"17th GCC-EU Joint Council and Ministerial Meeting", Riyadh, 8th May 2007, www.consilium.europa.eu

"21st EU-GCC Joint Council and Ministerial Meeting Joint Communiqué", www.eu-un.europa.eu

"2008 Human Rights Report: Saudi Arabia", U.S. Department of State, Bureau of Democracy, www.state.gov

"Abu Dhabi's Economic Performance in the Last 10 Years, Chart Book July 2012", *Majlis Abu al-Dhabi li al-Taṭuir al-Iqtiṣādi*, www.adced.ae

"Agreement Between the Government of the United States of America and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia Concerning the Development of Trade and Investment Relations", www.ustr.gov

"Al-Ittifaqiya al-Iqtisadiya baina daul Majlis al-Taʿāwun al-Khalyji", www.gcc-sg.org

"Al-Ittifaqiya al-Taʿāwun baina al- Ittihād al-Ūrūbi ua daul Majlis al-Taʿāwun al-Khalyji" (1988), www.gcc-sg.gov

"Al-Nizām al-Asasi baina daul Majlis al-Taʿāwun al-Khalyji", www.gcc-sg.org

www.ameinfo.com

www.amnesty.org

ARNOLD, Tom. "Al-Dahra to Develop Farmland in Serbia", www.thenational.ae

www.atlas.media.mit.edu

"Baiān al-Mushtarik li al-Daūra al-ʿashrain li al-Ijtimaʿ al-Wazāriy al-Mushtarik baina Majlis al-Taʿāwun al-Khalyj al-ʿarabiya ua al-Ittihād al-Ūrūbi", www.gcc-sg.org

BALDWIN-EDWARDS, Martin. Labour Immigration and Labour Markets in the GCC Countries: National Patterns and Trends - Research Paper". *Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States (2011)*. London School of Economics, www.lse.ac.uk

"BP Statistical Review of World Energy", June 2013, www.bp.com

"BP Statistical Review of World Energy", June 2012, www.bp.com

"Compendium of Food and Agricultural Indicators", www.fao.org

www.consilium.europa.eu

"Dubai's Foreign Trade: Diversification, Challenges and Policies", Dubai Economic Council Report (2012), www.de.org.ae

"Dustūr al-Mamlaka al-'Arabiya al-Saʿūdiyya", www.saudi.gov

www.ec.europa.eu

"Educational Expenditure Statistics, European Commission", www.epp.eurostat.ec.europa.eu

www.eeas.europa.eu

"Energy Production and Imports – European Commission" (2012), www.epp.eurostat.ec.europa.eu

"Europa Globale: Competere nel Mondo, Un Contributo alla Strategia per la Crescita e l'Occupazione dell'UE". Comunicazione della Commissione al Consiglio, al Parlamento Europeo, al Comitato Economico e Sociale Europeo e al Comitato delle Regioni (2006), www.consilium.europa.eu

"EU Bilateral Trade and Trade with the GCC", www.trade.ec.eu

"EU Crude Oil Imports – Monthly and Cumulated Crude Oil Imports (Volumes and Prices) by EU and non-EU Countries" (2011), www.ec.europa.eu

"EU-GCC Clean Energy Network" (2010), www.eugcc-cleanenergy.net

"EU Strategic Partnership with the Mediterranean and the Middle East" (2004), www.consilium.europa.eu

"EU Trade With Main Partners (2013)", www.trade.ec.europa.eu

"Government Spending on Education as a % of Total Government Expenditure", www.data.worldbank.org

"GCC Trade and Investment Flows, The Emerging Market Surge", www.eiu.com

"Improving Relations Between the European Union and the Countries of the Gulf Cooperation Council (GCC)". COM (95) 541 final, eur-lex.europa.eu

www.infomercatiesteri.it

"International Monetary Fund Balance of Payments Manual", www.imf.org

"Items Relating to the Situation between Iraq and Kuwait", UN Security Council – 2934th Meeting, www.un.org

KATZ, Mark N. "Saudi-Russian Relations: 1979-2009", *Middle East Institute Online*, www.mei.edu

www.kia.gov.kw/ar

"Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Economic and Planning, Brief Report on the Ninth Development Plan" (1431/32-1435/36 – 2010-2014), www.saudi.gov

"Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Economy and Planning, The Eight Development Plan" (1425-1430-H), www.saudi.gov

"OPEC Annual Statistical Bulletin (2010-2011)", www.opec.org

"Saudi Arabia Bilateral Agreement with European Union (2003)", www.saudiembassy.net

"Strengthening the EU's Partnership with the Arab World" (2003), www.unispal.un.org

"Sunduq al-Naqd al-Dualy: Majlis al-Tanfidhi li Sunduq al-Naqd al-Dualy Iukhtatimu Mushauarāt al-Rābiʿa li-ʿām 2013 maʿa al-Mamlaka al-ʿArabiya al-Saʿudiya", www.imf.org

"The 9/11 Commission Report", www.9-11commission.gov

"The EU and the Abolition of the Death penalty in the World!, EU Press Release Database (2011), www.europa.eu

"The GCC in 2020, Resources for the Future. A Report from the Economist Intelligence Unit", www.graphics.eiu.com

"The Unified Economic Agreement between the Countries of the Gulf Cooperation Council", www.worldtradelaw.net

"The World Factbook", Central Intelligence Agency, www.cia.gov

TORELLI, Stefano. “La Casa Saudita Alleato Irrinunciabile per l’Europa”, www.ispionline.it

www.tradingeconomics.com/saudi-arabia

“UNDP Human Development Report 2013. The Rise of the South: Human progress in a Diverse World”, www.hdr.undp.org

“USMTM Mission Statement”, www.usmtm.sppn.af.mil

WOERTZ, Eckart. “Oil for Food: Big Business in the Middle East”. *The World Financial Review*, www.worldfinancialreview.com

www.worldbank.org

www.wto.org

Università
Ca'Foscari
Venezia

Corso di Laurea magistrale in Lingue e Istituzioni economiche e giuridiche dell'Asia e dell'Africa Mediterranea

Tesi di Laurea Magistrale

Ca' Foscari
Dorsoduro 3246
30123 Venezia

Quale ruolo per l'Unione Europea nel Golfo Persico

Relatore
Ch. Prof. Massimiliano Trentin

Correlatore
Ch. ma Prof. ssa Barbara De Poli

Laureanda
Valentina Catese
Matricola 839840

Anno Accademico
2012 / 2013